الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

الموضـــوع

واقع وآفاق اقتصاديات الدول العربية في ظل انخفاض أسعار النفط

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

■ عبد القادر هلال

* رحمان آمال

الأستاذ المشرف:

السنة الجامعية: 2017-2018

إهــداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد

الحمد كله لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

إهداء خاص من قلب صادق

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والمعرفة

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض أمي الحبيبة

إلى القلب الطاهر الرقيق والنفس البريئة، إلى أمي الغالية

إلى إخوتي الأعزاء من علاء الدين و جيهان

وإلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله و من أحببتهم في الله شعيب زميلي و كافة الزملاء

شكر وعرفان

بعد الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي بان من علي بإتمام هذه الدراسة ومن علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه.

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي العزيزة التي تفضلت وتحملت معي مجهودي لانجاز هذه الدراسة الأستاذة رحمان أمال

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى الأستاذة الكرام و الذين لم يبخلو علينا بالنصح خاصة طبش عواطف

وشكرا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لانجاز هذا العمل المتواضع.

و كذلك شكر

الى كل العمال بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع وآفاق اقتصاديات الدولي العربية في ظل التغيرات في أسعار النفط، وذلك لأنه منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا، لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية والإقليمية، حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي. وقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بعدة عوامل، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي للدولة. ومن أبرز هذه التغيرات الأزمة النفطية لعام 2014 التي خلفت العديد من التداعيات على الدول المنتجة للنفط.

وتناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم اقتصاديات البلدان العربية عامة والجزائر خاصة، في ظل هذه الأزمة وكيف كان تأثيرها عليها، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى النفط والأسواق العالمية، فضلا عن دراسة اقتصاديات الدول العربية وتأثير الأزمة عليها، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة حالة دولة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية، وتحديد آفاق الاقتصاد الجزائر والطاقات المتجددة البديلة للنفط، وخلصنا إلى أن للنفط تأثير كبير على اقتصاد الجزائر وذلك لمساهمة بـ 95% من المداخيل، وأي تأثير يطرأ عليه يؤدي إلى انتكاسة على مستوى الاقتصاد ككل.

الكلمات المفتاحية: نفط، أسواق عالمية، أزمة نفطية، دول العربية، جزائر.

Abstract

This study aims to knows the reality and prospects of the arab international economies in the light of changes in oil prices ,because since the first discovery of oil to this day , it has not ceased its importance on the global and regional area as it has become one of the most important pillars of the economies of consuming and producing countries alike, not only as an energy but as a strategic economic resource. Oil prices during the first decade of the 21st century were characterized by a lot of developments and sudden and severe fluctuations, influenced by several factors, which affected the volume of oil revenues and thus the financial situation of the state. The most prominent of these changes is the oil crisis of 2014, which left many of the repercussions on the oil-producing countries.

The study dealt with the analysis and evaluation of the economies of the Arab countries in general and Algeria in particular, in light of this

crisis and how it affected them. The theoretical aspect was addressed to oil and international markets, as well as the study of the economies of the Arab countries and the impact of the crisis on them. On the practical side, Algeria through the period from 2014 to 2016, through the analysis of economic indicators, determine the prospects of the Algerian economy and renewable energies alternative to oil, and concluded that the oil has a significant impact on the economy of Algeria, for the contribution of 95% of income, and any impact that lead to a setback At the level of the economy as a whole.

Keywords: Oil, international markets, oil crisis, Arab countries, Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	I
فهرس	II
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
المقدمــة	أ-د
الفصل الأول : أسواق النفط وأزمات النفط العالمية	
تمهيد:	3
المبحث الأول: مدخل للنفط وأسواق النفط	4
المطلب الأول: مدخل للنفط	4
المطلب الثاني: الأسواق العالمية للنفط	6
المبحث الثاني: الإنتاج والاستهلاك العالمي وطرق تسعير النفط في الأسواق العالمية	12
المطلب الأول: الإنتاج العالمي للنفط	12
المطلب الثاني: الاستهلاك العالمي للنفط	17
المبحث الثالث: وقفة على أهم الأزمات النفطية	19
المطلب الأول: الأزمات النفطية (1973-2008)	19
المطلب الثاني: أزمة النفط 2014-2016	26
المطلب الثالث: أسباب انهيار أسعار النفط سنة 2014	28
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: تداعيات الأزمة النفطية 2014- 2016 على اقتصاديات الدول العربية النفطية	
تمهيد:	34
المبحث الأول: طبيعة اقتصاديات العربية النفطية	35
المطلب الأول: مقومات الدول العربية	35
المطلب الثاني: خصائص الدول العربية	36

المطلب الثالث: السمات السائدة للاقتصاديات العربية	37
المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للدول العربية النفطية (2014-2016)	41
المطلب الأول: تطور اقتصاديات للدول العربية	41
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية للدول العربية خلال الفترة 2014-2016	42
المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة النفطية على الاقتصاديات العربية	49
المطلب الأول: انعكاسات الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول العربية ككل بالمؤشرات	49
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على كل دولة عربية على حدى	52
المبحث الرابع: آفاق الاقتصاديات العربية النفطية	58
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للدول العربية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014	58
المطلب الثاني: آفاق الاقتصاديات العربية	60
المطلب الثالث: أهم المشاريع المستقبلية للدول العربية النفطية	62
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: واقع وآفاق اقتصاد الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014-2016	
تمهيد:	69
المبحث الأول: طبيعة اقتصاد الجزائر	70
المطلب الأول: مقومات الجزائر	70
المطلب الثاني: الإنتاج والاستهلاك للنفط في الجزائر	75
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة 2014-2016	78
المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية على اقتصاد الجزائر	83
المطلب الأول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الجزائر	83
المطلب الثاني: استجابة الجزائر لصدمة انهيار أسعار النفط	89
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر	90
المبحث الثالث: آفاق اقتصاد الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014-2016	92
المطلب الأول: أداء اقتصاد الجزائر بعد الأزمة النفطية لسنة 2014	92
المطلب الثاني: تبني الجزائر لاستغلال الطاقات المتجددة في آفاق 2030	94
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر	96
المطلب الرابع: أهم المشاريع المستقبلية في الجزائر	100
خلاصة الفصل.	103

خاتمة	105
قائمة المراجع.	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	حجم الإنتاج في الدول الأعضاء في opec في سنة 2015 (الإنتاج اليومي)	15
(2-1)	أكبر الدول المنتجة للنفط في سنة 2016 (الإنتاج اليومي)	16
(3-1)	الدول الأعلى استهلاكا للنفط في 2016	17
(4-1)	العوائد النفطية لبعض الدول العربية للفترة 1973-1975	20
(5-1)	وتيرة ارتفاع الأسعار خلال الأزمة	22
(6-1)	الأزمة النفطية لسنة 1986	24
(7-1)	أسعار النفط خلال الأزمة النفطية لسنة 1998	25
(8-1)	أسعار النفط خلال الأزمة النفطية 2008	26
(9-1)	أسعار النفط المتوسطة لكل من السنوات من 2013 إلى غاية 2016 في الأسواق العالمية	30
(1-2)	تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية خلال الفترة 2014-2016	42
(2-2)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدر للنفط خلال الفترة 2014-2016 (%)	43
(3-2)	الحساب الجاري للدول العربية المصدر للنفط خلال الفترة 2014-2016 (مليار دولار)	45
(4-2)	الميزانية العامة للدول العربية المصدر للنفط خلال الفترة 2014-2016 (%)	47
(1-3)	مؤشر الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2014-2016	78
(2-3)	مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014-2016	80
(3-3)	مؤشر التضخم في الجزائر للفترة 2014-2016	81
(4-3)	مؤشر تنافسية الجزائر للفترة 2014-2016	82

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الهبوط التدريجي للنفط خلال سنة 2014	29
(1-3)	تغير الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2016	79
(2-3)	التغير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014-2016	80
(3-3)	التغير في معدل التضخم في الجزائر للفترة 2014-2016	81

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النفط موردا حيويا ناضبا ومصدر للدخل الكلي للعديد من الدول وهو محور للصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم عبر الزمن، فهو بمثابة سلعة إستراتيجية تستند عليه الكثير من الدول لتعزيز قوتها وتزداد أهمية النفط في العالم يوما بعد يوم لتعدد استعمالاته في المجالات الاقتصادية وحتى السياسية رغم انتشار استعمال الطاقات البديلة فقد أصبح من المستحيل الاستغناء عنه، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا ببرامج التنمية في الدول المنتجة والمستهلكة له.

منذ اكتشاف النفط أصبح مصدرا هاما للدخل القومي للدول المنتجة له، بالخصوص الدول العربية حيث شكل اعتماد الدول العربية المنتجة للنفط حصة كبيرة من الناتج الكلي وتمثل المملكة العربية السعودية والكويت الجمهورية الليبية قطر مملكة البحرين الإمارات العربية المتحدة الجزائر العراق أهم المنتجين للنفط في مجموعة الدول العربية ومنذ اكتشاف هذه المادة أصبحت المهيمنة على علاقاتها بالعالم الخارجي وكان لهيمنة الصناعة النفطية على الاقتصاديات العربية تأثيرها على الأنماط الاستهلاكية التي سجلت في الإنفاق الاستهلاكية التي تجلت في الإنفاق الاستهلاكي والاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية حيث صارت الدول العربية تستورد ما يقارب نصف احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج ومواد البناء والأغذية وغيرها من المنتجات.

ينجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة وبالنسبة لإقتصاديات الدول العربية النفطية وبحكم اعتمادها على المداخيل النفطية تعرضت للعديد من الصدمات النفطية والتي أثرت بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية لها و أصبح هذا المورد يشكل نقمة بجانب كونه نعمة على الاقتصاديات، ويظهر ذلك جليا في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يجعلها من الدول الأكثر عرضة للتأثر بالتقلبات في أسعار النفط حيث أن ارتفاعه يسهم في ازدهار اقتصادها في حين أن تراجعه يعزز الحاجة إلى توفير بدائل تعوض النقص الحاصل، الأمر الذي يحتم على هذه الدول إيجاد بدائل اقتصادية وحلول غير نفطية لضمان رفع الناتج المحلي و التعويض عن خسائر محتملة من تراجع أسعار النفط .

الإشكالية:

من هنا تتجلى معالم الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال البحث و التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو واقع وأفاق اقتصاديات الدول العربية النفطية في ظل انخفاض أسعار النفط للفترة 2014-2016؟

الأسئلة الفرعية:

وهذا يدعونا إلى صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية

- ما الذي أدى بأسباب النفط للإنهيار في منتصف 2014؟
- ما هو واقع و أفاق اقتصاديات الدول العربية بعد انهيار أسعار النفط؟
- ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري بعد انهيار أسعار النفط؟و ماهي الخطط و الحلول لتفادي الصدمات النفطية مستقبلا؟

فرضيات الدراسة:

قمنا بوضع ثلاث فرضيات في دراستنا و تتمثل في:

- يعد النفط المتحكم الرئيسي في اقتصاديات الدول العربية المنتجة له.
- توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والأداء الاقتصادي للدول المنتجة له.
- يعتبر النفط أهم أساس الاقتصاد في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لكل من الأزمة النفطية الأخيرة في تأثيرها على الدول العربية في كون النفط نقطة إرتكاز معظم الدول العربية تعتمد عليه بنسب متفاوتة و بإعتباره موضوع الساعة بإعتبار الأزمة النفطية التي إنتشرت منتصف 2014 لا تزال أثارها منتشرة ليومنا هذا في كل الدول العربية النفطية بما فيها الجزائر ،بالإضاقة إلى البحث في سبل الخروج من التبعية لهذا المورد و تبيين الطرق و الأساليب التي خلالها يمكن للدول العربية تخفيف الأثار التي تنجم عن تغير أسعار النفط لارتباط إقتصاديات أغلب الدول العربية بالنفط.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إبراز بعض النقاط المهمة التالية :

- التعرف على طبيعة اقتصاديات الدول العربية النفطية.
- تحليل الأسباب وراء انخفاض أسعار النفط منتصف 2014.

- تحديد تأثير الصدمة النفطية الأخيرة على الدول العربية.
- تحديد مجموعة من الإستراتيجيات للإقتصاد الجزائري للتنويع الإقتصادي خارج النفط

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

1-أسباب ذاتية:

- طبيعة التخصص في الاقتصاد الدولي.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط.

2-أسباب موضوعية:

- دراسة مدى تأثير أسعار النفط على الأداء الاقتصادي للدول العربية
- اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا القطاع بنسبة كبيرة وتأثير تقلبات النفط على جميع القطاعات الأخرى

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع و المعلومات المتحصل عليها فإننا سنتبع نوعين من المناهج لمعالجة الإشكالية المطروحة وهي:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** كأسلوب مناسب لدراسة الظاهرة والإحاطة بجميع جوانبها من أسباب وانعكاسات وآفاق اقتصاديات الدول العربية منها.
- ✓ **منهج دراسة حالة:** ولكي لا تبقى الدراسة مجرد وصف قمنا باستخدام منهج دراسة حالة من خلال اختيار الجزائر كمثال لدولة عربية ذات اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى وقمنا بجمع المعلومات المختلفة ووضعناها في الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على الدول العربية وبالأخص دولة الجزائر.

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة خلال الفترة ثلاث سنوات ما بين سنة 2014 و201

الدراسات السابقة:

1- بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السياسات التي تحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- تتمتع الصناعة النفطية بجملة من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من الصناعات، وهذا ما جعل لها مكانة مميزة ضمن مصادر الطاقة البديلة.
- يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقا لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي، القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع.
- يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

2- خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية-العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مكانة النفط في العلاقات الأمريكية-العربية بالأخص دولة الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 و2014، ولقد توصلت إلى العديد من النتائج نذكر منها:

- لا يزال النفط هو عصب الاقتصاد العربي وفي الصدارة منه الاقتصاديات الخليجية التي يشكل النفط ما يزيد عن 90% من ناتجها الإجمالي.
- إن النفط العربي الذي تحرر من الحماية البريطانية لم يعد في أمان من وجهة النظر الأمريكية لذلك كان الهدف هو حمايته إما عن طريق الحلفاء أو عن طريق الحماية الذاتية المباشرة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التي تم الإستعانة بها أسواق النفط و الأثار التي تخلفها الصدمات النفطية على الدول العربية و هو ما جاء في دراستنا ، في حين تتطرق دراستنا إلى أغلب أسباب الصدمات النفطية العالمية و بالخصوص الأزمة النفطية 2014-2016 بالإضافة إلى الخطط المستقبلية المسطرة من أجل التنويع الإقتصادي و تخفيض نسبة الإعتماد على هذا المورد و بالتالي تفادي أثار الصدمات النفطية على الإقتصاد في المستقبل

صعوبات الدراسة :

من أهو الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هي قلة المراجع في ما يخص الكتب بإعتباره موضوع جديد بالإضافة الى قصر مدة الزمنية للدراسة حيث لم نستوفي جميع عناصر الموضوع

هيكل البحث:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول سيتم التطرق في الفصل الأول إلى أسواق النفط والأزمات العالمية النفطية، أما في الفصل الثاني سنتطرق لاقتصاديات الدول العربية بعد انهيار أسعار النفط (المؤشرات الاقتصادية الكلية) التضخم، النمو، وقد قمنا باختيار مجموعة من الدول العربية النفطية لتطبيق دراستنا عليها وهي كل من السعودية مصر العراق الإمارات.

وفي الأخير سنتطرق في الفصل الثالث لدراسة الحالة المحددة بالجزائر وتشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري بعد انهيار أسعار النفط ودراسة الوضعية الداخلية النمو والوضعية الخارجية، وكذا البدائل المتاحة من الطاقات المتجددة ما بعد النفط.

الفصل الأول

أسواق النفط وأزمات النفط العالمية

تمهيد:

أعتبر النفط منذ إكتشافه و ليومنا هذا مصدر للصراعات و متحكم في العلاقات الإقتصادية على المستوى الدولي، بإعتباره أهم مورد إقتصادي لإعتماد الإنسان عليه في شتى المجالات من الإنتاج و النقل و تحويله لعدة مواد ذات قيمة إقتصادية و تبرز أهمية هذا المورد في أسعاره التي تتحكم فيها قوى العرض و الطلب، بالإضافة إلى نوعه بحيث ينقسم النفط لعدة أنواع مختلفة من حيث المواصفات و السعر و تتميز كل منطقة من العلم بنوع مميز من النفط و نتيجة للأهمية التي يحضى بها النفط تسبب في الكثير من الأزمات مست الأسواق العالمية لهذا المورد و على مر السنوات منذ منتصف القرن الماضي تقريبا و إنقسمت هذه الأزمات إلى نوعين، الأولى أزمات سلبية تمثلت في أزمات أدت بالأسعار غلى الإنهيار و أخرى إيجابية تسببت في إرتفاع أسعاره و إنقسمت بذلك الدول إلى دول متضررة من هذه الأزمات و أخرى مستفيدة منها.

وفي فصلنا هذا سنحاول إلقاء الضوء حول أسواق النفط وأهم الأزمات العالمية المتعلقة به، من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للنفط وأسواق النفط

المبحث الثاني: الإنتاج العالمي للنفط والسياسات التسعيرية

المبحث الثالث: وقفة على أهم الأزمات النفطية

المبحث الأول: مدخل للنفط وأسواق النفط العالمية

تعتبر أسواق النفط من أهم أسواق السلع العالمية، لما يحتله النفط من أهمية في إنتاج دول العالم، لذلك ارتأينا في هذا المبحث أن نقوم بإلقاء نظرة عامة حول مفهوم النفط وتاريخ صناعته، ومن ثم سنقوم بدراسة أسواق النفط العالمية وخصائصها والعناصر المكونة لها.

المطلب الأول: مدخل للنفط

الفرع الأول: تعريف النفط:

لابد للتنويه بأن استخدام مصطلح البترول ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية العامة أو الجامعية منها تحديدا سواءا على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام. فالبلدان الغربية تستخدم كلمة "بترول" لأن أصلها لاتيني أما بلدان أوروبا الشرقية تستخدم كلمة "النفط" بدلا من بترول وفي منطقتنا العربية ينقسمون إلى استخدام المصطلحين علما أن كلمتي: النفط والبترول يرمزان ويعنيان نفس الشيء من هذه المادة. [1]

اشتقت كلمة "بترول" من كلمتين لاتينيتين هما: "بترا" ومعناها صخر، "واوليوم" ومعناها زيت فإذا أدغمت وأجمعت الكلمتان معا شكلت كلمة "بتروليوم" ومعناها: "زيت الصخر" وهي الكلمة المستعملة في اللغة الإنجليزية اليوم ومنها اشتقت كلمة بترول المستعملة بالعربية.

وللبترول اسم آخر وهو "النفط" وهي كلمة عربية مشتقة من الكلمة الإغريقية "نافثا".

النفط هو سائل قاتم اللون يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيميائية منها ما هو غاز ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران، والإلمام بمركبات النفط المختلفة مرهون بتطور وسائل فصلها وتحليلها وكلما تقدم العلم مكّن من التعرف على المزيد من المشتقات النفطية. [2]

---

[1] حسين عبد الله، **البترول العربي "دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، 2003، ص 1.

[2] مصطفى ديبون، **ما هو البترول**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية رقم 280-08-1981، ص 12.

الفرع الثاني: نشأة وتكوين النفط

أودع الله سبحانه وتعالى النفط في باطن الأرض منذ ملايين السنين، وشاءت قدرته العلية أن يظل حبيسا في مأمنه هنا وهناك في بقاع الأرض، كثروة طبيعية هي بحق عصب الحياة الآن للإنسانية جمعاء، وحفظها جل شأنه إلى أن يشتد عود الإنسان ويتقدم في حضارته وأن يعقل الانتفاع بها، بل يجتهد ليسعى إليها.

وقد عرف الإنسان النفط من قديم الزمان، منذ عشرات القرون قبل الميلاد، فقد عرفه المصريون القدماء، وكان له دور مهم في تاريخ الحضارة المصرية القديمة، والتي جعلت لمصر مقاما رفيعا، كما تجمع العديد من المراجع على أن النفط كان معروفا عند القدماء بصفة خاصة لشعوب منطقة الشرق الأوسط فقد عرفه المجوس الذين كانوا يعبدون النار الناتجة عن اشتعال الغاز الطبيعي الخارج من باطن الأرض، كما استخدمه الفينيقيون في صناعتهم الزخرفية وأدخلوه في طقوسهم الجنائزية، وفي صناعة السفن وطلائها.

وكان للنفط أسماء مختلفة، فقد أطلق عليه الأوروبيون اسم نفثا، والرومانيون اسم باكورا، والإنجليز اسم "الزيت المعدني"، وقد ظل النفط في العصور القديمة يجمع من أماكن خروجه إلى سطح الأرض، واستمر ذلك الوضع إلى منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر. [1]

إن الحاجة أم الاختراع كما يقولون، وهي تقترن باكتشاف الأشياء، فلقد واكب الفحم عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ولقد اكتفى الناس في عصر النهضة الصناعية بالضوء الخافت الناتج من الشموع المصنوعة من دهن الحيوان وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر حين ظهرت الحاجة إلى ضرورة توافر البديل، خاصة مع انتشار الآلات والماكينات الجديدة في العالم الغربي، وصاحبها الحاجة إلى مادة تشحيمها بديلا لشحم الحيوان والزيوت النباتية التي كانت تناسب الآلات اليدوية البسيطة أي أن الأوضاع في هذا العصر قد هيأت الجو لظهور العملاق الجديد وهو النفط.

وقد بدأت أهمية النفط تتنامى مع كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية نظرا لأن أدوات تلك الحروب المدمرة كانت تسيير بقوة النفط ومشتقاته، وأصبح النفط أحد مظاهر العمليات الحربية، واشتد التسابق بين الدول المتحاربة للسيطرة على موارده، وقبل أن تهدأ تلك الحروب كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى هو إحكام قبضتها على منابع النفط في الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة. وقد شهد عقد الخمسينات من القرن العشرين

[1] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 65.

عدة محاولات للدول المنتجة للنفط للتفاوض مع الشركات الكبرى والدول المستهلكة للنفط من أجل تحسين سوق النفط العالمي، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل.

ويتكون النفط في الكثير من المناطق في الطبقة العلوية من الأرض على شكل تكوينات في خزانات في باطن الأرض يمكن استخراجها بواسطة الحفر أو الضخ، وهناك أنواع عديدة من النفط الخام تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية، ومقدار عمقها في باطن الأرض، وتكوينها الجيولوجي، فهناك مثلا مزيج خام برنت، خام غرب تكساس الوسيط، خام دبي، الخام العربي الخفيف، خام بحر الشمال وغيرها. [1]

الفرع الثالث: تاريخ صناعة النفط

تعتبر عملية اكتشاف واستخراج خام النفط من العمليات المعقدة، والتي شهدت العديد من التطورات منذ نجح الأمريكي "ديريك" من حفر أول بئر بطريقة الحفر عام 1859 بولاية بنسلفانيا وفي القرن العشرين شهدت صناعة النفط تقدما هائلا في هذا المجال، وذلك باستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا والتقنية الحديثة، حتى استطاعت صناعة النفط استخراج الخام من المياه العميقة، وتبدأ أول عمليات استخراج النفط بالبحث والتنقيب عن الخام، ثم تليها عملية حفر البئر وذلك باستخدام جهاز الحفر.

وتسجل الخريطة الزمنية لاكتشاف النفط أن الولايات المتحدة تعتبر أول دولة في العالم قامت بحفر بئر للنفط وذلك عام 1859 ثم تبعتها كل من بولندا وكندا ورومانيا عام 1860، ثم بيرو عام 1863، ثم مصر التي تعتبر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط ثم الكشف بها عن النفط، وذلك في منطقة جمسة عام 1868، في حين ثم اكتشاف النفط، في إيران في أوائل القرن الـ العشرين عام 1908، وفي العراق عام 1923، والسعودية عام 1963. [2]

المطلب الثاني: الأسواق العالمية للنفط

يتناول هذا المطلب كل من مفهوم السوق النفطية و خصائصها و العناصر الأساسية المكونة لها

[1] رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 199.

[2] علي لطفي، مرجع سابق، ص 69.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية:

السوق العالمية النفطية: تتحدد الأسعار في السوق النفطية كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة ، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية. [1]

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية العالمية

وتتمثل خصائص السوق النفطية العالمية في أربعة نقاط أساسية نشرحها فيم يلي:

1- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري**: أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول ترتكز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (OECD) "حيث استوردت ما يقارب من 22,8% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010.

2- **سوق التكامل الراسي والأفقي**: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث، واستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية... وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج في منطقة الاستهلاك.

3- **سوق التكتل**: (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة ومشتقاته إلى

[1] سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص 38.

الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيآت والمنظمات الدولية (كمنظمة الأوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في استقرار السوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء أو المنظمة التابعة لها.

4- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير**: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التطبيق تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة.[1]

الفرع الثالث: العناصر المكونة للسوق العالمية للنفط

تعتبر صناعة النفط من أكبر الصناعات في العالم من حيث استثماراتها أو أرباحها هذا بالإضافة إلى تركزها في عدد صغير من الشركات العالمية ومن الدول المنتجة، لذلك فإن توازن القوى يشكل مكونا أساسيا في السوق العالمية للنفط.

والسوق العالمية للنفط تتكون من ثلاثة أطراف رئيسية هي:

الشركات العالمية للنفط، والدول المصدرة للنفط، والدول المستوردة للنفط، وقبل عقد السبعينات كانت الشركات العالمية للنفط تسيطر على السوق النفطية سيطرة كاملة، غير أن هذا النمط الأوحد للسيطرة الذي فرضته الشركات العالمية للنفط لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا منذ عقد السبعينات، وخاصة بعد الصدمات المتعاقبة في السوق العالمية للنفط حيث تبلور هذا النمط الثلاثي للأطراف المتعاملة في سوق النفط.

ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه.

وتتكون مجموعة الدول المصدرة للنفط من ثلاث مجموعات وهي: الأوبك، والدول الشيوعية (الاتحاد السوفياتي، الصين، بولندا) والدول الأخرى المصدرة للنفط (المملكة المتحدة، المكسيك، جنوب إفريقيا وأستراليا) كما أن كل مجموعة من هذه المجموعات غير متجانسة، حيث توجد اختلافات وتناقضات متعددة داخل الأوبك مثلا كذلك الحال بالنسبة

[1]-سعد الله داوود،الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر ،الجزائر ،2013،ص73

لمجموعة الدول المستهلكة، فهي غير متجانسة حيث أن هناك الدول التي تنتج وتستهلك كميات كبيرة من النفط والدول التي لا تستهلك سوى كميات قليلة من النفط وهي الدول النامية وتتغير الأحداث في السوق العالمية للنفط نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاث وتتمثل في:

1-الشركات العالمية للنفط:

تنفرد الصناعة النفطية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة، كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، ومنذ بداية هذا القرن كانت سبع شركات تكاد تمتلك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل، وكذلك احتياطي النفط الخام في العالم باستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية وهي:

- شركات أمريكية
  - ستاندرد أويل نيوجيرسي (أكسون حاليا)؛
  - ستاندرد أويل كاليفورنيا (شيفرون)؛
  - سوكوني موبيل (موبيل حاليا)؛
  - تكساس (تكساسو).
- شركات إنجليزية أو مشتركة
  - النفط البريطانية ؛
  - شل الهولندية البريطانية.

ومن الطبيعي أن الغلبة جاءت من البداية للشركات الأمريكية العملاقة حيث أن الاهتمام بهذه الصناعة جاء مبكرا بالولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشاف أول حقل للنفط في منتصف القرن الثامن عشر (1859). وتولى اكتشاف الحقول بها بحيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة حوالي 43% من إنتاج العالم الإجمالي (21 مليون طن) عام 1900 وقد ظلت كذلك في ازدياد حتى بلغت حوالي 52% من الإنتاج العالمي الإجمالي (530 مليون طن) عام 1950 ومع اكتشاف النفط في أماكن كثيرة من العالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين وبصفة خاصة بالدول العربية والشرق الأوسط، ومن منتصف هذا القرن ظهرت شركات أخرى وأصبح هناك العمالقة الصغار إلى جانب السبع الكبار.

2-الدول المصدرة للنفط: (منظمة الأوبك):

أنشئت منظمة الأوبك في شهر سبتمبر 1960 في ظل سوق نفطية عالمية تسيطر عليها شركات النفط العالمية، سواء كان ذلك في مجال الاكتشافات أو الإنتاج أو النقل أو التسعير، وتتكون دول منظمة الأوبك من ثلاث عشرة دولة هي: (السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، ليبيا، الجزائر، قطر، الإكوادور، الجابون إندونيسيا، إيران، نيجيريا، فنزويلا) وكان الهدف الرئيس من إنشاء منظمة الأوبك هو تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للنفط، وقد حددت المادة الثانية من دستور المنظمة الذي أقر في شهر يناير 1961 أهدافها:

إن هدف المنظمة الأساسي تنسيق ما للبلدان الأعضاء من سياسات نفطية وتوحيدها، وتقرير خير ما يصون مصالحها، فرادي ومجتمعه من سبل ووسائل؛تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية بغية إزالة ما يعتريها من تقلبات ضارة لا موجب لها؛تخدم المنظمة دائما وفي كل مناسبة مصالح الأقطار المنتجة وضرورات حصول هذه البلدان على دخل مطرد كما تراعي إمداد البلدان المستهلكة بنفط منتظم ومقتصد، وتسعى ما أمكنها إلى ضمان منظمة الأوبك في حماية حقوق إعطائها وزيادة مواردهم النفطية الأمر الذي أوجد لها مكانة عالمية في سوق النفط العالمية وذلكم عن طريق ما يلي:
سيطرة الدول الأعضاء على ثرواتها النفطية بما في ذلك الإنتاج والتسعير؛تحسين الشروط المالية والقانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين الدول الأوبك والشركات العالمية للنفط.

3- الدول المستوردة للنفط: (منظمة الطاقة الدولية)

أنشأت منظمة الطاقة الدولية عام 1974 كرد فعل لسيطرة دول الأوبيك على سوق النفط بشكل فعال في الفترة ما بين عام 1970-1974، وتتكون المنظمة من 21 دولة من الدول الصناعية المستهلكة للنفط، وقد لخص هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك، ومهندس إنشاء تلك المنظمة دور المنظمة في أنه يتركز في إحداث تغييرات هيكلية في صناعة النفط العالمية لصالح الدول المستهلكة ولتحقيق هذا الهدف اتبعت المنظمة الإستراتيجية الموضوعة ونفذتها بكل دقة.

ويمكن تلخيص هذه الإستراتيجية فيما يلي:

أ- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على النفط وتقليل استيراده وتحقيق التعاون بين الدول أعضاء المنظمة في هذ المجال، ويشمل ذلك السماح بزيادة أسعار النفط داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك

من ناحية، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من ناحية أخرى، كما يشمل المراجعة السنوية لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء بهدف التأكد من تنفيذ هذه الإجراءات.

ب- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل النفط وحفر وتطوير البحث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والبحث عن النفط في مناطق جديدة خارج أراضي الدول الأعضاء في الأوبك مما يؤمن توفير كمية من مصادر الطاقة غير النفطية من ناحية وزيادة المعروض من النفط من ناحية أخرى.

ج- أما خط الدفاع الأول في هذه الإستراتيجية فكان زيادة الإستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو بحيث يعادل 90 يوما من الواردات النفطية الخاصة بكل دولة، كما يشمل وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات النفطية لديها، وقد تجاوز المخزون الإستراتيجي في بعض هذه الدول ذلك الحجم بكثير، بحيث وصل إلى 342 يوما في كندا و433 يوما في بريطانيا.

وقد تمكنت هذه الإستراتيجية من تحقيق الهدف الذي كانت تصبو إليه الدول الصناعية المستهلكة، ألا وهو إجراء تغييرات هيكلية في السوق العالمية للنفط لصالح الدول المستهلكة.[1]

[1] علي لطفي ،مرجع سابق ،ص70-82

المبحث الثاني: الإنتاج والاستهلاك العالمي وطرق تسعير النفط في الأسواق العالمية

نتطرق في هذا المبحث إلى الإنتاج والاستهلاك في العالم والدول العربية، بالإضافة إلى الطرق التسعيرية للنفط في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: الإنتاج العالمي للنفط

للتطرق إلى الإنتاج والاستهلاك العالميين للنفط، تجدر الإشارة إلى حجم الإنتاج الإجمالي الذي يضم نحو 30 مليون برميل يومي من إنتاج دول الأوبك من أصل 89 مليون برميل الذي هو حجم الطلب العالمي اليومي على النفط.

الفرع الأول: الإنتاج العالمي للنفط

الإنتاج العالمي للنفط يشير إلى براميل النفط الخام المستخرجة يوميا من عمليات الحفر ولا تعني مدى توفر النفط.

1- الشركات العالمية للنفط:

تدير 7 شركات ما يقرب من 34% من الإنتاج اليومي للنفط العالمي، إذ يبلغ إنتاجها اليومي 30,2 مليون برميل مقابل 89,9 مليون برميل الذي يشكل حجم المعروض اليومي العالمي للنفط، وهو ما يقارب ثقل منظمة الأوبك والتي تمتلك نحو 40% من المعروض للنفط.

وتشكل نسبة الملكية الوطنية من تلك الشركات النصيب الأكبر، خاصة السعودية وروسيا والصين وإيران فيما تمتلك الحكومة البريطانية حصة كبيرة من شركة بريتش بتروليوم.

1-1- "أرامكو" السعودية:

أكبر شركة وطنية للبترول في العالم من حيث الإنتاج ومن حيث القيمة السوقية، وقامت السعودية بتأميمها 1988، وتعمل في عمليات التنقيب واستخراج وتسويق النفط والغاز، إضافة إلى بعض المشاريع البيتروكيماوية، إذ يشكل إنتاجها 13% من إجمالي إنتاج "النفط" بالعالم، وعدد حقول الشركة 121.

1-2- "غاز بروم" الروسية:

ثاني أكبر شركة بترول في العالم والأولى في إنتاج الغاز وهي شركة مملوكة للحكومة الروسية وتنتج نحو 74% من إجمالي الغاز بروسيا فيما يشكل حجم إنتاجها نحو 13,4% من الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى أنها تحتكر توريد مادة الغاز لبعض الدول الأوروبية ويبلغ عدد حقولها 131.

1-3- شركة النفط الإيرانية الوطنية:

هي شركة مملوكة للحكومة الإيرانية، ونتيجة للعديد من العقوبات الدولية الاقتصادية التي تعرضت لها إيران شهد الإنتاج اليومي للشركة انخفاضا كبيرا بنحو 40% عن أعلى معدل للإنتاج حققته الشركة عند 6 ملايين برميل نفط وعدد حقولها يبلغ 34.

1-4- "بيميكس" شركة النفط المكسيكية:

تحتكر الشركة قطاع النفط المكسيكي منذ ما يقارب 75 عاما، إلى غاية إعلان الرئيسي المكسيكي إنهاء الاحتكار الوطني للشركة من خلال إجراءات إصلاحية لإدخال شراكات من القطاع الخاص في سبيل وقف تراجع الإنتاج وجذب استثمارات أجنبية جديدة للشركة، ويبلغ عدد حقول الشركة 449 حقل.

1-5- "إكسون موبيل" الأمريكية:

هي شركة متعددة الجنسيات أمريكية الأصل، وهي شركة خاصة إلا أنها تتمتع بنفوذ كبير داخل الإدارة الأمريكية إذ تدخل الشركة ضمن النخبة المالية المؤثرة في القرار الأمريكي وتجاوز صافي أرباحها سنة 2013 الـ 44 مليار دولار وعدد حقول هذه الشركة 22 حقل.

1-6- شركة النفط الصينية "بتروشينا":

أكبر منتج للبترول بالصين، مملوكة من قبل الحكومة، وبدأت قبل عدة سنوات على الاستحواذ على أصول قائمة للطاقة في العالم وبعد دخولها مؤخرا في حقل غرب القرنة بالعراق أحد أهم الخطوات إذ يقدر إنتاج الحقل بنحو 5 ملايين برميل يوميا، وعدد حقول الشركة 33 حقل.

1-7- "بي بي" بريتيش بيتروليوم البريطانية:

أحد أهم وأقدم شركة إنتاج البترول في العالم، إلا أنها تأثرت كثيرا بأزمة تسريب النفط من منصتها بالخليج المكسيكي في 2010 وما صاحبها من عقوبات مالية والتزامات اجتماعية على الشركة وتتوزع حقول الشركة على 28 دولة حول العالم. [1]

2- منظمة الأوبك:

تضم منظمة "opec" 12 دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، ويعمل أعضائها لزيادة العائدات من بيع النفط في الأسواق العالمية حيث تملك المنظمة 40% من الإنتاج العالمي مقر المنظمة في فيينا وتم تأسيسها سنة 1960.

الجدول التالي يبين حجم الإنتاج في الدول الأعضاء في opec في سنة 2015 (الإنتاج اليومي)

[1] حجم الإنتاج في الدول الأعضاء في opec في سنة **2015** http://www.orient.news.net/ar/news-show/81009، تاريخ الزيارة: 03-04-2018، 01:40.

الجدول رقم (1-1): حجم الإنتاج في الدول الأعضاء في opec في سنة 2015 (الإنتاج اليومي)

الوحدة (مليون برميل)

البلد	إنتاج النفط
الجزائر	1,37
أنغولا	1,842
الإكوادور	0,543
الغابون	0,213
إيران	3,3
العراق	4,05
الكويت	2,562
ليبيا	0,404
نيجيريا	2,317
قطر	1,532
السعودية	10,05
الإمارات المتحدة	2,82
فنزويلا	2,5
إجمالي دول الأوبك	**33,502**
الإنتاج العالمي	**80,043**
نسبة دول الأوبك	**%42**

المرجع: قائمة الدول حسب الإنتاج، http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm، تاريخ الزيارة: 2018/04/15، الساعة: 13:45.

من خلال الجدول نرى أن السعودية تتصدر قائمة الدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك لسنة 2015 و ذلك بحجم إجمالي لدول الأوبك قدرت بقيمة 33،502 مليون برميل تقابلها نسبة 42% من الإنتاج العالمي.

سنعرض من خلال الجدول التالي ترتيب أكبر 10 دول منتجة للنفط عالميا في سنة 2016:

الجدول رقم (1-2): أكبر الدول المنتجة للنفط في سنة 2016 (الإنتاج اليومي)

الوحدة (مليون برميل)

الرقم	الدولة	إنتاج النفط
1	المملكة العربية السعودية (أوبك)	10,250
2	روسيا	10,050
3	الو.م.أ	8,744
4	العراق (أوبك)	4,136
5	الصين	3,638
6	الكويت (أوبك)	3,220
7	كندا	3,193
8	إيران (أوبك)	3,188
9	الإمارات (أوبك)	2,820
10	البرازيل	2,424

المرجع: قائمة الدول حسب الإنتاج، http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm، تاريخ الزيارة: 2018/04/15، الساعة: 13:45.

من خلال الجدول نرى أن السعودية تتصدر قائمة الدول المنتجة للنفط في 2016 بقيمة 10,05 مليون برميل متجاوزة روسيا ببعض الآلاف من البراميل بينما سجلت الو.م.أ إنتاجا بلغ 8,744 مليون برميل يوميا في سنة 2016 تليها العراق بحجم إنتاج فاق 4,1 مليون برميل وصولا إلى البرازيل في المركز 10 بحجم إنتاج قدر بـ 2,42 مليون برميل وتتضمن قائمة أكبر الدول المنتجة للنفط 5 دول عربية ذات عضوية في أوبك من أصل 10 أكبر دول من حيث الإنتاج.

المطلب الثاني: الاستهلاك العالمي للنفط

نما استهلاك النفط العالمي للنفط بمتوسط 1,6 مليون برميل في عام 2016 وذلك وفقا للتقرير السنوي للشركة البريطانية للنفط "بي بي" واستحوذت الصين على حصة الأسد من تلك الزيادة وبلغ الاستهلاك العالمي اليومي 96,55 مليون برميل، استحوذت منطقة آسيا والباسيفيك على 34,8% منه وأمريكا الشمالية على 24,7%.

أما نصيب الشرق الأوسط فبلغ 9,6% من الاستهلاك العالمي، وإفريقيا على ما يزيد قليلا على 4% وأوروبا ومنطقة أوراسيا على 19,5% بينما ناهز نصيب أمريكا اللاتينية والوسطى 7,2%.[1]

ومن خلال الجدول الآتي سنعرض الدول الأعلى استهلاكا للنفط في 2016

الجدول رقم (1-3): الدول الأعلى استهلاكا للنفط في 2016

الوحدة: مليون برميل/يوميا

الدولة	الاستهلاك	النسبة%
أمريكا	19,63	20,3
الصين	12,38	12,8
الهند	4,49	4,6
اليابان	4,04	4,2
السعودية	3,91	4,0
روسيا	3,20	3,3
البرازيل	3,02	3,1
كوريا الجنوبية	2,76	2,9
ألمانيا	2,39	2,5
كندا	2,34	2,4
المجموع	**58,16**	**60,1**

(1) قائمة الدول حسب الإنتاج، http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm، تاريخ الإطلاع: 2018/05/15.

المرجع: التقرير السنوي الخامس والستين شركة "B.B" للنفط البريطانية British Petroleum.

بلغ مجموع استهلاك الدول 10 الأكثر استهلاكا للنفط 58 مليون برميل يوميا بنسبة فاقت حاجز 60% عالميا وتربعت الو.م.أ على أعلى الترتيب بقيمة 19,63 مليون برميل يوميا تليها الصين بقيمة 12,58 مليون برميل بنسبة 12,8% من الاستهلاك العالمي أما بالنسبة للدول العربية فاحتلت السعودية المرتبة 5 عالميا والأولى عربيا للدول الأكثر استهلاكا للنفط بقيمة 3,91 مليون برميل يقابلها نسبة 4%.

المبحث الثالث: وقفة على أهم الأزمات النفطية

منذ منتصف القرن 19 اكتشف مزايا البترول كطاقة محركة في الو.م.أ مما أدى إلى تدعيم الدولة في عالم الصناعة والسياسة جنبا إلى مصادرها الغنية من الفحم وكان فقر أوروبا في البترول من عوامل احتلال الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية دول الشرق الأوسط التي ظهرت فيها بوادر البترول وبخاصة إيران والعراق بعد الحرب العالمية الأولى، وتكالبت إمبراطوريات النفط العالمية الأوروبية والأمريكية في الحصول على امتيازات النفط في منطقة الخليج بدأ من البحرين والسعودية وإنتهاءا بالإمارات وعمان بعد الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك سارت السياسة والبترول جنبا إلى جنب ومن خلال هذا المبحث سنوضح ما يلي: [1]

- الأزمات النفطية العالمية منذ 1973
- الأزمة العالمية 2014-2016

المطلب الأول: الأزمات النفطية (1973-2008)

الفرع الأول: أزمة 1973

وتدعى بالحصار النفطي أو العقوبات العربية النفطية على الغرب خلفت هذه الأزمة الدول العربية عندما قلصت كميات النفط المعروضة في الأسواق الدولية بعد موافقة الدول العربية باستخدام هذا السلاح وهو إيقاف النفط المصدر للو.م.أ بعض الدول الأوروبية مما أدى إلى انخفاض المعروض البترولي وارتفاع الأسعار النفط بحوالي أربعة أضعاف. [2]

وقد بدأت هذه الأزمة تحديدا في أكتوبر 1973 بعدما تم اتخاذ قرار حظر النفط من طرف مج الدول العربية الأعضاء في أوبك+سوريا+مصر) وهذا لدفع الدول العربية لإجبار إسرائيل من الانسحاب من الأراضي العربية.

وبالنسبة للدول التي مسها الحصار في أوروبا هي: هولندا و9 دول أخرى بسبب دعم إسرائيل ولم تفي كل من فرنسا والمملكة المتحدة بهذا الحظر بسبب موقفهم تجاه الولايات المتحدة ورفضهم السماح لأمريكا باستخدام المطارات وحظر الأسلحة وتعرضت 6 دول أوروبية أخرى إلى حظر جزئي فقط. وبعد بضعة أشهر تراجعت حدة الأزمة ورفع

---

[1] علي لطفي، مرجع سابق، ص 92.

[2] محمود غربات (مصر)، حضر البترول العربي 1973 الحقيقة بعيدا عن الأسطورة، شباب الشرق الأوسط، الموقع: www.mideastyouth.com/pp=29856، تاريخ الزيارة: 2018/04/28.

الحصار في مارس 1974 بعد مفاوضات في مؤتمر قمة النفط في واشنطن، لكن قابل ذلك استمرار الارتفاع في أسعار الطاقة في السنة التالية. [1]

من نتائج الأزمة:

- إنشاء الدول الصناعية الكبرى للوكالة الدولية للطاقة بموافقة 21 دولة للضغط على ارتفاع أسعار النفط.
- ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك مما أثبت وجودها في الساحة الدولية.
- تضاعف قوة الأوبك حيث أصبح عدد الدول الأعضاء فيها 13 دولة لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية.
- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات.

ومن خلال الجدول الآتي سوف نستعرض زيادة العوائد النفطية لبعض الدول العربية نتيجة للأزمة: [2]

الجدول رقم (1-4): العوائد النفطية لبعض الدول العربية للفترة 1973-1975

الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنة	1973	1974	1975
السعودية	4340	22574	22626
الجزائر	300	3700	3378
العراق	1843	5700	7500
الإمارات	900	5536	6000

Source : ABDELKADER SIDHAM, «**L'OPEP PASS2 PRESENT PERSPECTIVE** , OPU, Algérie, 1980, P.13.

[1] محمود عربات، حظر البترول العربي 1973، مرجع سابق.

[2] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 1983، ص 199.

حسب الجدول تضاعفت عوائد الدول العربية من النفط بأضعاف وهذا يرجع لتقليص الدول لعرضها النفطي في الأسواق في تلك الفترة.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية 1979 (الحرب العراقية–الإيرانية)

في عام 1979 انطلقت الثورة الإسلامية في إيران وانقطعت إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا، وتضاعفت الأسعار في ذلك العام لتصل القيمة الاسمية للبرميل إلى 25 دولار للبرميل بعدما كان سعر البرميل لا يتجاوز 12 دولار سنة 1973 وكانت هذه أعلى قيمة يصل إليها سعر البرميل من النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفي سنة 1980 بدأت الحرب العراقية–الإيرانية التي تسببت في هبوط إجمالي الإنتاج للدولتين من 6,5 مليون برميل يوميا إلى حوالي 1 مليون برميل في ظرف أقل من سنة واحدة، وبسبب الحرب في الخليج ارتفع سعر النفط إلى 35 دولار للبرميل سنة 1980 ثم إلى 37 دولار في 1981 وكانت هذه أعلى قيمة للنفط في التاريخ حينها.

من أهم نتائج هذه الأزمة الانخفاض الحاد في العرض النفطي، ويمكن تلخيص أسباب هذه الأزمة في:

- الحرب بين إيران والعراق التي تسببت في انخفاض الإنتاج الإيراني من النفط بنسبة 40% سنة 1980 وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار.
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي قابله رفع الأوبك لأسعار النفط لتعويض القدرة الشرائية. [1]

الجدول الآتي يوضح وتيرة ارتفاع الأسعار خلال الأزمة

[1] وائل مهدي، **تقلبات أسعار النفط تاريخ طويل من التجارب الشرق الأوسط**، جريدة العرب الدولية، www.aawsat.com، تاريخ الزيارة: 2018/04/08.

الجدول رقم (1-5): وتيرة ارتفاع الأسعار خلال الأزمة

الوحدة: دولار/للبرميل

السنة	السعر
1979	16,96
1980	29,51
1981	30,61
1982	32,38

Source : OPEC ANNVALSTATISTICAL BULLTIN 1979/1982

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع أسعار النفط من 16,96 دولار خلال سنة 1979 إلى 29,51 في سنة 1980 واستمرار ارتفاع الأسعار خلال السنتين المواليتين بقيمة 30,61 في 1981 و32,38 سنة 1982 وهذا الارتفاع في أسعار النفط زاد من عوائد دول الأوبك بشكل كبير في تلك الفترة.

الفرع الثالث: أزمة النفط 1986

انخفضت أسعار النفط بين الأعوام 1982 إلى 1985 بصورة كبيرة وذلك بسبب انخفاض الطلب على هذه المادة في الأسواق العالمية وهذا الانخفاض في الطلب عائد إلى ارتفاع الأسعار وتوجه العالم إلى ترشيد الطاقة واستخدام البدائل بالإضافة إلى زيادة الإنتاج خارج الأوبك ومن بحر الشمال تحديدا وانخفضت الأسعار تدريجيا من 31 دولار سنة 1981 هبوطا إلى 29 دولار سنة 1982 ثم إلى 28 دولار في 1984 و26 دولار سنة 1985 قبل أن تنهار إلى 14 دولار للبرميل في 1986. [1]

ونتيجة لسياسات الأوبك انخفض إنتاج دولها إلى النصف وذلك مع تراجع الطلب بالإضافة إلى فشل نظام الحصص الذي فرضته الأوبك على دولها وبعد فشل خطة السعودية في قيامها بدور المنتج المرجع وذلك بترك الحرية للدول الأعضاء في الأوبك بإنتاج ما تقدر عليه من النفط وتغطيتها للنقص دون تخطي الحجم الإنتاجي الإجمالي للأوبك السقف آنذاك.

[1] تقلبات أسعار النفط تاريخ طويل من التجارب، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، مرجع سابق.

إذ أن قيام السعودية لاحقا بتقديم تخفيضات كبيرة على أسعار نفطها وإغراق السوق بكميات كبيرة من الإنتاج هو ما أدى إلى الهبوط إلى أقل من 10 دولارات للبرميل واستمر الانخفاض إلى حدود 7 دولار وفي ديسمبر 1986 اتفق أعضاء الأوبك على تقليص الإنتاج للمحافظة على الأسعار عند حدود 18 دولار للبرميل.

وظلت الأسعار منخفضة إلى غاية سنة 1990. [1]

وتتلخص أهم أسباب الأزمة في:

- عدم التزام أعضاء منظمة الأوبك بنظام الحصص المحدد لسقف الإنتاج.
- ظهور دول منتجة للنفط ومنافسة لدول الأوبك.
- انخفاض الطلب والاستهلاك العالمي للنفط وتعويضه بمواد بديلة كالفحم والطاقات البديلة.

بنهاية هذه الأزمة انخفض الإنتاج الإجمالي لدول الأوبك للنفط بنسبة 15% وخروج معظم الدول العربية بعجز في موازين المدفوعات وتراجع قيمة الصادرات النفطية العربية بقيمة 43% في نهاية الثمانينات مقارنة بنسبة 1980 بالإضافة إلى تفاقم المديونية العربية التي وصلت إلى 118 مليار دولار سنة 1986 مقارنة بـ سنة 1980 حيث لم تتجاوز 82 مليار.

لجوء مجموعة من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي بسبب العجز الذي واجهته ميزانياتها. [2]

الجدول الآتي يوضح أسعار النفط خلال الأزمة النفطية 1986.

[1] المرجع السابق.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 1987، ص 65.

الجدول رقم (1–6): الأزمة النفطية لسنة 1986

دولار/للبرميل

السنة	السعر
1985	27,01
1986	13,53
1987	17,73
1988	14,24

Source : OPEC ANNVALSTATISTICAL BULLTIN 1985/1988

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 إلى 13,53 دولار للبرميل مقارنة بسنة 1985 حيث كان سعره يفوق 27 دولار وهذا بسبب فشل سياسات الأوبك آنذاك بعدها ارتفع سعر النفط إلى حدود 17,73 دولار للبرميل سنة 1987 وذلك بعد اتفاق أعضاء الأوبك على تقليص الإنتاج للمحافظة على الأسعار لكن سرعان ما انخفضت الأسعار لتصل إلى حدود 14 دولار سنة 1988 وتم بعدها عند مؤتمر في فيينا في نوفمبر 1989 تم خلاله تحديد الإنتاج بـ 22 مليون برميل واستقرت الأسعار حينها في حدود 12 دولار قبل بداية حرب العراق على الكويت والتي نتج عنها ارتفاع الأسعار مجددا إلى حدود 22 دولار للبرميل.

الفرع الرابع: أزمة النفط 1998

عرفت سنة 1997 انهيار في الاقتصادات الآسيوية قابلة انخفاض أسعار النفط وذلك بسبب انخفاض الطلب على النفط من طرف الدول الآسيوية وانخفض سعر النفط بذلك إلى 12 دولار للبرميل وإلى 11 دولار سنة 1998 بعدما استقرت الأسعار في ما يقارب 20 دولار في السنوات السابقة للأزمة وهي 1990 إلى غاية 1997 والذي ساهم في تدهور الأسعار هو رفع الأوبك لحجم إنتاجها في 1998 ثم بدأت الأسعار في الارتفاع في السنة الموالية لتستقر عند حدود 16 دولار ثم إلى 27 دولار في سنة 2000 واستعادت بذلك السورة النفطية عافيتها.

ومن أهم أسباب هذه الأزمة:

- انخفاض الطلب على النفط

- ارتفاع الإنتاج النفطي العالمي بزيادة الإتحاد السوفياتي لإنتاجه. [1]

الجدول الآتي يبين أسعار النفط خلال الأزمة النفطية لسنة 1998

الجدول رقم (1-7): أسعار النفط خلال الأزمة النفطية لسنة 1998

دولار/البرميل

السنة	السعر
1996	22,29
1997	18,62
1998	12,28
1999	17,48
2000	27,60

Source : OPEC ANNVALSTATISTICAL BULLTIN 1996/2000

الفرع الخامس: الأزمة النفطية 2008

شهدت أسعار النفط خلال السنوات 2001 إلى 2004 ارتفاعا تدريجيا وفي سنة 2004 عرفت الأسعار مستويات قياسية مرتفعة حيث تخطت الأسعار حاجز الـ 50 دولار للبرميل ورجع هذا الارتفاع في الأسعار إلى عدة أسباب منها الاضطرابات السياسية في العراق وتزايد معدلات النمو في الدول الآسيوية وفي سنة 2008 اشتدت المضاربة على الأسعار مما ساهم في بلوغها إلى أسعار قياسية بلغت 147 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى لها في التاريخ لكن سرعان ما انهارت الأسعار في النصف الثاني من السنة بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب العالمي على النفط لعدة أسباب منها الأزمة العالمية المالية التي مست المصارف الأمريكية والشركات العقارية وسميت بأزمة الرهن العقاري ووصلت أسعار النفط في نهاية السنة إلى ما دون 40 دولار للبرميل وهو ما شكل تباين كبير في الأسعار خلال سنة واحدة.

تم عقد اجتماع بالجزائر في مدينة وهران ضم أعضاء الأوبك وتم الإتفاق على خفض الإنتاج بـ 4,2 مليون برميل يوميا وهو ما اعتبر أكبر تخفيض جماعي للمنظمة حينها واستعادت الأسعار عافيتها آنذاك.

[1] تقلبات أسعار النفط تاريخ طويل من التجارب، مرجع سابق.

الجدول رقم (1–8): أسعار النفط خلال الأزمة النفطية 2008

السنة	الأسعار	السنة	الأسعار
2007	69,08	2009	61,06
2008	94,45	2010	77,45

Source : OPEC 2007-2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط عرفت ارتفاعا حادا سنة 2008 بنسبة 36% مقارنة مع 2007 حيث ارتفع السعر من 69 دولار في 2007 للبرميل إلى 94 دولار سنة 2008 ثم تراجعت الأسعار في 2009 إلى 61 دولار وترتفع الأسعار بعدها لتتجاوز حدود 77 دولار سنة 2010 وتواصل الارتفاع في 2011 لتصل إلى غاية 107 دولار للبرميل وهذا بفضل سياسات opec التي خفضت الإنتاج مما تسبب في ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: أزمة النفط 2014–2016

الفرع الأول: الأوضاع قبل الأزمة النفطية 2014 2016:

في عام "2011" تفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي وأدى إلى انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، وخرج نحو 1,6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن دولة من أعضاء دول الأوبك من تعويضه، لهذا ارتفعت أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار واستقرت عند ذلك الحد غلى نهاية السنة وذلك نظرا للأوضاع في ليبيا إضافة إلى سوريا والعراق.

وفي عام "2012" فرضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي حضرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو 1 مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، أدى إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار النفط عالية.

كما حدث في الثمانينات، فإن بقاء أسعار النفط فوق خط الـ 100 دولار لـ 3 سنوات ونصف ساهم في إضعاف الطلب نوعا ما وسمح بدخول حقول جديدة ومصادر جديدة لإنتاج النفط في السوق، ففي الثمانينات دخل بحر الشمال، وفي السنوات الأخيرة دخل النفط الصخري إلى السوق، وتسبب هذا الأمر إضافة إلى تباطؤ نحو الاقتصاد

العالمي وانحسار المخاوف السياسية في المنطقة في هبوط أسعار النفط من 115 دولار في بداية 2014 إلى حدود 65 في النصف الثاني من نفس السنة. [1]

الفرع الثاني: بداية الأزمة النفطية 2014 2016

تأثرت أسواق النفط العالمية في 2014 بعوامل مختلفة وضغوط جعلت النفط تسجل مستويات قياسية عليا في بداية 2014 ودنيا في نهايته حيث كانت أسعار النفط قد بدأت عام 2014 عند مستويات 94 دولار للخام الأمريكي الخفيف و107 دولار للخام برنت حينها كانت الأسواق متأثرة باستيلاء محتجين على موانئ تصدير النفط في ليبيا وموجة برد شديد في أنحاء الو.م.أ.

واستمرت أسعار النفط عند المستويات المذكورة إلى أن سجلا ارتفاعا ملحوظا في منتصف شهر يونيو حزيران (جوان).

نتيجة استمرار المعارك في العراق والقلق من انقطاع إمدادات النفط من هذا البلد وارتفع إلى أعلى مستوياته في 9 أشهر مقربا من مستوى 115 دولار للبرميل بفعل مخاوف من أن القتال المحتدم في العراق ضد تنظيم الدولة الإسلامية رجما يقلص إمدادات النفط من ثاني أكبر منتج للخام في منظمة "أوبك" "OPEC".

كما أدى ارتفاع إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية إلى انحسار تقلبات النفط وساهم في الحفاظ على خام برنت في نطاق 100 إلى 110 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2014، وقتها رحبت المملكة العربية السعودية بارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي لإسهامه في استقرار أسعار الخام، مشيرة إلى أنه لا يوجد ما يدعو للقلق إزاء طفرة الخام المنافس الآن تكلفة إنتاج خام الشرق الأوسط. وكانت منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" توقعت أن نواجه انكماش حصتها في السوق على مدى السنوات الخمس القادمة حيث تعزز طفرة طاقة النفط الصخري الإمدادات المنافسة.

بدأت أسعار النفط بالتراجع تدريجيا بدأ من نهاية يونيو حزيران (جوان) 2014 إلى أن قررت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في اجتماع تاريخي في "فيينا" نهاية شهر نوفمبر تشرين الثاني الإبقاء على سقف إنتاجها النفطي دون أي تغيير يذكر عنه مستوى 30 مليون برميل يوميا بعد أن عطلت دول الخليج النفطية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية دعوات من أعضاء آخرين أقل غنى في أوبك لخفض الإنتاج ووقف هبوط الأسعار الذي بلغ أكثر من الثلث

[1] مرجع سابق، www.aawsat.com، تاريخ الزيارة: 2018/05/02.

منذ حزيران "يونيو" وأدى قرار "أوبك" عدم خفض الإنتاج إلى هبوط حاد لأسعار النفط وآثار عاصفة في الأسواق المالية مع تراجع سعر صرف عملات البلدان المنتجة للخام الأسود وأسهم الشركات النفطية.

ورجحت روسيا أن تعود أسعار النفط إلى مستوى 85-90 دولار للبرميل خلال نفس السنة لافتة إلى أن قرار "أوبك" بعدم خفض معدلات الإنتاج كان قرارا متوقعا.

واختتمت أسعار النفط عام 2014 عند مستويات منخفضة قياسية في خمس سنوات ونصف وتراوح سعر خام برنت عند مستوى 57 دولار للبرميل، كما وصل سعر الخام الأمريكي إلى مستوى قريب من 53 دولار للبرميل. [1]

المطلب الثالث: أسباب انهيار أسعار النفط سنة 2014

انخفض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر. وقسّم الانهيار المتسارع دولَ العالم خلال عام 2014 إلى ثلاث فئات: دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين .

ورُبطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلا عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. إلا أن ثمة إجماعا على أن أسبابا أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول -كإيران- تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية صرفة. التغطية التالية تعرض الأزمة وتداعياتها.

والشكل الموالي يوضح الهبوط التدريجي للنفط خلال سنة 2014

[1] النفط يودع عام 2014 عند أدنى سعر في 5 سنوات، www.arabic.RT.com، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

الشكل رقم (1-1): الهبوط التدريجي للنفط خلال سنة 2014

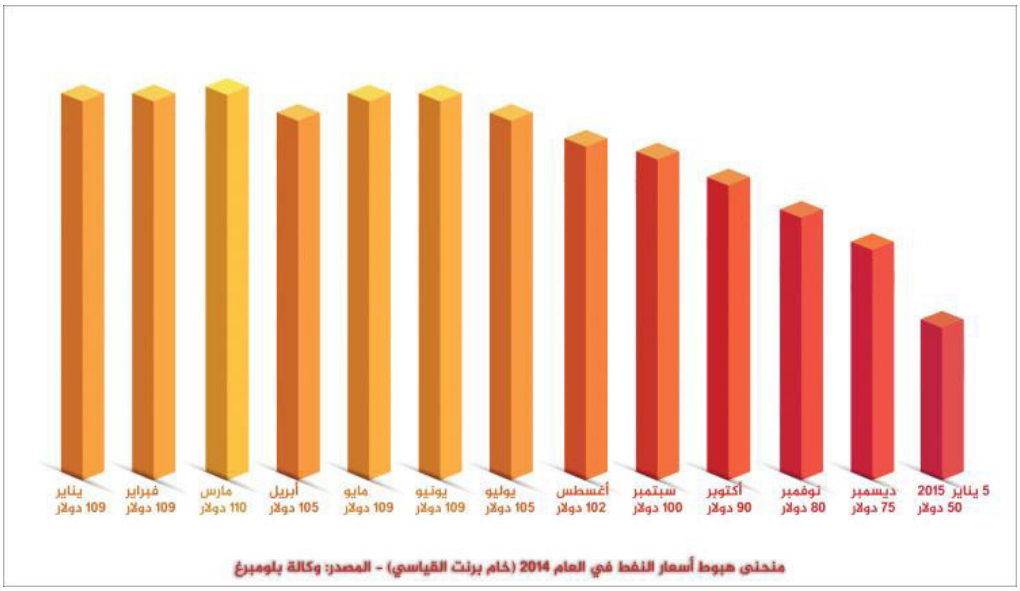

المرجع: الجزيرة، **انهيار أسعار النفط وتداعياته**، تاريخ الزيارة: 2018/04/20، الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015%2F1%2F17%2F%

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو/حزيران 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولارات للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير/كانون الثاني 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن قراءة متفحصة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول الماضيين تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20 و35% من تراجع أسعار البترول، ليتضافر هذا العامل مع الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط في الفترة نفسها، والتي نتجت أساسا عن التعافي السريع لإنتاج ليبيا النفطي وبلوغ الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من العام الماضي مستويات

قياسية، وذلك رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق، وتفيد آخر تقارير منظمة الطاقة بأن مخزونات النفط العالمية – لاسيما في أميركا– في أعلى مستوياتها منذ عامين.[1]

ومن خلال الجدول الآتي سوف نستعرض أسعار النفط المتوسطة لكل من السنوات من 2013 إلى غاية 2016 في الأسواق العالمية:

الجدول رقم (1–9): أسعار النفط المتوسطة لكل من السنوات من 2013 إلى غاية 2016 في الأسواق العالمية

السنة	السعر الرسمي (دولار/برميل)
2013	105/87
2014	96 ،29
2015	49 ،49
أفريل 2016	63 ،91

Source : http://statistar.com/statistics202858/change.in-opec-crude-oil-price-since-196L2016.

نجد من خلال الجدول أن أسعار النفط في 2014 بدأت بالانخفاض المفاجئ لتصل إلى 96,29 دولار/برميل وتزايدت حددتها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ سعر سله خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015 حوالي 50 دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات وهو 495 خلال شهر جانفي 2015، غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر 2015 لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى حدود 63 دولار للبرميل بداية 2016.

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة النفطية في ما يلي:

[1] الجزيرة، **انهيار أسعار النفط وتداعياته**، الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015%2F1%2F17%2F%، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

- زيادة الإمدادات من دول خارج الأوبك المتزامنة مع تباطئ نمو الطلب العالمي على النفط والزيادة في هذه الإمدادات جاءت من مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الو.م.أ.
- مساهمة ارتفاع الأسعار من خلال السنوات السابقة وتطور التكنولوجية في توسيع الإنتاج من المصادر البديلة تزامنا مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.
- مشاكل اقتصادية في بعض الدول المستهلكة الأوروبية واليابان.
- انخفاض النمو عما كان متوقعا له في العديد من الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل.
- توجه الدول الصناعية نحو التنوع في الإمدادات وتوجهها نحو تحقيق أمن الطاقة، حيث باشرت باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك، وزيادة كفاءة استخدام النفط، وتشجيع إنتاج مصادر بديلة. [1]

[1] ملخص دراسة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC)، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء: نوفمبر 2015، ص 5.

خلاصة:

إن النتيجة التي نخلص إليها من خلال هذا الفصل هو أن أزمة الأسعار لسنة 2014 تختلف عن أزمات انهيار الأسعار السابقة، من حيث إن عناصر جديدة قد لعبت دورا هاما في أزمة انهيار الأسعار 2014، ونقصد بذلك تكثيف استغلال النفط الصخري والأنواع غير التقليدية الأخرى، بفعل التقدم التكنولوجي الحاصل، واتجاه البلد المستهلك الرئيسي ممثلا في الولايات المتحدة نحو الاعتماد أكثر على الإنتاج المحلي وتقليص حجم واردته بشكل كبير، وهو ما يمثل تحولا كبيرا في السوق النفطية.

ولقد خلفت هذه الأزمة العديد من التداعيات وانعكاسات السلبية على الدول المنتجة والمصدرة للبترول سواء كانت دول عربية أو غربية، وذلك لاعتماد بعض هذه الدول اعتمادا شبه كلي على واردات النفط، وهذا الانخفاض خلق لها عجزا في ميزان مدفوعاتها، وأثر في مختلف قطاعات اقتصادياتها.

الفصل الثاني

تداعيات الأزمة النفطية

2014– 2016 على

اقتصاديات الدول العربية

تمهيد:

اعتمدت الدول العربية بشكل كبير على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية، باستخدام العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية، نتيجة تأثرها سلبا وايجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا، حيث ترتب على هذه الأخيرة نتائج تراكمية على اقتصادية الدول العربية التي تعتبر من الدول التي يتأثر اقتصادها بتطورات أسعار النفط، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق النفطية انخفاض كبير في إطار ما يسمى بالأزمة النفطية لعام 2014.

وفي فصلنا هذا سنحاول إعطاء صورة شاملة عن اقتصاديات الدول النفطية وأهم مؤشراتها، وكذا انعكاسات هذه الأزمة، من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى أربع مباحث كالتالي:

المبحث الأول: طبيعة اقتصاديات العربية النفطية

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للدول العربية النفطية (2013-2016)

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة النفطية على اقتصاديات العربية

المبحث الرابع: آفاق اقتصاديات الدول العربية النفطية

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاديات العربية النفطية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى طبيعة الاقتصاديات العربية النفطية من خلال إبراز أهم مقوماتها المادية والبشرية في المجال الاقتصادي، وكذا أهم التحديات والمعوقات التي تعترضها.

المطلب الأول: مقومات الدول العربية

الفرع الأول: التعريف بالدول العربية (Arab Countries)

هو مصطلح يُطلق على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، يبلغ عدد تلك الدول 22 دولة ، ويُطلق عليها مجتمعة مصطلح الوطن العربي.

ويتكون الوطن العربي من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات وأربعة بحار، ويتكون من 22 دولة وكياناً سياسياً تتسم بالتجانس النسبي فى اللغة والثقافة ، وبالتباين الكبير فى السياسة والاقتصاد والتركيبة السكانية والاجتماعية، وتبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14.2 مليون/كم2، يعيش فيه حوالي 326.1 مليون نسمة في عام 2017، وينتج العالم العربي 25.8 % من إنتاج العالم للنفط، ويمتلك 50.3 % من احتياطات النفط العالمية وينتج أيضا 13.1 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، ويمتلك 29.1 % من الاحتياطي العالمي منه[1] .

وتنقسم الدول العربية إلى مجموعتين[2] :

- **الدول المنتجة للنفط**: ويعتمد الدخل الوطني في هذه الدول على مصدر واحد وهو تصدير مادة النفط، وهذه الدول غنية بمواردها المالية ولكنها تعانى من نقص اليد العاملة المتخصصة.

- **الدول غير المنتجة للنفط**: تعتمد في غالبيتها على الزراعة وقطاع الخدمات العامة ، وتعانى هذه الدول من وفرة اليد العاملة وتزايد البطالة ، ومن نقص فى مصادر رؤوس الأموال .

وتعانى غالبية الدول العربية حالياً من تحديات وصعوبات متعددة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بعض هذه المشاكل ناتج عن خلل في البناء الداخلي والبعض الآخر ناتج عن عوامل خارجية ، بين هذه وتلك تسعى غالبية الدول العربية لوضع الخطط التنموية الملائمة لظروفها الذاتية المتمايزة .

---

[1] صندوق النقد العربى، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2007 ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، عدد 28 ، سبتمبر 2016، ص ج. .

[2] فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي (أطروحات تنموية للتخلف)** ، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص5 .

المطلب الثاني: خصائص الدول العربية

تتميز الدول العربية بالعديد من الخصائص الطبيعية والبشرية، وهذا ناتج عن تنوع مناخاتها وأقاليمها، وفيما يلي نذكر بعض هذه الخصائص: [1]

الفرع الأول: الخصائص الطبيعية:

تتميز الدول العربية بعدة خصائص منها:

1- **الموقع**: يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض 3°جنوبا و 37° ش و بين خطي طول 60° شرقا و 15°غربا ، يحده غربا المحيط الأطلسي ، وشرقا الخليج العربي و جبال زاغروس ، وشمالا البحر الأبيض المتوسط وجبال طوروس ، وجنوبا المحيط الهندي وأواسط إفريقيا .

2- **المساحة**: تقدر بـ 14مليون كم^2 بامتداد 6000كم من الشرق إلى الغرب و4000كم من الشمال إلى الجنوب.

3- **التضاريس: الجبال** :منها :

أ- الإلتوائية:تقع شمال شرق وشمال غرب الوطن العربي مثل : سلسلة الأطلس التلي: مثل جبال الريف في المغرب والدروسال في تونس والأطلس الصحراوي في الجزائر .

ب- جبال زاغروس : تشغل 1/10مساحة العراق وتوجد في غربها وشمالها حتى تصل إلى حدود إيران .

ت- جبال عمان : تعد امتدادا لجبال زاغروس وتوجد في الركن الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية .

ث- الجبال الانكسارية: في مصر والسودان مثل جبل الشايب بمصر .

ج- جبال عسير والحجاز ومرتفعات اليمن .

4- **السهول**:

أ-الفيضة : كسهل دجلة والفرات بالعراق وسهول نهر النيل ودلتاه .

ب- الساحلية وهي ثلاثة أنواع :

1/ سهول ساحلية للبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي .2/ سهول ساحلية للبحر الأحمر والبحر العربي . 3/ سهول ساحلية للخليج العربي

[1] http://www.elbassair.net/.../3AS/his-jio/2/الوطن%20العربي.doc, visiter le : 18/04/2018, 10 :30.

5- **الهضاب:** هضبة شمال إفريقيا ، هضبة شبه الجزيرة العربية .

6- **المناخ** :- يسود الوطن العربي عدة مناخات أهمها :

1/ مناخ متوسطي : يسود سواحل الشام والتل المغاربي .

2/ مناخ متوسطي جاف : قليل الأمطار يسود المناطق الداخلية و جنوب المناخ المتوسطي بالنسبة لشمال التل المغاربي و شرق المناخ المتوسطي بالنسبة للشام .

3/ مناخ مداري رطب :صيف ممطر وشتاء جاف (الصومال ، اليمن ، موريتانيا ، السودان) .

4/ مناخ صحراوي :صيف حار جاف وشتاء بارد قليل الأمطار ويسود الأطراف الجنوبية ويشغل 75 % من المساحة العامة للوطن العربي .

7- **الموارد المائية** : مصدرها المياه الجوفية والتساقط والشبكة الهيدروغرافية مثل : نهر النيل (مصر والسودان) ، دجلة والفرات (العراق وسوريا) ، الليطاني (لبنان) ، العاصي (سوريا) ووديان المغرب العربي .

الفرع الثاني: الخصائص البشرية

1- **تركيب السكان:** الشباب 54%، الكهول 40 %، الشيوخ 6 % ، من حيث التركيبة العمرية فهو مجتمع فتي . أما من حيث النشاط الاقتصادي نجد 70 % يشتغلون في الزراعة والرعي لذا فهو مجتمع قروي .

2- **نمو السكان:** يلاحظ من الجدول أن الزيادة في السكان طبيعية سريعة قدرها 7 مليون سنويا، فهو مجتمع فتي .

3- **الكثافة والتوزيع:** بلغت الكثافة العامة في الوطن العربي 18 نسمة / كلم^2 الواحد، وهي كثافة منخفضة بسبب اتساع المساحة الإجمالية ، وهي تختلف من دولة إلى أخرى ومن مكان لآخر حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية .

المطلب الثالث: السمات السائدة للاقتصاديات العربية

تتميز الاقتصاديات العربية بمجموعة من السمات منها ما يلي: [1]

1- **الكفاءة الإنتاجية:** إن التطور الصناعي لا يعتمد على كمية العمل أو رأس المال المستعملة فقط بقدر ما يعتمد على الكفاءة الإنتاجية للعمل ورأس المال، وإذا أهمل عامل الكفاءة الإنتاجية فإنه يؤدي إلى الحد من عملية

[1] علي كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، د ت، ص ص 12-14.

التطوير الصناعي وبالتالي الحد من عملية النمو وكذلك التنمية الشاملة، فالاقتصاديات العربية تعاني من هدر الموارد نتيجة الاختناقات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية.

2- **صناعة الحديد والصلب:** حيث تعد مؤشرا هاما من مؤشرات التطور الصناعي، فالاقتصاديات العربية تمتلك المورد الخام وتمتلك بعض المصانع الكبيرة وغير المستغلة بسبب الاستخدام الجزئي الناتج من قيد الأسواق الصغيرة.

3- **رأس المال:** حيث يعد عاملا مهما في عملية التصنيع ويكسب الدول التي تملكه بوفرة قدرة على التصنيع، فالاقتصاديات العربية مقسمة إلى صنفين: صنف يمتلك الفائض وقد يفتقد القدرة على التصنيع وصنف ثاني يعاني العجز وقد يمتلك القدرة على التصنيع.

4- **الأسواق:** للسوق دور هام في استيعاب المنتجات الصناعية، ويعتمد السوق على اتساع رقعة مستهلكيها داخليا وإيجاد المنافذ في الأسواق الخارجية، والاقتصاديات العربية تعاني من ضيق الأسواق بسبب النظرة التجزيئية في إطار التصنيع الثقيل، حيث يعتمد التصنيع الثقيل على شرط وجود موارد مالية ومادية كبيرة.

5- **الثروة المائية:** تعتمد أغلب الصناعات وخاصة المستعملة للصهر على مياه التبريد، فوجود ثروة مائية مع توزيع جيد يساهم في التطوير الصناعي، فالاقتصاديات العربية تمتلك ثروة مائية هائلة جوفية وسطحية ولكن تعاني من مشكل الهدر.

6- **الطاقة:** يعتمد التطوير الصناعي على مصادر الطاقة، وبوفرتها وتعدد مصادرها تزيد مساهمتها في التطوير الصناعي، فالاقتصاديات العربية تمتلك أهم مصادر الطاقة من بترول وغاز وطاقة شمسية إلا أنها تعاني كذلك من الهدر الناتج عن الاستغلال السيئ أو عدم الاستغلال وعدم وجود رؤية منهجية هادفة في التصور المستقبلي.

7- **التكنولوجيات:** إن التحكم في التكنولوجيات الحديثة يساعد على التطوير الصناعي، فالاقتصاديات العربية تابعة لتكنولوجيا الاقتصاديات المصنعة من حيث المستوى التكنولوجي، فمدخلاتها مستوردة ومخرجاتها موجهة لتغذية الاقتصاديات المصنعة.

8- **البنية التحتية:** وتتمثل في:

أ- **قطاع النقل البري والبحري والجوي:** وبقدر توفر البيئة التحتية وتحسن مستواها تزيد في مساهمتها في التطوير الصناعي؛

ب- **الموانئ والمطارات؛**

ت- **الاتصالات المحلية والعامة:** وهي وسيلة هامة في الاتصال والتقليل من الهدر في الوقت؛

إن عدم توفر البنية التحتية وبالشكل الكافي لحركة التنمية سيؤدي إلى إعاقتها، فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاد باستثناء بعض الدول الثرية البترولية مثل الدول الخليجية.

9- **العمالة:** تتوفر الاقتصاديات العربية بصورة عامة على تعداد سكاني هائل يضم قوة شبابية مهنية وجامعية متخصصة إلا أنها تعاني من الهدر –البطالة بأنواعها– فعلى مستوى كل دولة نجد الهدر الناتج عن التذمر وعدم الرضى، أما إذا نظرنا نظرة شاملة لوجدنا بعض الدول تعاني من الفائض في قوة العمل، هذا الفائض مهدر أو في حالة تسرب جزء منه إلى الدول المصنعة، في حين تعاني من العجز وتستقبل عمالة من دول غير عربية.

10- **عدم المرونة في الطاقة المالية:** نقصد بالطاقة المالية قدرة الاقتصاد على التمويل، أي وجود البدائل التمويلية، ففي أغلب الاقتصاديات العربية كانت الدول هي المالكة والممولة والمنتجة وهي الحامية والموزعة، ولكن بدأ التخلي عن هذه العناصر في بعضها وذلك بسبب ضعف القدرة على التمويل الناتجة عن ضعف الأسواق المالية، أو وجود أسواق مالية مع عدم الثقة وقلة السيولة. [1]

11- **المناخ الاستثماري:** يشمل المناخ الاستثماري ما يلي:

أ- الاستقرار السياسي؛

ب- الاستقرار النقدي والمالي؛

ت- المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار ومدى مرونتها وتكيفها مع الحالة الاقتصادية؛

ث- التسهيلات الضريبية والجمركية الهادفة والمرجحة؛

ج- الإعانات المرجحة المقدمة من طرف الحكومة والمشجعة للاستثمار؛

ح- المنظومة القانونية الردعية للتلاعبات الاقتصادية.

ولقد استمرت أغلب الدول العربية فاقدة لهذا المناخ لفترة طويلة ولم تنتبه إلا مؤخرا لأهمية هذا العنصر في توفير البيئة اللازمة للتنمية.

12- **التعديلات الهيكلية:** فقد شهدت الفترة الثانية تحولا بارزا في نهج السياسات والإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلدان العربية. ففي الدول العربية المصدرة للنفط لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظهر هناك

[1] المرجع السابق، ص ص 14-16.

اتجاها واضحا نحو التركيز بشكل أكبر على إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى وخطط واستراتيجيات وطنية مستقبلية لزيادة مستويات تنويع القاعدة الإنتاجية. [1]

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، فيفري 2018، ص ص 52-53.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للدول العربية النفطية (2014-2016)

سنتناول في هذا المبحث بعض المؤشرات المعبرة عن اقتصاديات الدول العربية، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2013-2016)، وتحليل نتائج هذه المؤشرات.

المطلب الأول: تطورات الاقتصاديات الدول العربية

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لمجمل الدول العربية حوالي 2,760 مليار دولار بنهاية العام 2013 و2,787 مليار دولار في نهاية سنة 2014، و2,417 مليار دولار في نهاية العام 2015، ومن المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 2,500 مليار دولارعام 2016، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2015. وشكل اقتصاد الدول العربية بنهاية العام 2015 نسبة 3.3% من حجم الإقتصاد العالمي و8.3% من حجم اقتصاد الدول النامية والصاعدة.

وهكذا، فقد شهد الإقتصاد العربي خلال العام 2014 تراجعاً في النمو، تجلّى بإنخفاض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.3%. ومن المرتقب أن تسجل المنطقة العربية متوسط نمو حوالي 1% عام 2015. وجاء ذلك نتيجة لعدة عوامل أبرزها إنخفاض أسعار النفط وبالتالي ايرادات الطاقة في الدول المصدرة للنفط، والإضطرابات السياسية والإجتماعية والنزاعات المسلحة المستمرة في المنطقة. وتستمر المنطقة العربية بتسجيل نمو منخفض نتيجة الضغوط التي يتعرض لها عدد من الإقتصادات العربية كسوريا وليبيا واليمن والعراق، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، خصوصاً لبنان والأردن، والتي تعيق حركة التجارة والإستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الإقتصادي. وبسبب إنخفاض أسعار النفط، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في أكتوبر/تشرين الأول 2014 ومن ثم في نيسان/أبريل 2015 ومؤخراً في أكتوبر/تشرين الأول 2015 في تقديراته وتوقعاته التي نشرها في نيسان/أبريل 2014، والتي تستند إلى أسعار نفط بحدود 100 دولار للبرميل. يُظهر الجدول 1 تطور المؤشرات الإقتصادية للمنطقة العربية منذ العام 2013، ويبيّن التفاوت في توقعات صندوق النقد الدولي بين نيسان/أبريل 2014 وأكتوبر/تشرين الأول 2015. [1]

[1] إتحاد المصارف العربية، **تطورات الاقتصاد العربي: تأثيرات كبيرة لتراجع أسعار النفط**، الموقع:

http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157815911608158515751578157516041573160215/78158915/23450/0، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

والجدول الموالي يوضح تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية.

الجدول رقم (2-1): تطور المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية خلال الفترة 2014-2016

المؤشرات	2014	2015	2016
متوسط نسبة النمو	2,7	3,2	5,7
متوسط نسبة التضخم	4,8	4,6	4,3
العجز في الموازنة الحكومية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	(2,1)	(2,0)	(1,9)
إجمالي الدين الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	43,7	44,3	44,3
الحساب الجاري (مليار دولار)	263	215	191

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2014، 2015، 2016

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية للدول العربية خلال الفترة 2014-2016

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية

أدى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط إلى تراجع متوسط معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) من 4.0% عام 2013 إلى 2.7% عام 2014، ومن المتوقع ان يرتفع إلى 2.9% عام 2015 و3.7% عام 2016 مع استمرار التباين في وتيرة النمو المحققة داخل المجموعة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات غير النفطية كانت المحرك الرئيسي للنمو، بالإضافة إلى استمرار الإنفاق العام المرتفع نسبياً، والإئتمان المصرفي القوي للقطاع الخاص، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي. يظهر الجدول رقم 2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط بالإضافة إلى إنخفاض توقعات النمو بين بيانات نيسان/أبريل 2014 وأكتوبر/تشرين الأول 2015.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الناتج المحلي في الدول العربية النفطية

[1] إتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

الجدول رقم (2–2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدر للنفط خلال الفترة 2014–2016 (%)

الدولة	2014	2015	2016
البحرين	4,7	3,3	3,3
الكويت	2,6	3,0	3,0
عمان	3,4	3,4	3,8
قطر	4,1	7,1	7,4
السعودية	4,1	4,2	4,2
الإمارات العربية المتحدة	4,4	4,2	3,9
متوسط مجلس التعاون الخليجي	4,2	4,2	4,3
العراق	5,9	6,7	8,2
الجزائر	4,3	4,1	4,3
ليبيا	(7,8)	29,8	25,5
متوسط النمو في الدول العربية المصدرة للنفط	3,2	7,0	6,8
متوسط الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)	4,4	4,5	4,8

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2014، 2015، 2016

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لمجمل الدول العربية المصدرة للنفط 2,127 مليار دولار عام 2013، و2,118 مليار دولار في نهاية عام 2014، و1,747 مليار دولار في العام 2015، ومن المتوقع أن يبلغ 1,804 مليار دولار عام 2016، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول2015 . بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي 1,619 مليار دولار بنهاية العام 2013، و1,640 مليار في نهاية عام 2014، و1,378 مليار دولار في العام 2015، ومن المتوقع أن يصل إلى 1,413 مليار دولار عام 2016. وانخفض هذا الناتج في العراق من 233 مليار دولار عام 2013 إلى 224 مليار دولار عام 2014، و165 مليار دولار عام 2015، ومن المتوقع أن يبلغ 176 مليار دولار عام 2016. وفي الجزائر، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 210 مليار دولار عام 2013، و214 مليار دولار عام 2014، وانخفض إلى 175 مليار دولار عام 2015، ومن المرتقب أن يعود ويرتفع إلى 182 مليار دولار عام 2016. أما في ليبيا، فانخفض من 66

مليار دولار عام 2013 إلى41 مليار دولار في العام 2014، و30 مليار دولار عام 2015، ومن المتوقع أن يبلغ 32 مليار دولار عام 2016. [1]

2- مؤشر معدل التضخم:

بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط 2.5% عامي 2013 و2014، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.0% عام 2015 و3.5% عام 2016 مع تباين اتجاهات تطور الأسعار المحلية داخل دول المجموعة. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، انخفضت نسبة التضخم من حوالي 2.5% عام 2013 إلى 2.4% عام 2014، و2.2% خلال عام 2015 بفضل تزايد قوة عملاتها المرتبطة بالدولار الذي ارتفعت قيمته، لتعود وترتفع إلى 2.5% عام 2016. وفي العراق، ارتفع معدل التضخم من 1.9% عام 2013 إلى 2.2% عام 2014، و1.9% خلال عام 2015، ومن المتوقع أن يبلغ 3.0% عام 2016. وفي الجزائر، انخفض معدل التضخم من 3.3% عام 2013 إلى 2.9% عام 2014، وارتفع إلى 4.2% عام 2015 و4.1% عام 2016. أما في ليبيا، فارتفع من 2.6% عام 2013 إلى 2.8% عام 2014، ومن المتوقع أن يبلغ 8.0% عام 2015 و9.2% عام 2016، في ظل عدم الإستقرار السياسي، وانخفاض قيمة الدينار الليبي بنحو 35% من قيمته مقابل الدولار منذ يناير/كانون الثاني 2011، وارتفاع الأسعار، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية بوتيرة مُتسارعة. [2]

3- مؤشر الحساب الجاري للدول العربية النفطية:

في العام 2014، سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً في دول مجلس التعاون الخليجي وعجزاً في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (العراق وليبيا والجزائر). إلا أن هذا الفائض في الحساب الجاري لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط قد إنخفض من 362 مليار دولار عام 2013 إلى 214 مليار عام 2014، وتحول إلى عجز قدره 74 مليار دولار في نهاية العام 2015، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العجز 100 مليار دولار عام 2016، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول2015 . وتوقع صندوق النقد الدولي تراجع أرباح دول الخليج العربي من مبيعات النفط الخام خلال العام 2015 بحوالي 360 مليار دولار، حيث انخفض فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 349 مليار دولار عام 2013 (20.5% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 243 مليار دولار عام

[1] إتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

2014 (14.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، وسجل عجزاً قدره 3 مليار دولار عام 2015، من المتوقع أن يرتفع إلى 36 مليار دولار عام 2016 (1.3% و4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي). [1]

والجدول الموالي يوضع الحساب الجاري للدول العربية المصدر للنفط خلال الفترة 2014-2016.

الجدول رقم (2-3): الحساب الجاري للدول العربية المصدر للنفط خلال الفترة 2014-2016 (مليار دولار)

الدولة	2014	2015	2016
البحرين	3,5	3,2	3,0
الكويت	69,4	63,7	60,6
عمان	6,4	2,0	0,3
قطر	54,3	46,1	35,2
السعودية	121,9	104,9	97,7
الإمارات العربية المتحدة	55,0	53,0	51,4
متوسط مجلس التعاون الخليجي	310,5	273,2	248,2
العراق	2,5	3,1	3,9
الجزائر	1,1	(2,9)	(5,6)
ليبيا	(16,3)	(14,0)	(8,9)
الدول العربية المصدرة للنفط	297,8	259,4	237,6

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2014، 2015، 2016

4-مؤشر الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط:

كما ساهمت عدة عوامل في تراجع فوائض المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط في السنوات القليلة الماضية، ومنها تناقص الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط واستمرار الإنفاق الحكومي الكبير، بما في ذلك الإنفاق على الأجور ودعم قطاع الطاقة ومشاريع البنى التحتية. والدول المصدرة للنفط التي سجلت عجزاً في الموازنة العامة خلال عام 2014 هي البحرين، عُمان، السعودية، العراق، الجزائر، وليبيا. وباستثناء الكويت وقطر، سجلت

[1] إتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

جميع الدول العربية المصدرة للنفط عجزاً في الميزانية العامة عام 2015 يتراوح بين 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة و79.1% في ليبيا. وتحول الفائض المالي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي عام 2013، والبالغ 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى عجز قدره 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 و16.8% عام 2016. وتشير التوقعات إلى تحوّل مجموع الفوائض في دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 76 مليار دولار في العام 2014 إلى عجز قدره 113 ملياراً في العام 2015 نتيجة الارتفاع الملحوظ للإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة تزامناً مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط. [1]

تعتمد دول الخليج بشكل تقليدي على ثروتها النفطية كعمود فقري لاستقرارها ونموها الاقتصادي، ولذلك فقد عانت مؤخراً من الانهيار في أسعار النفط. وسوف يترافق مع انخفاض عائدات النفط عجز في الموازنات الحكومية وتراجع في النمو وانكماش في السيولة المحلية، وبالتالي تجهد حكومات دول الخليج لتكييف ماليتها مع الأوضاع المستجدة. وبما أن معظم تلك الدول تعتمد على إيرادات النفط للحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصادي، فإن الأوضاع المستجدة سوف تؤدي إلى اعتماد تدابير وإصلاحات من قبل الحكومات في محاولة لتخفيف الخسائر الناتجة عن الأوضاع السائدة. وقد قدر صندوق النقد الدولي أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد خسرت أكثر من 340 مليار دولار من إيرادات النفط خلال عام 2015، ما يعادل 20% من ناتجها الإجمالي المحلي المجمّع. ولذلك، فإنه يتوجب على السلطات في دول الخليج تعزيز الإيرادات غير النفطية، وزيادة الضرائب، وخفض الإنفاق للتقليل من الآثار السلبية لاستمرار أسعار النفط المنخفضة. الإصلاحات الأخرى التي تم بالفعل أخذها في الاعتبار في دول الخليج هي إصلاحات دعم الطاقة، وتطوير ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات وإصلاحات أساسية يمكن أن تؤدي إلى التنويع الاقتصادي لتلك الدول. [2]

مما لا شك فيه أن التزايد الكبير في مستويات الدين العام في البلدان العربية كان له العديد من التداعيات السلبية على مستويات أداء الاقتصاد الكلي عبر عدد من القنوات من أبرزها أثر مزاحمة الائتمان الموجه للقطاع العام للائتمان الموجه للقطاع الخاص Crowding out effectالناتج عن زيادة مستويات الاستدانة من السوق المحلي. كما أن ارتفاع عبء خدمة الدين العام المحلي في بعض الدول العربية بات يستنزف جزءا كبيرا من إيراداتها العامة سنويا بما لا يتيح مجالا للمزيد من الإنفاق على قطاعات البنية الأساسية والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات الدافعة للنمو في المستقبل.

[1] إتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

إضافة إلى أن ارتفاع خدمة الدين العام الخارجي أثر على المتاح من النقد الأجنبي وولد ضغوطات على قيمة العملات المحلية. [1]

الجدول رقم (2–4): الميزانية العامة للدول العربية المصدر للنفط خلال الفترة 2014–2016 (%)

الدولة	2014	2015	2016
البحرين	(4,3)	(4,8)	(5,7)
الكويت	25,2	22,1	19,0
عمان	0,6	(3,0)	(4,9)
قطر	7,6	4,9	2,6
السعودية	7,1	4,0	2,3
الإمارات العربية المتحدة	11,0	9,8	9,0
متوسط مجلس التعاون الخليجي	7,9	5,5	3,7
العراق	(2,0)	0,1	1,2
الجزائر	(1,3)	(2,4)	(2,8)
ليبيا	(29,0)	(17,5)	(8,9)
متوسط الدول العربية المصدرة للنفط	1,7	1,5	1,3
متوسط الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)	5,5	3,8	2,6

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2014، 2015، 2016

5–مؤشر الاستثمار الأجنبي في الدول العربية النفطية:

أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهدت تدفقاته الواردة إلى الدول العربية تراجعا بمعدل 6.3 %إلى نحو 44 مليار دولار عام 2014 ،ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 6.3 %من الإجمالي العالمي البالغ 23.1 تريليون دولار، و4.6 %من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار عام 2014. [2]

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، فيفري 2018، ص 35.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التقرير السنوي 2015**، المركز الرئيسي للمنظمات العربية، الكويت، 2015، ص 8.

وفيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهدت تدفقاته الواردة إلى الدول العربية تراجعا بمعدل 10 %إلى نحو 40 مليار دولار عام 2015، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.2 %فقط من إلجمالي العالمي البالغ 76.1 تريليون دوالر، و2.5 %من إجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار عام 2015. [1]

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية المتاحة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، إلى أن التدفقات الرأسمالية في العالم شهدت نموا خلال العام 2014 نتيجة معاودة الشركات متعددة الجنسية الكبرى لموجات التحرك لاستفادة من تحسن آفاق النمو في الاقتصاد 8 التقرير السنوي 2014 العالمي وخصوصا في الدول المتقدمة، حيث تقدر السيولة النقدية المتاحة لدى أكبر 5 ألاف شركة عبر وطنية بنحو 5.4 تريليونًا من الإمكانات الهائلة الداعمة لنمو حركة الاستثمار الأجنبي من الموجودات النقدية ورصيدا دولار، وهو ما يعد مستوى عاليا المباشر في العالم لتبلغ- حسب توقعات الاونكتاد- نحو 6.1 تريليون دولار في عام 2014، و75.1 تريليون دولار في عام 2015 ثم 85.1 تريليون دولار في عام 2016. [2]

6-مؤشر البطالة في الدول العربية:

وفي العالم العربي، تتصدّر ليبيا نسب البطالة مع 48.9%، تليها موريتانيا بنسبة 46%. وفي فلسطين، زادت نسب البطالة خلال العقدين الماضيين 19.9%، إذ كانت تبلغ 22.8% العام 1991، وصارت 42.7% في العام 2014. وفي مصر زادت نسب البطالة نحو 12.6% خلال العقدين الماضيين، إذ ارتفعت النسبة من 29.4% في العام 1991، لتصير 42% في العام 2014. كذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي زادت فيها نسب البطالة بنحو 11.6% خلال الفترة الزمنيّة ذاتها. وتعدّ نسب البطالة في ليبيا وموريتانيا ومصر بين الأعلى على صعيد العالم. [3]

[1] المرجع السابق، ص 9.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التقرير السنوي 2016**، المركز الرئيسي للمنظمات العربية، الكويت، 2016، ص 8.

[3] جرية البورصة، البطالة في الوطن العربية تتخطى الـ **29%**، الموقع: https://alborsanews.com/2017/04/11/1009064، التاريخ الزيارة: 2018/04/20.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة النفطية على الاقتصاديات العربية

تعتبر الأزمة النفطية لسنة 2014 نتيجة حتمية لانهيار أسعار البترول، وكغيرها من الأزمات انعكست سلبا على اقتصاديات العالم كافة، واقتصاديات الدول العربية النفطية خاصة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تحديد أسباب انهيار أسعار البترول، وانعكاساتها على الدول العربية.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول العربية ككل بالمؤشرات

استمرت المنطقة العربية بتسجيل نمو منخفض، نتيجة الضغوط التي تتعرض لها عدد من الاقتصاديات العربية، إضافة إلى الحروب في سوريا وليبيا واليمن والعراق، وتداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، خصوصا لبنان والأردن، والتي تعوق حركة التجارة والاستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الاقتصادي، ونجمل هذه الانعكاسات فيما يلي: [1]

ومن المتوقع وفقا للدراسة التي أجراها اتحاد المصارف العربية، أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول العربية نحو 2500 مليار دولار في عام 2016.

وقالت الدراسة إن الاقتصاد العربي شهد خلال العام 2014، تراجعا في النمو الحقيقي، ظهر واضحا في انخفاض متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.3%.. وذلك نتيجة لعدة عوامل، أبرزها انخفاض أسعار النفط وبالتالي إيرادات الطاقة في الدول المصدرة للنفط، والاضطرابات السياسية والاجتماعية المستمرة في المنطقة.

وأوضحت أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء ليبيا من 4.0% في عام 2013 إلى 2.7% في عام 2014، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.7% في عام 2016، مع استمرار التباين في وتيرة النمو المحققة داخل دول المجموعة.

وأشارت الدراسة إلى أن القطاعات غير النفطية كانت المحرك الرئيس للنمو، بالإضافة إلى استمرار الإنفاق العام المرتفع، والائتمان المصرفي القوي للقطاع الخاص، خصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] عربي 21، **بالأرقام: تداعيات الحروب وأزمة النفط على اقتصاديات الدول العربية**، عدد 27 أفريل 2018، الموقع: https://arabi21.com/story/902209، تاريخ الزيارة: 2018/04/16.

وساهمت سياسة التوسع المالي والنقدي المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى دعم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، بالرغم من انخفاض أسعار النفط. ويتوقع أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لمجمل الدول العربية المصدرة للنفط إلى 1.804 مليار دولار عام 2016.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي نحو 1.413 مليار دولار عام 2016، ومن المقدر أن ينخفض هذا الناتج إلى 176 مليار دولار في العراق، وفي الجزائر إلى 182 مليار دولار. أما في ليبيا فيتوقع أن يبلغ 32 مليار دولار.

وبلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط نحو 2.5% خلال عامي 2013 و2014، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.5% عام 2016، مع تباين اتجاهات تطور الأسعار المحلية داخل دول المجموعة.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، انخفضت نسبة التضخم من نحو 2.5% في عام 2013 إلى 2.4% في عام 2014، ومن المتوقع أن تبلغ 2.5% في عام 2016.

وفي العراق، ارتفع معدل التضخم من 1.9% في عام 2013 إلى 2.2% في عام 2014، ومن المتوقع أن يبلغ نحو 3.0% في عام 2016. [1]

وفي الجزائر، انخفض معدل التضخم من 3.3% عام 2013 إلى 2.9% عام 2014، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4.1% عام 2016. أما في ليبيا، فارتفع من 2.6% عام 2013 إلى 2.8% عام 2014، ومن المتوقع أن يبلغ 9.2% عام 2016، في ظل عدم الاستقرار السياسي، وانخفاض قيمة الدينار الليبي بنحو 35% من قيمته مقابل الدولار منذ يناير 2011، وارتفاع الأسعار، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية بوتيرة مُتسارعة.

وأشارت الدراسة إلى انخفاض احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي، من 105 مليارات دولار خلال عام 2013 إلى 70 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2015، نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط، وتراجع إنتاج النفط الليبي بنسبة 21% من القدرة الإنتاجية والتصديرية للبلاد، وتغطية نفقات الرواتب (1.6 مليار دولار شهريا)، ودعم الخبز.

[1] عربي 21، مرجع سابق.

وذكرت الدراسة أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل فائضا في دول مجلس التعاون الخليجي وعجزا في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، مثل العراق وليبيا والجزائر، وذلك خلال عام 2014، إلا أن هذا الفائض في الحساب الجاري لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط قد انخفض من 362 مليار دولار عام 2013 إلى 214 مليار عام 2014، ومن المتوقع أن يتحول إلى عجز قدره 100 مليار دولار عام 2016، وذلك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

وفي ظل فرضيات أسعار النفط الحالية، فقد توقع صندوق النقد الدولي تراجع الإيرادات النفطية المتوقعة لتسجل عجزا قدره 36 مليار دولار في عام 2016 تعادل نحو 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وساهمت عدة عوامل في تراجع فوائض المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط في السنوات القليلة الماضية، ومنها تناقص الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط واستمرار الإنفاق الحكومي الكبير، بما في ذلك الإنفاق على الأجور ودعم قطاع الطاقة.

والدول المصدرة للنفط التي سجلت عجزا في الموازنة العامة خلال عام 2014، هي: البحرين، وعمان، والسعودية، والعراق، والجزائر، وليبيا.

وباستثناء الكويت وقطر، فإنه يتوقع أن يتحول الفائض المالي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي عام 2013، والبالغ 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى عجز قدره 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016.

على صعيد النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط فإنه لا يزال بطيئا، حيث بلغ 2.7% في عام 2012 و3.0% في 2014. وقد استند هذا النمو إلى الطلب المحلي والاستهلاك المرتكز على تحويلات العاملين في الخارج، ودعم السلع، والإنفاق الكبير على أجور القطاع العام، والمكاسب المحققة من انخفاض أسعار النفط المتمثلة بانخفاض تكلفة الواردات النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة. [1]

وقد يؤدي ارتفاع الدخل المتاح وانخفاض تكاليف الإنتاج إلى نمو الطلب المحلي. لذلك، فإن من المتوقع أن تشهد هذه الدول معدل نمو 4.3% خلال العام الجاري.

[1] عربي 21، مرجع سابق.

وتسجل الدول العربية المستوردة للنفط معدلات بطالة مرتفعة، حيث تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة البطالة في العام 2014 بلغت حوالي 57.7% في سوريا، و26.5% في فلسطين، و15.3% في تونس، و13.6% في السودان، و13.4% في مصر، و12.3% في الأردن، و9.9% في المغرب.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على كل دولة عربية على حدى

كانت الدول العربية مثلها مثل جل الدول المنتجة للبترول معرضة لعدة آثار سلبية جراء الأزمة النفطية لسنة 2014، التي هزت الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة لأن أغلب دوله هي من الدول المنتجة والمنتمية لمنظمة الأوبك، حيث سنذكر هذه الآثار حسب كل دولة كالتالي: [1]

- **مصر:**

أصبحت مصر مستورداً صافياً للنفط، نظرا لازدياد الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 2في المائة خلال السنوات العشر الماضية ليفوق مستوى إنتاج النفط. ومن الُمتوقّع أنُ يؤثّر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا إيجابيا في النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق (بفضل انخفاض تكلفة استيراد النفط والغاز)، ومن ثّم فإنه قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الإنتاج. وقد يُساعد انخفاض أسعار النفط أيضا مصر على الاستفادة من إمدادات الطاقة الإضافية خلال الصيف، وتفادي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. من جهة أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط قدُ يضِعف تدفق الأموال نظرا لأن مصر من أكبر الُمتلقين لتحويلات المغتربين، والمساعدات الأجنبية، والاستثمارات، من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فأكثر من ثلاثة أرباع تدفقات التحويلات إلى مصر يأتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقدُ يؤثّر هذا على النمو تأثيرا سلبياً عن طريق تقليص الاستثمارات. وبالرغم من ذلك، فإنه سيمكن على الأرجح احتواء هذه الآثار الأخيرة، اللهم إلا إذا استمر هبوط أسعار النفط لمدة طويلة.

[1] البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إنخفاض أسعار النفط**، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد الرابع، جانفي 2015، ص ص 8-9.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إنخفاض أسعار النفط**، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد الرابع، جانفي 2015، ص 8.

- **تونس:**

أُجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس، وأّدى الباجي قائد السبسي اليمين الدستورية رئيساً جديداً للبلاد في ديسمبر/كانون الأول. ومنذ ذلك الحين، رشح الحبيب الصيد –وهو وزير داخلية سابق– رئيساً للوز ارء، وسيقوم بتشكيل حكومة جديدة. وتتوقع الحكومة في الميزانية الجديدة أن تتسارع وتيرة النمو إلى ثلاثة في المائة في عام 2015 من نسبةُ مقّدرة 5.2في المائة لعام 2014 وأن يتراجع عجز الميزانية من 7.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 6.5 في المائة من الإجمالي في .2015ولا تقترح الميزانية أية زيادة في أجور العاملين في القطاع العام، على الرغم من تهديد الاتحاد العام التونسي للشغل ببدء إضرابات عن العمل إذا لم يتم تضمينها زيادات في الأجور. وبدت بعض المؤشرات على انحسار البطالة، لكن معدل التراجع منخفض جداً لأن معدلات النمو الحالية هزيلة للغاية ولا تكفي لخلق فرص العمل والتوظيف للأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين.

إذا استمر انخفاض أسعار النفط خلال العام، فإن الأثر الكلي على الاقتصاد التونسي سيكون إيجابياً. وسيكون الأثر الرئيسي في جانب المالية العامة من خلال انخفاض تكاليف دعم منتجات الطاقة وعلى مي ازن المعاملات الجارية من خلال تحسن الميزان التجاري النفطي. أّما الآثار على معدلات التضخم والنمو الفقر فسوف تكون متوسطة.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 9.

- **لبنان:**

من المتوقع أن يكون الأثر الكلي على اقتصاد لبنان إيجابياً. ففي جانب المالية العامة، ستتحقّق وفرات كبيرة يأتي معظمها من انخفاض مدفوعات الحكومة لشركات الكهرباء. ومن المحتمل أن يشهد مي ازن المدفوعات أثرا صافياً مؤاتيا لأن تراجع واردات الطاقة سيطغى أثره على نقصان تحويلات المغتربين. ويحيط الغموض بالأثر على القطاع الحقيقي، إذ إن انخفاض أسعار المنتجات البترولية سيعزز الاستهلاك الخاص من ناحية، لكن ت ارجع تحويلات المغتربين اللبنانيين في البلدان المنتجة للنفط قدُ يضِعف هذا ا هلاك من ناحية أخرى.

بفضل انخفاض أسعار النفط، سيتحسن وضع المالية العامة للبنان الذي يتسم بأوجه ضعف هيكلية. ومن المتوقع أن يزداد العجز الكلي لميزانية الحكومة المركزية إلى 10,2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 صعوداً من

9.4 في المائة من الإجمالي في عام 2015. ومن المنتظر أيضا أن تُسجل البلاد عجًزا أوليا في المالية العامة في 2014 وذلك للسنة الثالثة على التوالي ليصل إلى 1,2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتشير التوقعات إلى أن الدين العام الإجمالي سيصل إلى 149 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2014. وسيكون الأثر الأولي لانخفاض أسعار النفط من خلال المدفوعات إلى شركة كهرباء لبنان. وفي الماضي، لم تُستخدم المدفوعات الحكومية لشركة كهرباء لبنان لأغراض الاستثمار.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 10.

- **الأردن:**

من المُتوقّع أن يكون لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني في الأمد القصير، بتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط السعرية على المواطنين واللاجئين، وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة بواردات النفط، وانتفاء الحاجة إلى مدفوعات دعم النفط من الحكومة للأسر، وفي نهاية المطاف تخفيض عجز الميزانية الذي يزيد على عشرة في المائة. وفي الأمد المتوسط، وتبعاً لطول مدة انخفاض أسعار النفط، قد يصبح الأثر النهائي سلبيا فيما يرجع أساساً إلى انخفاض المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن لتمويل عجز مي ازنيته، والى انخفاض تحويلات المغتربين من مواطنيه في البلدان المنتجة للنفط.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 11.

- **العراق:**

وعلى الرغم من الفوضى التي تشهدها البلاد حالياً، فإن صادرات العراق من النفط ازدادت لتصل في المتوسط إلى 5.9مليون برميل يوميا في ديسمبر/كانون الأول 5104وهو أعلى مستوى لها منذ عام 1980. غير أنه بسبب انخفاض أسعار النفط، كانت العائدات النفطية خلال هذه الفترة أقل كثي اًر مما كانت عليه في الأشهر الأولى من عام 2014. وأّدى هذا إلى تفاقم عجز المالية العامة الذي كان متوقعاً أن يبلغ سبعة في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. ويأتي ذلك في وقت يزيد فيه الإنفاق على المستويات المعتادة حيث تقاتل الحكومة لاستعادة ما خسرت من أراض من تنظيم الدولة الإسلامية. وُيؤلّف الإنفاق الجاري في العراق أكثر من 21 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويبلغ الإنفاق الرأسمالي نصف ذلك الرقم. وقد هبطت عائدات تصدير النفط بشدة في النصف الثاني من العام من جراء انخفاض أسعار النفط. وفي الفترة بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني ،5104انخفضت قيمة صادرات النفط الشهرية للعراق

من ثمانية مليارات دولار إلى 2.4 مليار. والسبب الرئيسي لهذا الهبوط الحاد هو أن سعر تصدير النفط العراقي (الذي يباع بخصم عن أسعار القياس الدولية) هوى من 100,7 دولار إلى 71.4 دولار خلال الفترة نفسها. وعرقل غياب الأمن بشدة جهود إعادة الإعمار والاستثمارات، الأمر الذي أّدى إلى نمو أقل من المتوقع للإنتاج، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي.

سُيلاحظ الأثر الرئيسي لذلك على مي ازن المالية العامة ومي ازن الحساب الجاري: تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عجز المالية العامة سيرتفع إلى نحو 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقارنةً بنحو 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 كما سيمثل فائض الميزان التجاري النفطي 14 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وسيتراجع معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي إلى نحو 1,5 في المائة عام 2015، وهو معدل منخفض بشكل ملحوظ بالنسبة لبلدُ يفتَرض أنه لا ي ازل في مرحلة النمو المدفوع بأنشطة إعادة الإعمار. وفي ضوء عدم قدرة العراق على الوصول إلى أسواق رأس المال والتزاماته الحالية المتعلقة بخدمة الديون، فإن عجز الحساب الجاري يشير ضمناً إلى وجود فجوة تمويلية كبيرة، بافت ارض عدم حدوث تغيير في السياسة المعنية باحتياطيات البنك المركزي. وحتى ديسمبر/كانون الأول ،5104بلغ إجمالي احتياطيات العراق من النقد الأجنبي 69,1 مليار دولار.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 12-13.

- **اليمن:**

لا تزال هجمات المتمردين على حقول النفط، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط، تؤثر سلباً على الاقتصاد اليمني. وقد أجبر المتمردون الحوثيون، الذين استولوا على العاصمة وعدة مدن أخرى وكذلك مؤسسات الدولة، الرئيس اليمني على الاستقالة في الثاني والعشرين من يناير/كانون الثاني. وقدمت الحكومة اليمنية استقالتها في أوائل هذا الشهر. وهبطت احتياطيات اليمن من النقد الأجنبي إلى 4.6مليار دولار (ما يعادل 4.6 شهر من الواردات مقابل 5,1 شهر في سبتمبر/أيلول) في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، حيث تراجعت صادرات النفط بسبب استمرار أعمال التمرد إلى جانب انخفاض أسعار النفط وتعليق المملكة العربية السعودية لمعظم مساعداتها. وكانت تُستخَدم احتياطيات النقد الأجنبي لدعم العملة مع انخفاض الصادرات النفطية. وتشمل احتياطيات اليمن قرضا بقيمة مليار دولار قدمته المملكة العربية السعودية في عام 2015. وتظهر بيانات صادرة عن البنك المركزي أن الإيرادات النفطية انخفضت بمقدار النصف لتصل إلى 2,4 مليار دولار في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول 2014، مقابل 5.4 مليار دولار

في عام 2015. ورغم عدم توفر بيانات أحدث، فإنهُ يتوقع أن يكون الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد زاد من تدهور إيرادات المالية العامة منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول. ويشكل النفط والغاز أكثر من ثلاثة أرباع إيرادات المالية العامة.

من المحتمل أن يؤدي التراجع الحالي في أسعار النفط إلى إحداث أثر سلبي صاف على الاقتصاد اليمني في المدى القصير ما لم يحصل اليمن على مساعدات خارجية للتخفيف من خسارة إيرادات الصادرات النفطية.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 13.

- **ليبيا:**

منذ عام 2011، ظلت ليبيا تعاني من عجز في الموازنة، باستثناء عام 2015 حيث زادت الصادرات النفطية زيادة كبيرة. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا، بالإضافة إلى تصدير كميات محدودة من النفط، إلى توسيع نطاق هذا العجز بدرجة أكبر في عام 2015. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه مع وصول أسعار النفط إلى 65 دولارا للبرميل وبقاء الطاقة الإنتاجية الحالية للصادرات النفطية عند مستوى 400 ألف برميل/يوميا، فإن عجز موازنة 2015 سيرتفع إلى 31 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقابل 11 في المائة عام 2014. وسيكون من الصعب تمويل هذه الفجوة المالية لأنه لاُ يتوقع تعافي الصادرات النفطية في أي وقت قريب. ويتم تخصيص النصيب الأكبر من الموازنة الليبية لدعم الطاقة وأجور الموظفين الحكوميين. وتمثل الرواتب في حد ذاتها عبئا هائلا على الموازنة حيثُ يدرج ربع الليبيين في كشوف الرواتب، كما زادت أجور القطاع العام بنحو 250 في المائة منذ اندلا ع ثورة عام 2011. وستتعّرض احتياطيات النقد الأجنبي والعملة الليبية لضغوط شديدة ما لم يكن هناك تغيير رئيسي في السياسة فيما يتعلق بخفض فاتورة الأجور والدعم الكبير لأسعار الطاقة. وقد أعلن البرلمان المنافس الذي يوجد مقره في طرابلس مؤخرا أنه يدرس رفع الدعم عن الوقود والذي يبلغ 51في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وإذا تم تنفيذ ذلك، فإنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الوفورات الحكومية وتقليل الفجوة في المالية العامة.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 14.

- **دول مجلس التعاون الخليجي:**

بدأ سعر النفط، المتداول حاليا بأقل من 21دولارا للبرميل، في التأثير على دخل الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وبرامجها الإنمائية. وكانت لانخفاض سعر النفط عواقب ألقت بظلالها على أسواق أرس المال، حيث تُظهر مؤشرات البورصات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعا كبيرا في الأسابيع الأخيرة وتباطؤا ملحوظا في زيادة

قيمة الأصول العقارية. وإذا استمر الانخفاض الحالي في أسعار النفط خلال الأشهر الستة القادمة، فستتكبد حكومات بلدان المنطقة خسائر في الإيرادات النفطية تُقّدر بنحو 215 مليار دولار، أي ما يمثل أكثر من 14 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي مجتمعة. وبمعدل الإنفاق الحالي ومع بقاء أسعار النفط عند 65 دولارا للبرميل، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن فائض المالية العامة في الكويت وقطر سيتقلص بدرجة كبيرة، وسيتحول إلى عجز في عام 2015 في كِل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنةُ عمان، فيما سيتسع نطاق عجز الموازنة بشكل كبير في البحرين. ومن الممكن أن يتحول فائض المالية العامة المجّمع، والذي بلغ حوالي 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2013، إلى عجز نسبته 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبالرغم من أن هذه البلدان تمتلك موارد وفيرة لتمويل الفجوة في ماليتها العامة، فإنه في ظل الاتجاه الحالي لارتفاع الإنفاق الحكومي قد تتأثر آفاق النمو في نهاية المطاف خلال العام القادم. وبدون تأثير هبوط أسعار النفط، فإن معدل النمو كانُ يقّدر بنحو 5 في المائة عام 2015. وتظهر تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى تقليل معدل النمو بواقع نقطة مئوية في هذه البلدان خلال العام المقبل. وكانت إيرادات النفط والغاز قد شّكلت في عام 2013 أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي لبلدان الخليج و75 في المائة من إجمالي عائدات صادراتها.

المصدر: البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص ص 13-14.

- **الجزائر**: سيتم التطرق إلى انعكاسات أزمة النفط على الجزائر في الفصل الثالث وهو فصل دراسة الحالة لدولة الجزائر.

المبحث الرابع: آفاق الاقتصاديات العربية النفطية

بما أن قطاع النفط أصبح قطاعا حساسا وتعرض أكثر من مرة إلى الأزمات، بالإضافة إلى أنه مورد آهل للزوال، لذلك كان على الدول العربية أن تجد حلولا بديلة لتموين اقتصادياتها، ومن خلال هذا المبحث سنتناول توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية، وآفاقها ومشاريعها المستقبلية لمجابهة الأزمات والنهوض باقتصادياتها أكثر فأكثر.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للدول العربية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014

1- النمو الاقتصادي:

أشارت مؤشرات الأداء الاقتصادي الفصلية إلى تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في عدد من دول المجموعة بالتطورات في أسواق النفط والغاز الدولية، وهو ما ظهر واضحا على ضوء تراجع وتيرة النمو المحققة في هذه الدول بداية من الربع الرابع من عام 2014، وتحقيق هذه الدول لمعدلات نمو ربعية خلال عام 2015 أقل من مثيلاتها المسجلة خلال الفترات المماثلة من العام السابق في عدد من تلك البلدان. يشار في هذا الصدد إلى أن الأثر على معدلات النمو في الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص سوف يظهر بشكل أكبر في مستويات الناتج بالأسعار الجارية التي من المتوقع ان تسجل انخفاضا خلال العام مقارنة بالمستويات المسجلة العام الماضي يتراوح وفق التقديرات الأولية بين 10-20في المائة. أما فيما يتعلق بمستويات الناتج بالأسعار الثابتة فمن المتوقع أن تشهد تأثرا أقل بالتطورات الدولية لأسعار النفط العالمية، بل وسوف تسجل نموا إيجابيا في هذه الدول خلال العام الجاري. ستعمل عدة عوامل في التخفيف من حدة التراجع في معدلات النمو، في بعض دول المجموعة. تتمثل هذه العوامل في: [1]

1. قيام عدد من هذه الدول بزيادة كميات الإنتاج النفطي كما سبق الإشارة مع وصول الإنتاج في بعض تلك الدول لمستويات قياسية لتلبية الزيادة في الطلب العالمي على النفط في ظل التحسن النسبي لمستويات النشاط الاقتصادي العالمي خلال العام ولتلبية الزيادة في مستويات الطلب المحلي على النفط.
2. استمرار وتيرة الانفاق العام القوي المحفزة للنمو رغم اتجاه الموازنات العامة لدول المجلس لتحقيق عجوزات مالية خلال العام وذلك من خلال الالتزام بتبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية. فقد أعلنت هذه الدول اعتزامها الحفاظ على مستويات الانفاق الداعم للنمو سواء من خلال اللجوء للفوائض المالية المتوفرة لديها أو

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**، سبتمبر 2015، ص ص 13-14.

من خلال الاتجاه لطرح إصدارات جديدة من السندات لتقليل مستويات التقلبات الاقتصادية الناتجة عن تذبذب الأسعار العالمية للنفط والتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية خاصة على ضوء ارتباط مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في تلك الدول بالتطورات في المالية العامة. عزز هذا الأمر من مستويات ثقة المستثمرين بآفاق النمو وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون عام2015.

3. مواصلة زخم النمو الاقتصادي للأنشطة غير النفطية في ظل حزم الاستثمارات الضخمة في دول المجلس التي تستهدف زيادة مستويات التنويع الاقتصادي والتجهيز لاستضافة فعاليات عالمية مهمة وكذلك استمرار الإنفاق على مشروعات البنية التحتية والإنفاق على قطاعات الخدمات الاجتماعية. من جانب آخر استفاد الكثير من هذه الدول من زيادة معدلات توطين الوظائف وهو ما أدى إلى خفض معدلات البطالة ومن ثم تحسن مستويات الدخول والإنفاق الاستهلاكي.
4. توفر التمويل المتاح من قبل القطاعات المصرفية لبلدان المجموعة التي تتمتع بمستويات ملاءة مالية وقواعد رأسمالية قوية وأقل مستوى للديون المتعثرة على مستوى الدول العربية والفرص الجيدة لتوفير التمويل المصرفي للقطاع الخاص في ظل استمرار بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة. عليه، من المتوقع تحقيق دول المجموعة لنمو بحدود 3 في المائة خلال عام 2015، فيما يتوقع على ضوء بقاء آفاق النمو جيدة في دول المجموعة خلال عام 2016، في ظل التوقعات بارتفاع الأسعار العالمية للنفط وتواصل الإنفاق على عدد من المشروعات الاستثمارية الضخمة التي يجري تنفيذها في هذه البلدان حتى عام 2020، ارتفاع النمو الاقتصادي لدول المجموعة إلى 3.7في المائة في عام. 2016

2- اتجاهات تطور الأسعار المحلية:

من المتوقع أن تشهد مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بشكل عام اتجاهات متباينة لمعدلات التضخم خلال عامي 2015، وذلك حسب المجموعات الفرعية للدول المتضمنة بها. ففي حين من المتوقع تراجع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المتوقع استمرار الضغوط التضخمية في مجموعة الدول العربية الأخرى الرئيسية المصدرة للنفط. من بين العوامل التي ستساعد على خفض معدلات التضخم في هذه البلدان خلال تلك الفترة تراجع أثر التضخم المستورد سواء نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الغذائية أو نتيجة الارتفاع المتوقع في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وهو ما سيعزز من قيمة عملات دول المجموعة المثبت معظمها مقابل الدولار الأمريكي. في المقابل من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة استمرار

الضغوطات الناتجة عن تضخم أسعار المساكن والمرافق وارتفاع أسعار السلع الأساسية في بعض بلدان المجموعة نتيجة تأثر سلاسل الامداد بالظروف الداخلية التي تمر بها بعض هذه البلدان. كمحصلة من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في دول المجموعة إلى 4 في المائة في عام 2015 مقارنة بنحو 3.6في المائة في عام2014. أما في عام ،2016من المتوقع استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار بدول المجموعة نظرا للتوقعات بمعاودة أسعار النفط والغذاء الاتجاه نحو الارتفاع على ضوء التحسن المتوقع في مستويات الطلب العالمي. كذلك من شأن الجهود التي تبذلها بعض دول المجموعة لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية والخدمات أن تنعكس على المستوى العام للأسعار في ظل التوقع بتحسن أسعار تلك السلع العام المقبل. عليه، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في مجموعة الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط عام 2016 إلى 4.3 في المائة. [1]

المطلب الثاني: آفاق الاقتصاديات العربية النفطية

لقد أهملت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط النظر إلى أي مدى تكمن أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع مستوى القدرات التكنولوجية، ومن ثَّم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع –وليس بعملية الإنتاج – لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي وهذا ما سمي بنمط من التنمية (تنمية الضياع) مما يؤدى إلى تفاقم التحديات الإقتصادية الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية استخدما أمثلاً. أو في حال النكسات أين تنهار أسعار النفط، حيث تواجه الحكومات الصعوبات والعجوزات المالية بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية). إن أحد الحلول المطروحة بإلحاح في حالة هذه البلدان هي ضرورة تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية كمنهج متكامل يراعي فيه مبادئ الإستدامة بمعناها الحقيقي والشامل.

غير أنه لا يوجد حتى اليوم إجماع في الآراء حول تركيبة التدابير الضرورية لتحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن توجد بعض السياسات العامة التي طبقت بشكل واسع في بعض البلدان الغنية بالموارد والتي أدرجت التنويع الاقتصادي باعتباره واحدا من الأهداف الرئيسية في خططتها وبرامجها التنموية. وعلى الرغم من التقدم في تحليل التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية نظريا. [2]

---

[1] المرجع السابق، ص ص 28-29.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 2.

مع استمرار الإصلاحات المالية في غالبية الدول العربية والتي طالت العديد من بنود الدعم وتنمية الإيرادات العامة فمن المرجع أن تشهد موازنات 14 دولة عربية تحسنا واستقرار خلال العام المقبل رغم استمرار العجز في غالبيتها.

أما على صعيد الأداء الخارجي، فمع تحسن أسعار النفط وقيام عدد من دول المنطقة بإدراج إصلاحات في سياسات أسعار الصرف وهيكل تجارتها الخارجية يتوقع أن يشهد عام 2018 تحسنا واستقرار في أداء الحسابات الجارية لنحو 12 دولة عربية.

وفي السياق ذاته ستشهد الصادرات العربية نموا مشروطا بقدرتها على تحسين البنية التحتية والإجرائية للتجارة وتنويع المنتجات والأسواق والاستفادة من المتغيرات الدولية والاتفاقيات التجارية والتطورات الإنتاجية والتكنولوجية.

كما من المرجح أن تستفيد دول العربية من النمو المتوقع في حجم التدفقات الاستثمارية العالمية خصوصا مع جهود تحسين المناخ التشريعي والإجرائي في بعض الدول، حيث صدرت قوانين استثمار جديدة في كل من مصر وتونس والجزائر وسلطنة عمان، كما تم السماح بالملكية الأجنبية خارج المناطق الاقتصادية الحرة في الإمارات، وخففت السعودية القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم والسندات، كذلك افتتحت الكويت نافذة موحدة لتسيير الأعمال، فضلا عن تحسن ترتيب عدد من الدول في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

واستنادا لكل ما سبق يمكن أن تشهد الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية، تحسنا يوقف مسيرة التراجع التي بدأت منذ عام 2014 مع قيام عدة دول بالسحب منها لتمويل عجز موازناتها الحكومية لتتقلص إلى حدود التريليون دولار. كما يتوقع أن يستثمر مؤشر تغطية الاحتياجات الدولية لعدة أشهر الواردات من السلع والخدمات، ضمن الحدود المقبولة حول 5 أشهر في 10 دول.

ورغم ما يمكن أن تشهده الدول العربية من تطورات إيجابية إلا أن حجم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها هذه الدول، يفرض عليها ضرورات عديدة منها التنويع الاقتصادي واستمرار جهود الانضباط المالي، وتعزيز نشاط القطاع الخاص وإصلاح سوق العمل، وتحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقا، وتعزيز رأس المال البشري وتحسين جودة التعليم وذلك لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية ورفع درجة جاذبية الدول العربية للاستثمار والأعمال بشكل عام. [1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، نشرة فصلية، العدد 4، 2017، ص 3.

المطلب الثالث: أهم المشاريع المستقبلية للدول العربية النفطية

تعدّ الدول العربية واحدة من أكثر المناطق إنفاقاً، وبمبالغ طائلة، على تنفيذ المشاريع التنموية، وهذا من أجل تنويع اقتصادها بعيدا عن قطاع النفط، وقد رصدت المشاريع العربية الأكبر التي تجري في المنطقة حالياً، وستساهم في توفير مئات الآلاف من فرص العمل للمواطنين في الدول. وتؤدي إلى زيادة مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي السنوي، ورفع تنافسية الدول على المستوى العالمي.

1-العاصمة المصرية الجديدة:

بدأت مصر تنفيذ مشاريع كبرى بعد المؤتمر الاستثماري العالمي في مدينة شرم الشيخ. أبرزها مشروع بناء العاصمة المصرية الجديدة (القاهرة الجديدة)، التي تصل استثماراتها الإجمالية إلى نحو 110 مليارات دولار، وهذا ما يجعلها المشروع الاقتصادي الأضخم القائم حالياً في العالم العربي.

وأوضح الخبير الاقتصادي أحمد الضبع، أن "بناء العاصمة الجديدة سيتم خلال 5 إلى 7 سنوات، وستحتوي على أكبر حديقة في العالم ومطار جديد". لافتاً إلى أن "35 شركة مصرية وعربية ستتولى تنفيذها". وأشار إلى أنها "ستحتوي على نحو 1.5 مليون وحدة سكنية جديدة، وستساهم في حل جزء من الأزمة الإسكانية. وسيكون الاعتماد فيها على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وهذا ما يساهم في تخفيض التلوث، وإيجاد مئات الآلاف من فرص العمل للمواطنين والمقيمين في الدولة".[1]

2-مشاريع البنى التحتية – الجزائر:

خصصت حكومة الجزائر 60 مليار دولار لتنفيذ وتطوير 12 مطاراً قائماً في الدولة، وتنفيذ 500 جسر في أنحاء البلاد، وإقامة نحو 25 ميناءً بحرياً لدعم عمليات التصدير والاستيراد في الدولة.

ويشير الخبير الاقتصادي صالح الطالب إلى أنه "من المتوقع الانتهاء من هذه المشاريع بحلول يناير 2019". كاشفاً أن الهدف "هو توفير نحو نصف مليون فرصة عمل للمواطنين الجزائريين، وزيادة سعة المطارات

[1] أسامة مروة، **10 مشاريع اقتصادية ضخمة قيد الإنجاز في العالم العربي**، رصيف 22، الموقع: https://raseef22.com/economy/2015/08/20/10-mega-projects-in-the-arab-world/، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

بنحو 30% في السنوات المقبلة، فضلاً عن زيادة مساهمة التجارة وعمليات التصدير في الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الدولة".

3-مترو الرياض – السعودية

يعد مترو الرياض واحداً من أكبر المشاريع الجاري تنفيذها في العالم اليوم، إذ تصل كلفته الإجمالية إلى نحو 40 مليار دولار.

ويقول الخبير الاقتصادي الدكتور أحمد النوبي إن "الانتهاء من المشروع سيتم في نهاية عام 2018"، مشيراً إلى أنه "يقام على 6 خطوط طولها 176 كيلومتراً، وسيضم خطوطاً للباصات على مساحة 1150 كيلومتراً". لافتاً إلى أنه "سيوفر نحو 25 رحلة نقل يومياً عبر نحو 40 محطة، ويساهم في تخفيف الازدحام المروري في العاصمة السعودية".

وأوضح أن "الحكومة تتعاون مع 100 شركة محلية وإقليمية عالمية للعمل على انتهاء العمل بالمشروع الأضخم حالياً في المملكة، في الوقت المحدد"، وبيّن أنه "من المقدر أن يستوعب نحو 20 ألف وظيفة عند بدء تشغيله".

4-محطة براكة للطاقة النووية – الإمارات

تسير العاصمة الإماراتية على قدم وساق في إنشاء محطة براكة للطاقة النووية، التي تعد خامس أكبر محطة نووية في العالم. ويتوقع افتتاحها عام 2019، بتكلفة إجمالية 40 مليار دولار.

وقال الخبير الاقتصادي يوسف العربي إن "المحطة الجديدة ستساهم في تأمين 14% من الطاقة الكهربائية في الدولة، من خلال إنتاج نحو 5600 ميغاواط". وتوقّع أن "يتم الانتهاء منها في بداية عام 2019"، لافتاً إلى أن "الإحصاءات تظهر أنها تأتي في قائمة أغلى المحطات النووية السلمية حول العالم". وأضاف أن "حكومة الإمارات تساهم بتمويل 70% منها، في حين تمول البنوك المحلية والأجنبية النسبة المتبقية منها".[1]

[1] أسامة مروة، المرجع السابق.

5-مترو الدوحة – قطر

هذا المشروع من أضخم المشاريع في السوق القطري والخليجي، بكلفة تصل إلى نحو 130 مليار ريال (35.75 مليار دولار). الخبير الاقتصادي عبدالعزيز الدليمي أكد أنه "من المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع في نهاية العام الحالي". مشيراً إلى أنه "يعد من الخطط الرئيسية التي وضعتها الدولة لاستضافة بطولة كأس العالم في العام 2022"، وأوضح أن "تحالفاً يضم شركات فرنسية ويابانية فاز بعقد إنشائه مع الحكومة القطرية". وأفاد أن "المترو يقام على مساحة 241 كلم، وسيعمل عبر 106 محطات لربط أهم المناطق في قطر بعضها ببعض، كما سيربط بين الملاعب التي تستضيف مباريات بطولة كأس العالم في العام 2022".

6-مشروع واحة أكتوبر الاستثماري السكني – مصر

طرح هذا المشروع خلال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي في مصر، ويعد من أكبر المشاريع القائمة حالياً في العالم العربي. تصل تكلفته الإجمالية إلى 150 مليار جنيه مصري، ما يعادل 19.35 مليار دولار.

وأشار الخبير الاقتصادي المصري أحمد الضبع إلى أن "المشروع يعد من أكبر المشاريع التي طرحت في مصر خلال السنوات العشرين الأخيرة، إذ إن كلفته الإجمالية تعادل 150 مليار جنيه مصري (19.35 مليار دولار) ويقام على مساحة 42 ألف متر مربع، ويهدف إلى تحويل مدينة 6 أكتوبر إلى عاصمة اقتصادية جديدة في مصر، وسيساهم في تأمين نحو 600 ألف فرصة عمل للمواطنين المصريين خلال السنوات الخمس المقبلة".[1]

ولفت إلى أن "المشروع سيحتوي على مبان وفنادق جديدة، وإدارات حكومية، و4 مجمعات تجارية من بينها واحد سيكون من الأكبر في العالم". وتوقع الانتهاء منه بحلول العام 2019، مبيناً أن "الحكومة المصرية وقعت شراكات مع عدد من الشركات الخاصة في الإمارات وقطر والكويت، ودول غربية لتمويل المشروع".

7-مشروع مصفاة الزور – الكويت:

تتجه الأنظار اليوم في الكويت إلى مشروع مصفاة الزور، الذي يرى الخبراء أنه سيشعل الحركة الاقتصادية في الدولة من خلال السباق بين البنوك لتمويله والحصول على جزء من أرباحه المتوقعة.

[1] أسامة مروة، المرجع السابق.

وقال الخبير الاقتصادي كامل الحرمي إن "كلفته تصل إلى 16.1 مليار دولار، وهذا ما يجعله من أبرز المشاريع في الخليج". متوقعاً الانتهاء منه خلال السنوات الثلاث المقبلة، وأشار إلى أنه "سيساهم في زيادة الإنتاج النفطي في الكويت، ورفع إنتاج الكهرباء في السوق المحلي". ولفت إلى أن "تمويل المشروع يتم عبر مؤسسة البتور الكويتية، وبعض البنوك التي قدّمت قروضاً طويلة الأجل، للحصول على نسبة من الأرباح السنوية التي سيوفرها". ويتوقع أن يسهم في توظيف نحو 5 آلاف شخص في القطاع النفطي، فضلاً عن مساهمته في زيادة الإنتاج النفطي، وتغطية العجز المالي المقبل إلى الدولة في الفترة المقبلة.

8-مشروع الوقود البيئي – الكويت:

يعد واحداً من أهم المشاريع التي تنفذها الحكومة الكويتية ومؤسسة البترول، تصل كلفته الإجمالية إلى 4.1 مليارات دينار، ما يعادل 13.44 مليار دولار. ويشير الخبير الاقتصادي كامل الحرمي إلى أنه "من المتوقع الانتهاء منه في منتصف 2018، وسيسهم في رفع الإنتاج النفطي في الكويت بنحو 1.8% إلى 3 ملايين برميل تقريباً، من خلال إضافة 800 ألف برميل يومياً".

9-مجمع الطاقة الشمسية – المغرب

يعد هذا المشروع واحداً من أكبر المشاريع على مستوى دول المغرب العربي، ويقام في العاصمة المغربية. تهدف المملكة من خلاله إلى بناء 5 محطات لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية والمتجددة بحلول العام 2020.

وقال الخبير الاقتصادي صالح الطالب إن "كلفته الإجمالية تصل إلى 9 مليارات دولار، ويهدف إلى توفير ربع حاجة الدولة من الطاقة الكهربائية". ولفت إلى أن "العمل بدأ في يناير الماضي، وسيتم الانتهاء منه في النصف الثاني من عام 2019".

10- مول العالم في دبي – الإمارات

بدأت دبي العمل على إنشاء مول العالم، الذي سيكون الأكبر على مستوى العالم، والذي يتسع لنحو 180 مليون زائر سنوياً على مساحة 14.6 مليون متر مربع، وبكلفة تصل إلى 6.8 مليار دولار.

وقال الخبير الاقتصادي يوسف العربي إن "المول سيضم 20 ألف غرفة فندقية، و100 منشأة فندقية، بالإضافة إلى أكبر مساحات البيع بالتجزئة في المنطقة، وسيتسع لنحو 50 ألف سيارة". وأضاف أن "كلفته الإجمالية ستبلغ 6.8 مليار دولار"، لافتاً إلى أنه "سيوفر 60 ألف فرصة عمل دائمة للمواطنين والمقيمين في الدولة"، متوقعاً الانتهاء منه بحلول العام 2018. [1]

[1] أسامة مروة، المرجع السابق.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا له في سياق الفصل نجد أن اقتصاديات الدول العربية تتباين بين اقتصاديات مزدهرة ومتطورة، وبين اقتصاديات الضعيفة هشة،إلا أنها تشترك في عدة نقاط م أهمها أن إقتصادياتها مبية أساسا على النفط كمورد أساسي و أول ،مما جعلها عرضة لأي أزمة من الممكن أن تصيب هذا القطاع ،و م أبرز هذه الأزمات أزمة عام 2014 ،و زاد سوء إستخدام المفط من إعوجاج التنمية العربية ،و ضيغ بالتالي فرصة تحقيق أمن إقتصادي عربي .

لكن الحقيقة أنه مازالت هناك فرصة يمكن أن تنقل الدول العربية قبل جفاف أبار النفط و فوات الأوان ،و ذلك من خلال الجهود التي تبذلها الدول العربية في تنويع مواردها و الإستثمار في طاقات متجددة بديلة للنفط ،و كذا إنجاز مشاريع جديدة في شتى المجالات من شأنها أن تنهض بالإقتصاد و تجعله تخرج من دائرة التبعية للمورد الوحيد .

الفصل الثالث

واقع وآفاق اقتصاد الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014-2016

تمهيد:

تواجه الجزائر حالياً وفى المستقبل القريب تحديات عديدة ومتنوعة (داخلية وخارجية – مباشرة وغير مباشرة ..)، ولقد أصبح واضحاً لكل ذي عينين حجم التحديات التي تواجه الجزائر خلال القرن الحادي والعشرين، وهى تحديات تنبع من مصادر شتى وتهدد بإلحاق أفدح الأضرار بالمستقبل الاقتصادي الوطني، فهناك تحديات العولمة ، وانفتاح الأسواق وشراسة الشركات عابرة القارات و بشكل أساسي الصدمات التي تمس الأسواق العالمية للنفط

وفي فصلنا هذا سنحاول إعطاء صورة بسيطة عن الإقتصاد الجزائري و إنعكاسات الأزمة النفطية 2014-2016 عاى الإقتصاد بصفة عامة و أفاق الإقصاد هي ظل هذه الأزمة، من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: طبيعة اقتصاد الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية على اقتصاد الجزائر

المبحث الثالث: آفاق اقتصاد الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014-2016

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائر

من أهم المميزات والخصائص التي طبعت الاقتصاد الجزائري، والتي لا تزال تطبعه إلى اليوم هو التبعية المفرطة للاقتصاد الدولي، مما يعرض هذا الاقتصاد إلى الهزات كلما حدث أي أمر على المستوى الدولي، وقبل التطرق إلى اقتصاد الجزائر يجب علينا في البداية التعريف بالجزائر وبأهم مقوماتها الاقتصادية وطبيعية، ومن ثم تحديد إنتاج واستهلاك الجزائر للنفط، وفي الأخير التطرق إلى المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

المطلب الأول: مقومات الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بدولة الجزائر، فضلا عن ذكر أهم مقوماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

الفرع الأول: التعريف بالجزائر

1-الجزائر الموقع والتسمية:

الجزائر هي بلد يقع في شمال إفريقيا. يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، من الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب كل من مالي والنيجر. يرجع أصل التسمية إلى القرن السادس عشر، فقد أصبحت مدينة الجزائر عاصمة الدولة السياسية الجديدة التي شكلها الأتراك الجزائريون، فأصبح منذ ذلك العهد يطلق اسم الجزائر على كامل البلاد، ونظام الحكم في الجزائر رئاسي، وتقسم إداريا إلى 48 ولاية و1541 بلدية (مقاطعات). [1]

2-تعداد السكان في الجزائر

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 41,3 مليون نسمة حتى 1 جانفي 2017 مقابل 40,4 مليون نسمة في الـ 1 جانفي 2016 حسبما أفاد به هذا الثلاثاء الديوان الوطني للإحصائيات.

ووفقا لأرقام الديوان فإن عدد المواليد الأحياء بين الـ 1 جانفي 2016 و الـ 1 جانفي 2017 بلغ 900 ألف نسمة أي بزيادة ديموغرافية نسبتها 2,2 %.

[1] https://www.traidnt.net/vb/traidnt1385929/, visiter le : 25/05/2018.

وأوضح الديوان أن عدد السكان المقيمين بلغ 40,836 مليون نسمة حتى الـ 1 جويلية 2016 بزيادة 886 ألف نسمة مقارنة بجويلية 2015 أي بنسبة نمو طبيعية بلغت 2,17 %.

وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات في نفس الوقت حسب شروح الديوان الذي يتوقع أن يبلغ عدد سكان الجزائر 42,2 مليون نسمة في الـ 1 جانفي 2018 في حال استمرار وتيرة النمو المسجلة في 2016 خلال العام الجاري 2017. [1]

3-الخصائص الطبيعية للجزائر:

تتمتع الجزائر بالعديد من المميزات والخصائص الطبيعية حيث نذكر منها ما يلي:

I-الموقع والتضاريس: تقع الجزائر شمال غرب القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، تبلغ مساحتها 2.381.741كلم^2، وهي بذلك تعد ثاني أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة بعد السودان و الحادي عشر عالميا.

يمتد شريطها الساحلي في الشمال على مسافة 1200كلم من تونس شرقا إلى المغرب غربا، ويبلغ طول حدود الجزائر البرية 6343 كلم، تتوزع كالتالي : ليبيا 982 كلم ، تونس 965 كلم المغرب 1601كلم ، الصحراء الغربية 266كلم ، موريتانيا 463 كلم، مالي 1376 كلم، النيجر 956 كلم. [2]

هذا و يمكن تقسيم الإقليم الجزائري إلى قسمين:

1- إقليم شمالي : تقدر مساحته ب 38171 كلم 2 أي 16% من المساحة الكلية، يتكون من:

أ- الجبال:

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2017.

[2] الخصائص الطبيعية للبيئة في الجزائر، نقلا عن: http://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع: 2018/05/15.

* **جبال الأطلس التلي** : الذي يمتد على الشريط الساحلي عرضه 70 إلى 150 كلم، جباله إلتوائية حديثة التكوين، منها جبال ساحلية تتركز في الغرب كالونشريس، جبال داخلية كجبال تلمسان، جبال شرقية وهي الأكثر إرتفاعا منها جبال جرجرة . و يتخلل هذا الجزء سهول وأحواض داخلية كسيدي بلعباس ومعسكر والشلف.

***جبال الأطلس الصحراوي** : هو كتل مترابطة وموازية للأطلس التلي، تمتد من جبال نمامشة إلى الغرب منها الأوراس.

ب- الهضاب العليا : تنقسم إلى:

* **هضاب شرقية** : تمتد إلى الشرق من جبال الحضنة بين الأطلسين 800 (م.)

* **هضاب غربية:** تمتد من الحضنة إلى الحدود المغربية، ارتفاعها من 66م إلى 100م، تنتشر بها الشطوط وهي مالحة بسبب إرتفاع الحرارة، التبخر، الترسب.

ج- السهول: و تنقسم إلى:

* **سهول ساحلية:** منها سهل عنابة، بجاية، متيجة، وهران.

* **سهول داخلية:** وهي على شكل أحواض إرتفاعها 500م، تنحصر داخل الأطلس التلي، منها سهل تلمسان، معسكر.

2- إقليم جنوبي: مساحته 200000كلم^2 أي 80 %من المساحة الكلية للإقليم، يتكون من صخور بركانية قديمة التكوين تنقسم إلى:

أ- المنخفض الشمالي الشرقي: هو حوض واسع يمتد من جبال النمامشة و الأوراس، ارتفاعه 300م، به عدة شطوط مثل شط ملغيغ (35م) تصب فيه الأودية ، وهو غني بالمياه الجوفية.

ب- الصحراء الشمالية: هي هضبة صخرية تمتد من هضاب ميزاب شرقا إلى حمادة [*] الدراع غربا شمال تندوف.

ج- الصحراء الجنوبية: تنقسم إلى:

[*] الحمادة : هي مساحة واسعة تغطيها صخور جيرية ورملية مصفحة". عبد الهادي ذباح، **الجزائر الخصائص الطبيعية**، الموقع: educdz.Com/montada، تاريخ الاطلاع: 2018/04/20.

* **نطاق المرتفعات:** في الجنوب الشرقي توجد هضبة الطاسيلي تحيط بها مرتفعات الهقار، و هي جبال قديمة التكوين بركانية ، أعلى قمة بها تاهات أتاكور 2918م.

* **نطاق السهول:** سهل تنزروفت غرب الهقار يغطيه الرق، يتكون من الحصى والعروق، وهي كثبان رملية مثل عرق إيقدي وعرق الشاش. [1]

د- الأنهار: لا توجد أنهار دائمة الجريان في الجزائر، وإنما وديان كوادي الشلف وهو أطولها 725 كلم (من الأطلس الصحراوي إلى البحر المتوسط)، تمتلئ بالمياه في الشتاء ثم تنضب لتتحول إلى مراع خصبة، أو تصير أحواضا مغلقة) شطوط (أهمها شط الحضنة و شط ملغيغ، أو سبخات مثل سبخة وهران.

II -المناخ: يتميز المناخ في الجزائر بأنه متوسطي شمالا، بشتاء معتدل وممطر نسبيا، وحرارة بين 21-24° مئوية في الصيف، و2° و12° مئوية شتاءا .أما الهضاب فأمطارها أقل نسبة من الشمال , شتاءها مثلج ببرودة أدنى من الصفر مئوية أحيانا، صيفها حار وجاف، و عن الجو في الجنوب الصحراوي صيفه حار تفوق درجته 50°مئوية، يحمل رياح السيروكو المعروفة بالشهيلي، كما تتخلل شتاؤه أمطار موسمية. تقدر الأمطار شمالا ب 400 إلى 600 ملم سنويا بزيادة من الغرب إلى الشرق لتبلغ أقصاها في شمال شرق البلاد بمعدل 1000ملم أحيانا.

III -الموارد الطبيعية: موارد البلد تتمثل في البترول، الغاز الطبيعي، الحديد الخام، حيث بها ثاني احتياطي عالمي للحديد، كما يوجد بها الفوسفات، اليورانيوم جنوبا، الرصاص الفحم، الذهب والزنك. مخزونها من النفط يقدر ب 12مليار برميل، مع العلم أن المساحة المكتشفة أو المستغلة صغيرة نظرا لشساعة المنطقة، أما مخزونها من الغاز الطبيعي فهو ثامن مخزون في العالم ويقدر ب 80مليار متر مكعب ، أما الذهب فاكتشف خلال التسعينات إلا أن إستغلاله ما زال ضعيفا.

IV- إستغلال الأرض: 3.5 من أراضيها قابلة للزراعة، 0.25خضراء دائمة، 96.5 غيرها، أكثر من 5/4 من أرضها صحراء.

V- المياه: مليار متر مكعب في الجزائر مصدرها الأمطار، يستغل منها 1.5مليار متر مكعب ، أما المياه الجوفية فيستغل منها 70 %شمالا و 25 %جنوبا.

[1] المرجع السابق.

VI- المناطق الرطبة : توجد في الجزائر الكثير من المناطق الرطبة لكن هناك 42مصنفة وفقا لاتفاقية "رامسار "منها بحيرة الرغاية. [1]

الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية في الجزائر

تزخر الجزائر بالكثير من المقومات الاقتصادية التي تساعد في ازدهار الاقتصاد ونموه، ومن أهمها:

1- شبكة المواصلات:

تمتلك الجزائر بنية تحتية تساعد على جلب الاستثمار، منها شبكة من الطرق طولها حوالي 112,39 كم، بالإضافة إلى 4200 كم من السكك الحديد، منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. وفي ما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فيوجد بالجزائر حوالي 11 ميناءً تجاريا وميناءان للبترول، إلى جانب 35 مطارا منهاً 13 مطاراً دوليا تتوزع على مختلف مناطق القطر الوطني. [2]

2- شبكة الاتصالات:

سعت الجزائر إلى تشجيع الرقمنة في الصناعة الوطنية من تحرير قطاع الاتصالات والسماح للخواص والأجانب بالاستثمار في هذا القطاع باعتباره من أهم الشروط التي يضعها المستثمر الأجنبي في اتخاذ أي قرار للاستثمار في أي دولة، هذا ما أدى إلى ارتفاع عدد مشتركي الهاتف النقال بـ 9709 لكل 100 فرد ومستخدمي الإنترنت لكل منزل 19 مليون سنة 2017 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات الاتصال بـ 20,9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. [3]

---

[1] زمام نور الدين، **approche culturelle de la question de l environnement en Algerie –etude –critique–**، يوم دراسي حول المسألة البيئية في الجزائر ,كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية , جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/05/09.

[2] أسماء بن طراد، شريط عابد، **آليات** تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، جامعة ابن خلدون، العددان 73/72، تيارت، الجزائر، خريف 2015-شتاء 2016، ص 192.

[3] عبد القادر زهار، **المؤشرات الرقمية لـ 2018 للمنطقة المغاربية**، الموقع: http://aljazairalyoum.com، تاريخ الاطلاع: 2018/05/25.

3- التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:

بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية تعادل نسبة 98 بالمئة وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، كما يستفيد 1,7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز.[1]

المطلب الثاني: الإنتاج والاستهلاك للنفط في الجزائر

نظرا لما تحتله الجزائر من المراتب الأولى عالميا في إنتاج النفط، أي أنها تزود العديد من دول العالم بهذا المورد الهام، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إنتاج الجزائر للنفط وكذا استهلاكها.

الفرع الأول: إنتاج النفط في الجزائر

لقد تضمن الكشف عن مستوى استيراد الوقود برسم عام 2017، التناقضات التي عرفتها السياسة الطاقوية في الجزائر والتي جعلت البلاد رهينة السوق الخارجي رغم عشرية من الوعود بأنها ستتمكن بفضل برامج إقامة خمس مصاف جديدة وإعادة تأهيل المصافي الخمس من تغطية حاجيات السوق الوطنية بالمواد البترولية وتصدير الفائض من الوقود والمواد المشتقة. وبعد إعلان أن الجزائر قامت باستيراد 2.96 مليون طن من الوقود سنة 2017 بقيمة بلغت 1.583 مليار دولار، كشف الواقع محدودية التدابير المعلن عنها مرارا، فمستوى الواردات يفوق ما استوردته الجزائر خلال سنوات 2011-2012 و2013، في وقت كانت الجزائر تنتظر تغيرا محسوسا للواردات على خلفية إنجاز المشاريع الخاصة بتأهيل المصافي وإنجاز المصافي الجديدة. ولكن ما حصل منذ 2014 بالخصوص هو التأخر المسجل في عمليات تأهيل المصافي من جهة ولكن أكثر من ذلك مراجعة برامج إنجاز المصافي الخمس التي تقلصت إلى مصفاتين فحسب، هما تيارت وحاسي مسعود، مع تأخر في مشروع تيارت، في وقت أشار وزير الطاقة إلى ارتقاب دخول مصفاة حاسي مسعود مرحلة الإنتاج في آفاق 2022.

وقد عرفت عملية تأهل أكبر مصافي الجزائر سكيكدة لانتقالها من قدرة إنتاج بـ15 مليون طن إلى 16.6 مليون طن تأخرا، كما عرفت أشغال تأهيل مصفاة العاصمة تأخرا أيضا بعد إقدام الجزائر على فسخ عقد الشركة الفرنسية "تكنيب" وإسناد المشروع مجددا لشركة صينية، على أن تعود المصفاة للإنتاج قبل نهاية السنة الحالية، لتعزز قدرة إنتاج

[1] أسماء بن طراد، مرجع سابق، ص 192.

المحطة من زيت الوقود، حيث سترتفع من 737.000 طن/سنويا إلى 1.18 مليون طن/سنويا، أما قدرة الإنتاج للبنزين فستنتقل من 400.000 طن/سنويا حاليا إلى 1ر3 مليون طن، في حين ستقفز قدرة إنتاج المصفاة من غاز البترول المميع من 88.700 طن/سنويا إلى 270.000 طن/سنويا، كما ستتعزز قدرات تخزين الوقود لترتفع بـ73 بالمائة.

وبعد أن حددت رزنامة بلوغ الاكتفاء الذاتي في غضون 2016-2017، أضحت الرزنامة الجديدة في حدود 2021-2022.

وتبلغ طاقة إنتاج الجزائر حاليا من الوقود 11.5 مليون طن سنويا، مقابل استهلاك إجمالي يقدر بـ15 مليون طن سنويا، في حين يتم سد العجز المقدر بـ3.5 مليون طن عن طريق الاستيراد.

ولم تنجح الجزائر رغم عمليات العصرنة والتحديث في تلبية حاجيات السوق المحلية من مختلف المواد البترولية والوقود، إذ تبلغ قدرات التكرير لأهم المصافي الجزائرية "سكيكدة وأرزيو والجزائر وحاسي مسعود وأدرار" قرابة 27.6 مليون طن وظلت الجزائر تستورد كميات هامة خاصة من مادة المازوت، ولم تتجاوز قدرات تكرير الجزائر بفضل الهياكل الموجودة 550 ألف برميل يوميا إلى 600 ألف برميل يوميا، أي أن أكثر من نصف النفط المنتج محليا يوجه للخارج كمادة خام لغياب بدائل متاحة، لتقوم الجزائر بتعويض النقص من خلال استيراد المادة بسعر السوق الدولي. وكان آخر قرار للجزائر هو الاتفاق على تكرير جزء من النفط في إيطاليا لاستيراد وقود بكلفة أقل.

وباشرت الجزائر عمليات تدعيم قدرات إنتاج المصافي، على غرار مشروع توسيع مصفاة الجزائر من قبل الشركة الفرنسية "تكنيب" بعقد بلغت قيمته 692 مليون أورو للرفع من إنتاج المصفاة من 2, 7 إلى 3, 6 مليون طن سنويا وجعل البنزين المنتج موافقا للمقاييس المعمول بها أوروبيا، قبل فسخ العقد وإسناد المشروع لشركة صينية والأمر نفسه ينطبق على مصفاة أرزيو المقدر إنتاجها بـ2, 8 مليون طن، حيث توشك عمليات التأهيل على نهايتها، تليها عملية عصرنة أكبر مصفاة في الجزائر بسكيكدة التي يقدر إنتاجها بـ15 مليون طن من قبل مجموعة "سامسونغ" الكورية الجنوبية، بينما يقدر إنتاج مصفاة أدرار أول المصافي الخاصة في الجزائر بـ600 ألف طن.، وبلغت القدرات الإجمالية للمصافي الخمس الرئيسية 22, 6 مليون طن، تضاف إليها مصفاة المكثفات لسكيكدة بـ5 ملايين طن سنويا. وتسعى الجزائر لتجاوز عتبة 30 مليون من لتغطية الحاجيات. [1]

[1] حفيظ صواليلي، **الجزائر بعيدة عن الاكتفاء الذاتي في الوقود**، جريدة الخبر، الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article/134173/ /، تاريخ الاطلاع: 2018/05/25.

وتواجه الجزائر معضلة حقيقية مع زيادة حاجيات سوق المواد البترولية ومشتقات البترول، ويبلغ حجم استهلاك الوقود بمختلف أنواعه في الجزائر حوالي 15 مليون طن، منها قرابة 12 مليون طن للوقود، قرابة 6 ملايين للبنزين، تتضمن حوالي 300 ألف طن فقط من البنزين دون رصاص، وأكثر من 7 ملايين مازوت، 400 ألف غاز بروبان مميع وقود، وكمية قليلة جدا من الغاز الطبيعي المميع وقود، بينما تم تسطير برنامج خاص للاستثمار لرفع قدرة التكرير في الجزائر إلى حدود مليون برميل يوميا بدلا من أقل من 600 ألف برميل يوميا حاليا. وكانت الجزائر تعوّل على مصفاة تيارت لتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة كبيرة في العديد من المواد البترولية ولكن تعليق المشروع ضاعف من المصاعب التي تواجهها الجزائر وخاصة فيما يتعلق بالمازوت، والتي أجبرتها على استيراد كميات معتبرة. [1]

الفرع الثاني: استهلاك النفط في الجزائر

لقد تراجع الاستهلاك المحلي للمواد البترولية بنسبة 2,9 بالمائة بفضل رفع أسعار مشتقات النفط وكذا تراجع واردات السيارات. حيث عرف انخفاضا قدره 2,9 بالمائة حيث وصل إلى 13 مليون طن مرجعا هذا الانخفاض إلى تطبيق الأسعار الجديدة للمنتجات البترولية مع بداية 2016 والى تراجع عدد السيارات المستوردة. إن الاستهلاك الوطني من الطاقة قد عرف نوعا من الاستقرار على عكس السنوات الماضية حيث بلغ 44 مليون طن مكافئ بترول مع نهاية سبتمبر 2017 مقابل 43 مليون طن مكافئ بترول في نفس الفترة من السنة الماضية أي بزيادة قدرها 0,7 بالمائة. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد عرف الطلب الوطني ارتفاعا بسيطا خلال الأشهر التسعة (09) الأولى من 2017 حيث بلغ الاستهلاك الموزع على مختلف الزبائن ما يعادل 31 مليار متر مكعب (م3) أي بارتفاع قدره 3 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من 2016. وفيما يخص الطاقة الكهربائية فقد سجل القطاع نموا في الطلب حيث بلغ الاستهلاك 44 تيرا وات في الساعة مع نهاية سبتمبر 2017 أي بارتفاع قدره 8 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية ويرجع السبب الى ارتفاع الطلب في القطاع المنزلي. من جهة أخرى، فإن الاستهلاك المحلي من النفط ارتفع من حوالي 210 ألف برميل في 2010 إلى 420 ألف برميل في 2017. وارتفاع الاستهلاك المحلي للنفط يعود أساسا إلى الطلب المتزايد على الطاقة من طرف المواطنين خصوصا على البنزين بالنظر إلى الارتفاع الهائل في عدد السيارات المسوقة محليا في نفس الفترة. في هذا الإطار تم التشديد على ضرورة ترشيد استهلاك المواد الطاقوية المنتجة محليا وتوجيهها نحو التصدير، حيث أن الجزائر تنتج ما يقارب 5ر11 مليون طن من الوقود (بنزين مازوت كيروزان) سنويا في حين أن حجم الاستهلاك يبلغ 15 مليون طن ويتم استيراد الفارق المقدر ب5ر3 مليون طن من الخارج بفاتورة تفوق واحد (1) مليار دولار سنويا .

[1] المرجع السابق.

ارتفعت مداخيل البلاد من صادرات النفط لتبلغ 24 مليار دولار مع نهاية سبتمبر 2017 أي بزيادة قدرها 23 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 . وقد ساهم بشكل كبير في إعادة التوازن نسبيا إلى أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية 2017 ما أدى إلى ارتفاع مداخيل البلاد من صادرات المحروقات إلى 24 مليار دولار إلى غاية نهاية سبتمبر 2017 مسجلة ارتفاع قدره 23 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من 2016 . وفي المقابل فإن الكميات المصدرة من النفط عرفت استقرارا في 2017 تنفيذا لاتفاق أوبك في تحديد الإنتاج .

وترجع الزيادة في المداخيل إلى ارتفاع متوسط سعر النفط الجزائري الذي بلغ حدود 51 دولارا للبرميل مع نهاية سبتمبر2017 مقابل 43 دولارا للبرميل في نفس الفترة من 2016 أي بزيادة قدرها 20 بالمائة . ونظرا لهذه المعطيات ارتفعت قيمة العوائد الجبائية للنفط مع نهاية سبتمبر 2017 إلى 2.600 مليار دينار مقابل 2.332 مليار دينار في نفس الفترة من السنة الماضية أي بزيادة قدرها 21 بالمائة. [1]

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة 2014-2016

سنقوم بدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وهذا خلال الفترة الممتدة من (2014-2016)، وتحليل نتائج هذه المؤشرات.

الفرع الأول: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث يمثل 95% من المداخيل، وفيما يلي سنقوم بدراسة تطور الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 2014-2016، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-1): مؤشر الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2014-2016

الوحدة: مليار دولار

المؤشر	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	214	164,8	156,1

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الدولي

[1] أخبار اليوم، **تراجع استهلاك الوقود في الجزائر**، الموقع: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/224857، تاريخ الاطلاع: 2018/05/26.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه كان للأزمة النفطية سنة 2014 تأثير كبير على مداخيل الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجده انخفض بشكل كبير سنة 2015 ليصل إلى 164,8 مليار دولار بنسبة انخفاض تقدر بـ 22%، وتعتبر هذه النسبة مخيفة لأنها أثرت كثيرا في اقتصاد الجزائر، وهذا واستمر الانخفاض خلال سنة 2016 على التوالي حيث حققت الجزائر ناتج محلي إجمالي يساوي 156,1 مليار دولار، من خلال هذه التغيرات نستنتج أن الجزائر تأثرت كثيرا بانخفاض أسعار النفط لأنها تعتمد عليه اعتمادا شبه كلي في مداخيلها، وكباقي الدول ألقت عليها الأزمة بظلالها، ولهذا يجب على الجزائر أن تحتاط تجاه هذا الانخفاض وانتهاج سياسات أخرى في قطاعات مختلفة من أجل تنويع المداخيل.

والشكل الموالي يوضح تغير الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2016

الشكل رقم (3-1): تغير الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2016

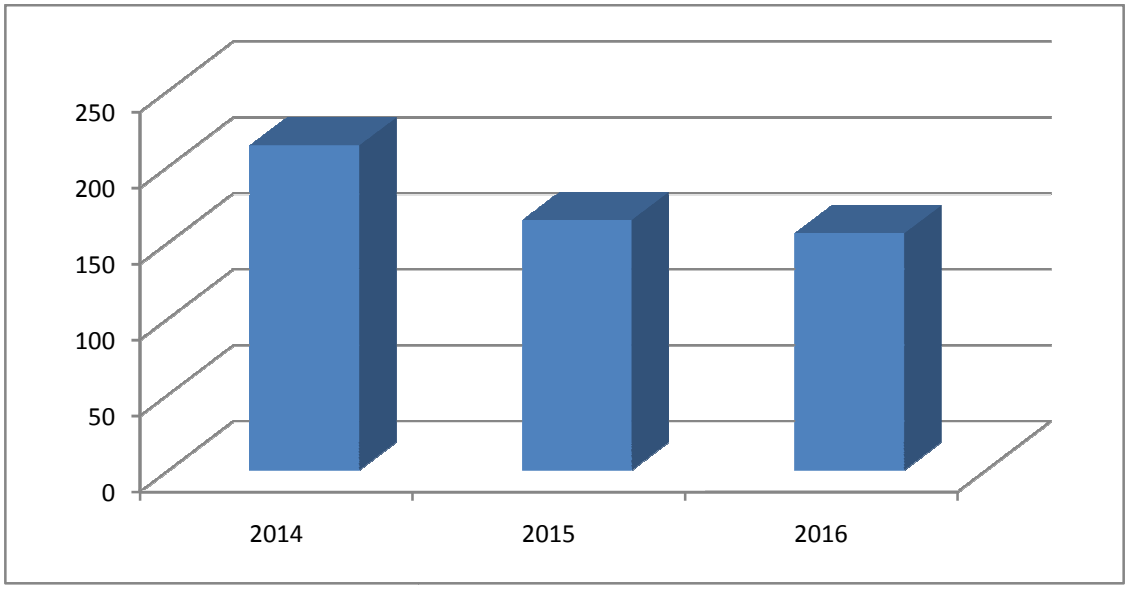

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

الفرع الثاني: مؤشر النمو الاقتصادي

تسعى الجزائر دائما إلى الرفع من معدل نموها الاقتصادي، بالرغم من العراقيل التي تواجهها، ومن خلال هذا المؤشر سندرس وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-2): مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014-2016

المؤشر	2014	2015	2016
النمو الاقتصادي%	4,1	2,9	3,4

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر غير مستقر، ويسير بخطى متثاقلة، حيث نجده انخفض في سنة 2015 عما كان عنه في سنة 2014 ليصل إلى 2,9%، أما سنة 2016 فقد عرف انتعاشا حيث حققت الجزائر معدل نمو مقدر بـ 3,4%، وهذا ما يرجع لتداعيات الأزمة النفطية وانهيار الأسعار النفط، والتي كانت عائق كبير في وجه النمو الاقتصادي، لأن قطاع المحروقات يمثل المصدر الرئيسي لمداخيل الاقتصاد الجزائر، حيث نجد سنة 2014 و2015 كانتا الأكثر تضررا من هذه الأزمة، ليعود الاقتصاد بعد ذلك سنة 2016 ليعود إلى استقرار نسبي مقارنة بسنوات الماضية، وفي هذا الإطار تبذل الجزائر جهدا كبيرا لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، الذي تعتبره هدفا رئيسيا في خططها التنموية كنتيجة حتمية فرضتها تجارب الدول الناجحة، والذي يبرز أهمية هذه القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي

والشكل الموالي يوضح التغير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014-2016

الشكل رقم (3-2): التغير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014-2016

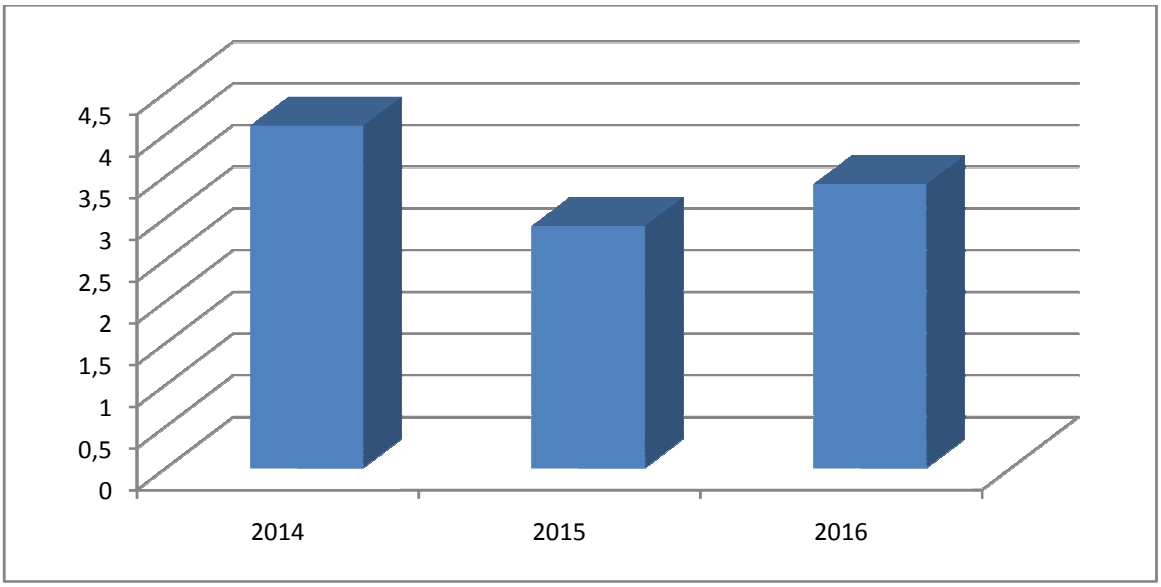

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-2)

الفرع الثالث: مؤشر التضخم:

يعتبر التضخم من أكثر العوامل التي تمس استقرار الاقتصاد، وتقف في سبيل تحقيق نمو اقتصادي وازدهار في مختلف القطاعات، وهنا سنقوم بدراسة مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014-2016، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-3): مؤشر التضخم في الجزائر للفترة 2014-2016

المؤشر	2014	2015	2016
التضخم%	3,9	4,8	4,3

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

من الملاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن معدل التضخم في الجزائر في استمرار دائم، حيث نجده ارتفع سنة 4,8% سنة 2015 بفارق 0,9% عن سنة 2014، إلا أنه عاود الانخفاض سنة 2016 ليصل إلى 4,3%، وهذا الارتفاع يشكل عبء كبير على الاقتصاد، أي أن التضخم كلما ارتفع أثر في القدرة الشرائية وهذا ما يبين أن النقود في الجزائر لا تقوم بوظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة، ومخزن للقيمة، ويؤثر أيضا على ارتفاع مستويات أسعار عوامل الإنتاج التي يقوم عليها الاقتصاد ككل وقطاعاته بالأخص، و لقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد من الظاهرة خاصة و أنها عرفت أنواع مختلفة للتضخم.

والشكل الموالي يوضح التغير في معدل التضخم في الجزائر للفترة 2014-2016

الشكل رقم (3-3): التغير في معدل التضخم في الجزائر للفترة 2014-2016

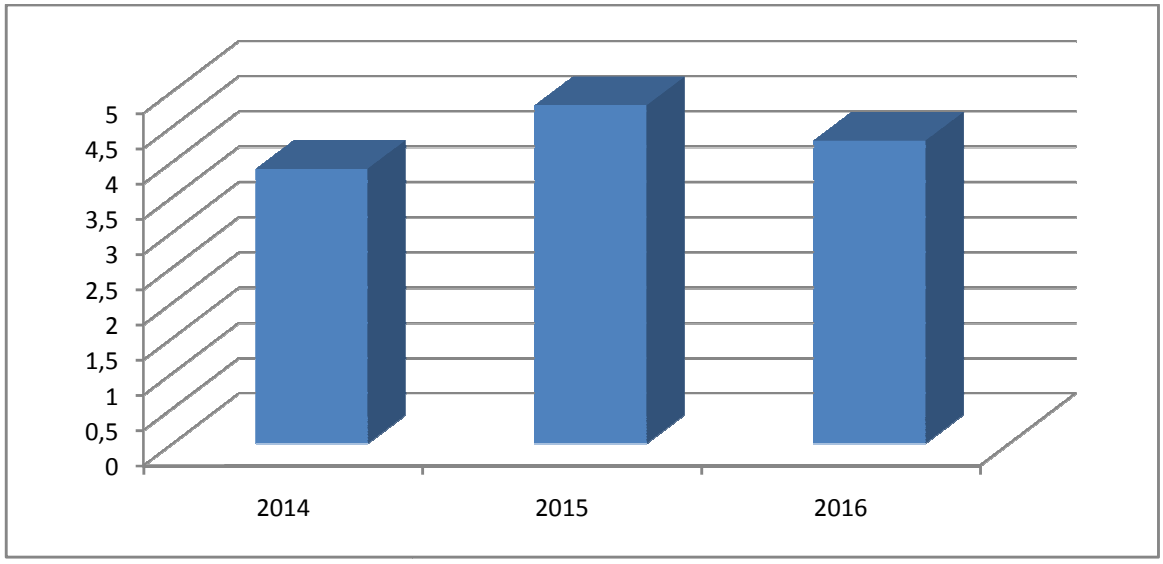

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-3)

الفرع الرابع: المؤشر تنافسية الجزائر

وهو المؤشر الذي يحدد مرتبة الجزائر في الترتيب العالمي من حيث التنافسية، والجدول الموالي يوضح تطور مرتبة للجزائر على مستوى العالمي بعد الأزمة النفطية 2014 للفترة 2014-2016:

الجدول رقم (3-4): مؤشر تنافسية الجزائر للفترة 2014-2016

المؤشر	2014	2015	2016
التنافسية	79	86	87

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال الجدول المذكور سالفا يتضح لنا بأن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق نمو وازدهار اقتصادي، إلا أنها اصدمت بالعديد من العراقيل ومن بينها الأزمة النفطية 2014، وهذا ما يظهر جليا تراجع الجزائر بـ 7 مراتب عما كانت عليه سنة 2014، وتحتل المرتبة 86 عالميا سنة 2014، أما سنة 2016 فلم تعرف تراجعا كبيرا يذكر إذ أنها تراجعت فقط بمرتبة واحدة لتكون لضمن 87 دولة الأوائل عالميا، وهذا ما يعكس تراجع الجزائر من حيث الأداء والمنافسة عالميا، وهذا راجع للعراقيل المذكورة سابقا والمتمثلة في قلة التنوع في الموارد الغير النفطية والاعتماد الجزائر بشكل شبه كامل على مداخيل النفطية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة في السوق العالمية، والعديد من العراقيل الإدارية في مختلف قطاعات الاقتصاد.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية على اقتصاد الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية النسبة الأكبر من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتعرف على الانعكاسات التي سببها انهيار أسعار النفط في ظل الأزمة النفطية على اقتصاد الجزائر في مختلف المجالات.

المطلب الأول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الجزائر

بعد أن عرفت الجزائر طفرة نفطية دامت لأكثر من عقد كامل ابتداءا من سنة 2003 إلى غاية نهاية سنة 2014 أين حدث تدهور حاد ومفاجئ لأسعار البترول في الأسواق الدولية بحوالي 50%مما كانت عليه، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة نفطية عالمية أخرى في تاريخ النفط، حيث عرفت الاقتصاديات النفطية أزمات مماثلة في سنوات سابقة مع اختلاف الظروف و المسببات من أزمة لأخرى إلا أن النتيجة واحدة.

حيث يؤدي انهيار أسعار النفط بالنسبة للدول النفطية مباشرة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية لتلك الدول نظًار لإرتباط الأداء الاقتصادي لهذه الدول النفطية مباشرة بوضعية أسعار النفط في الأسواق الدولية، خاصة بالنسبة للدول العربية النفطية التي لم تستطع بعد التحكم في إدارة أموالها النفطية واستغلال الفوائض المالية المحققة أثناء الوفرات المالية في مشاريع اقتصادية تنموية تسمح بتنويع موارد الاقتصاد الوطني، ويمكن الاستفادة منها مستقبلا خاصة عند حدوث أزمات مماثلة لتفادي أثرها السلبي المباشر على مختلف متغيرات الاقتصاد المحلية.

والجزائر تعتبر أحد الدول النفطية التي لم تتمكن بعد من الاستغلال الأمثل لمواردها المالية النفطية حيث وجهت غالبية الأموال المحققة خلال الطفرة النفطية الأخيرة إلى استثمارات عمومية غير إنتاجية لتطوير البنية التحتية، مما جعلها سريعة التأثر بالانخفاض الحادث في أسعار النفط.[1]

[1] زايدي حسيبة، بن سماعين حياة، **أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 5، جوان 2016، ص 212.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي: [1]

1- الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014م فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره ،18%حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014م نحو49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013م، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت112 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014م مقابل116 بالمائة خلال نفس الفترة من سنة 2013م،وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83% من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97مليار دولار خلال نفس الفترة.

2- ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة. فعندما انخفض سعر البترول إلى70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014م قدر بـ1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق،ونتيجة لذلك تقلّصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014م بعد أن بلغ في نهاية 2013م حوالي194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها

[1] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يوم 14 ماي 2015، ص ص 5-6.

خلال سنة بسبب أزمة البترول. و تشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6مليار دولار بنهاية عام 2015م ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014م التي كانت تعادل40 شهرا من الواردات.

3-الناتج الداخلي الخام:

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام،والذي سينخفض إلى208 مليار دولار لسنة 2015م مقارنة مع حوالي211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014م على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9% عام 2015م مقارنة مع4.5% لعام 2014م نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد. [1]

4-صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ" **صندوق ضبط الموارد**".

أ-تعريف صندوق ضبط الموارد:هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000م قانون رقم2000-02 المؤرخ في27 جوان 2000، والذي ينص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق،أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية11(.) بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

وإتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 22-23 المؤرخ في28 ديسمبر 2003م التي نصت على تعديل المادة10 من القانون رقم2000-02المؤرخ في27 جوان 2000م بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

[1] المرجع السابق، ص ص 6-7.

ويمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دور كبير في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية،حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وأثبت أيضا فعاليته في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية .

ب- آلية عمل صندوق ضبط الموارد: من الناحية العملية،فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية،وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر بـ 37دولار. بينما سعر التوازن للميزانية يقدر بـ100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز،هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارا إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد. [1]

ج- تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد :عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة،وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية2014 أي ما يعادل89.4 مليار دولار،بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة59 مليار دولار،وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى60 مليار دولار سنة 2014م مقابل63 مليار دولار سنة 2013م و 70مليار دولار سنة 2012م أي بنسبة انخفاض تقدر بـ15% ما بين 2012م و 2014م،يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757.10 دينار جزائري وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته،خاصة و أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود3 إلى4 مليار دولار مقابل10 مليار

[1] المرجع السابق، ص ص 7-8.

دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة،وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية .

بالإضافة إلى تداعيات اقتصادية أخرى نذكر منها: [1]

- **انخفاضات مستعرة في ايرادات تصدير النفط:** فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت سنة 2015: 14.91 مليار دولار فقط مقابل 27.35 مليار دولار عام 2014 أي بانخفاض قدر بحوالي 45.47% بيد انه لا يزال في انخفاض حتى ديسمبر 2016.
- **خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:** حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا الى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016 بحيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر البترول عند مستوى 110 دولار وهو أمر مستبعد حاليا.
- **عجز في الحسابات الخارجية:** حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.87 مليار دولار في النصف الأول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات إلى 71% عوض 11% في النصف الأول من عام 2014
- كما انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.
- انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار والأورو وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري .

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي، وفيما يلي نذكر بعض التداعيات الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط: [2]

[1] لونانسة سهام، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الجزائر**، جامعة باتنة 01، المركز الديمقراطي العربي، د ت.

[2] مريم شطيبي محمود، مرجع سابق ، ص ص 9-10.

1-تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية:

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري. فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد منذ جوان 2014م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015م، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي مثل ورش الترامواي و النقل الحديدي و الطريق السيار . كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.

2- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3إلى ٪ 5خلال عام 2015م مقارنة بسنة 2014م خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو ٪ 10خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 م إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين،ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا،أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3- تهديد السلم الاجتماعي:

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر،حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية و توفير مناصب الشغل للبطالين،حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حّدة مستقبلا بسبب تقلّص فرص التشغيل وبرامج التنمية.

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

4-تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة:

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو. فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80 ثمانين مليون دولار، وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.

ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة،وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.

المطلب الثاني: استجابة الجزائر لصدمة انهيار أسعار النفط

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي: [1]

1- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

[1] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، جامعة جيجل، الجزائر، دون سنة نشر، ص ص 4-5.

2- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وبـ 6.7 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015. والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية؛

3- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016مقارنة بعام2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة ،3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16.%وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت ،و خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن60 سنة. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت،و فرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة من أهمها: [1]

التحدي الأول:

مادة النفط مادة ناضبة وبالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

التحدي الثاني:

لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثالية والبديلة من حيث القيم الحرارية، وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا كمادة أولية في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات

[1] فيليري مارسيل، **عمالة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**، تر: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص ص 242-243.

النسيجية وشركات الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية، بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كالوقود لإحلال المنتجات البترولية المازوت مثلا، البوتان، محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية، وبالتالي يجب على الج ازئر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة وتحتل شركة سونا طراك البترولية المرتبة الرابعة حوالي 65 بليون قدم مكعب، في إنتاج الغاز عالميا وتطمح إلى توسيع شركتها التابعة لها لاستخراج الغاز في اسبانيا والتمكن من ولوج السوق الصينية.

التحدي الثالث:

ضريبة الكربون: هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول/ غاز) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود.

كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بالغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذه الوقود، مما يؤدي إلى ارتفاع ثمن هذا الغاز، وبالتالي انكماش الكمية المطلوبة من السلعة بالتالي إيجاد بدائل لها وهو نفس الأمر للبترول.

التحدي الرابع:

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من اجل الحصول على اكبر حصيلة في السوق، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن اكبر عملية دمج تمت باندماج شركة اكسون مع شركة موبيل لتصبح اكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرات اقتصادية هائلة، ان عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الأجنبية بالنسبة للدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لان هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة

المبحث الثالث: آفاق اقتصاد الجزائر ما بعد النفط

لقد تسببت الأزمة النفطية لسنة 2014 في الكثير من الخسائر للاقتصاد الجزائري، ولهذا كان لزاما على الجزائر أن تخلق بدائل وتقوم بتنويع مداخيلها الاقتصادية، وذلك باستغلال طاقات المتجددة بديلة للنفط، وكذا القيام بمشاريع مستقبلية كفيلة بتوفير مداخيل بعيدة عن قطاع المحروقات، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أداء اقتصاد الجزائر بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ومن ثم تبني الجزائر لطاقات لاستغلال طاقات متجددة وآفاق المستقبلية لها، وأخيرا بعض المشاريع المستقبلية في الجزائر.

المطلب الأول: أداء اقتصاد الجزائر بعد الأزمة النفطية لسنة 2014

ترك انهيار الدينار الجزائري بصورة غير مسبوقة منذ استقلال البلاد آثارا اقتصادية سلبية وخيمة على المواطنين، تجلت في ارتفاع تدريجي في أسعار العديد من المواد، ما أصبح يشكل كابوسا يخيم على يوميات الجزائريين في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة، جراء استمرار تهاوي أسعار النفط وهو ما شكل صدمة في الجزائر من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار.

وتباينت المواقف حول مساعي الحكومة الجزائرية الرامية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في أوساط الجزائريين ولدى الخبراء الاقتصاديين والمتتبعين، حيث تلقى بعض التدابير المتخذة في الأسابيع الأخيرة انتقادات واسعة على غرار الاجراءات الرامية لاسترجاع الأموال الموجودة في السوق الموازية والتي تقدرها الحكومة بحوالي 3700 مليار دينار، بالإضافة إلى تدابير وصفت بالتقشفية ومنها المتعلقة بتجميد بعض المشاريع وترشيد النفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، فإن انهيار أسعار المحروقات، المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري، كان له تأثير كبير على الاقتصاد، موضحًا أن الاعتماد على المحروقات ليس عيبا ولكن العيب يكمن في عدم القدرة على استغلال مداخيل المحروقات خلال السنوات التي شهدت أسعار النفط أعلى معدلاتها وإنفاق تلك الأموال على مشاريع لا تعكس قيمة الميزانيات التي رصدت لها.

وبخصوص التخوفات من تكرار أزمة سنوات منتصف الثمانينات، فإن الأزمة النفطية 2014 التي تشهدها البلاد تختلف عن سابقتها نظرا لتوفر احتياطات مالية، الوضع الذي ساعد على التخفيف من شدة الصدمة، مقارنة بأزمة الثمانينات، مشيرا في هذا الإطار، إلى أن صناديق الاستثمار لوحدها تحتوي على 137 مليار دولار لم تستغل، إضافة

إلى الأموال المتواجدة بالخارج منها 47 مليار دولار في الخزينة العامة الأمريكية وأخرى في بريطانيا واليابان ودول مختلفة وهي أموال إذا تم استغلالها فبالإمكان النهوض باقتصاد قارة .

وأما عن الحل لتجنيب الجزائر المزيد من الغرق في الأزمة "لابد على الحكومة تبني المصالحة الاقتصادية من خلال القضاء على الاقتصاد الموازي الذي يكلف الدولة خسائر فادحة" . [1]

إن انخفاض قيمة الدينار، والذي يظهر تأثيره على أسعار المواد المستوردة والتي ستزيد بنسبة 30 بالمئة وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، غير أن هذا الوضع له إيجابياته من حيث تقليص الاستيراد وإعطاء الأولوية للإنتاج الوطني وتشجيعه.

بالإضافة إلى أن الجزائر تقوم بتشجيع أصحاب الأموال من أجل إيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها في مشاريع منتجة، مشيرًا إلى وجود 50 مليار دولار في السوق الموازية، معتبرا أن الجزائر قادرة حتى الآن على الدفاع عن اقتصادها في فترة 3 سنوات، غير أنه أكد على ضرورة وضع توصيات جديدة وعلى الحكومة رفع القيود البيروقراطية، لتمكين المواطنين من الاستثمار، إضافة إلى حتمية استغلال البلاد لقدراتها وثرواتها البطانية غير المستغلة بعد.

حيث نجد بأن الجزائر عاشت نفس أزمة الثمانينات، نظرا لاختلاف الوضع الاقتصادي في الفترتين، فالجزائر بعد أزمة 2014 ليس لها ديون عكس سنوات الأزمة في الثمانينيات واليوم تمتلك إمكانيات كبيرة وطاقات وكفاءات بإمكانها الخروج بأولويات للدفاع عن الاقتصاد الوطني .

إن الانهيار المستمر في أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار لهما تأثير كبير على صندوق ضبط الإيرادات والمشاريع ومناصب الشغل وعلى احتياطات الصرف الخارجي، موضحا أنه إذا استمر الوضع على حاله سوف يؤدي ذلك إلى نفاذ احتياطات الصرف الخارجي خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى تأثر القدرة الشرائية للمواطنين والأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية والخاصة.

كما ستعرف أسعار مختلف المنتوجات ارتفاعا حسب الأستاذ عبد الرحمن مبتول، وكذا تراجع الدعم الحكومي، محذرا أنه إذا لم تتصرف الحكومة بعقلانية فسوف تلجأ البلاد إلى الاستدانة، مضيفا :"الجزائر ملزمة اليوم بالذهاب إلى

---

[1] CNN بالعربية، **انهيار أسعار النفط وتهاوي الدينار الجزائري يضعان البلاد على حافة أزمة خانقة**، الموقع:

https://arabic.cnn.com/business/algeria-dinar، تاريخ الاطلاع: 2018/05/25.

إصلاحات عميقة للخروج من الأزمة، إضافة إلى محاربة الفساد والبيروقراطية وهذا ما يتطلب اقرار الحكم الراشد ودولة القانون".[1]

المطلب الثاني: تبنّي الجزائر لاستغلال الطاقات المتجددة في آفاق 2030

منذ أن ضربت الأزمة المالية الجزائر جراء تهاوي أسعار البترول، وجدت السلطات العليا للبلاد نفسها مضطرة للبحث عن المجالات البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية المطلقة للاقتصاد الريعي، وعليه توجهت الحكومة في إطار سياستها الاقتصادية الجديدة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة لإنعاش الخزينة العمومية وتحقيق الأمن الطاقوي للبلاد.

وفي ذات السياق تم التأكيد على أنه من الضروري التحكم في كامل سلسلة صناعة تجهيزات استعمال وتحويل الطاقات المتجددة دون اللجوء إلى الاستيراد، مؤكدا عزم الحكومة تشجيع الاستثمار الخاص في مختلف وحدات سلسلة قيم الطاقات المتجددة، لاسيما الهندسة والإنجاز والتجهيز، مشيرا إلى الترسانة القانونية التي تعكف الحكومة على إعطاء إطار قانوني وتنظيمي أكثر تحفيزا من أجل إنتاج وتسويق الطاقات المتجددة.

إن الرهان في الجانب الاقتصادي النفاذ للسوق الإفريقية، يرتكز على إدماج القطاع الخاص في الاستثمار في السلسة الصناعية لمعدات الطاقات المتجددة بما يسمح بتلبية حاجيات البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ضمن السوق الوطنية، وتصدير الفائض من المعدات والتجهيزات الصناعية إلى السوق الإفريقية، سواء كمعدات أو على شكل تركيب مشاريع للطاقات المتجددة في العمق الإفريقي، ويكون هذا عن طريق عقود الشراكة مع المتعاملين الأفارقة لتحقق اكبر ربحية للاقتصاد الجزائري.

إن توطين صناعات الطاقات المتجددة ضرورة لبعث برنامج الطاقات المتجددة الذي يصل مردودها 22 ألف ميغاواط، 12 ألفا للتصدير الخارجي لأوروبا، و10 آلاف للاستهلاك الداخلي، بما يساهم في رفع الدخل الوطني الخام سواء في مجال العملة الصعبة أو خلق مناصب شغل يفوق عددها 220 ألف منصب شغل في قطاع معدات الأجهزة المتجددة.

[1] المرجع السابق.

بالإضافة إلى أن بعث صناعة وطنية للطاقات المتجددة ستخلق نشاطات هامة على مستوى النسيج الوطني من صناعة الزجاج المخصص للواقط الشمسية، العوازل، الكابلات، الموكنات الإلكترونية والحوامل المعدنية، وكذا السوائل الناقلة للحرارة عنفات الرياح علب التحكم الاوتوماتيكي بطاريات التخزين، وهو ما يسمح لكل المتعاملين الخواص للانخراط ضمن هذه السلسلة، سواء صناعة، أو تركيبا، أو تجهيزا، أو تصميما، أو صيانة أو تسويقا، أو مرافقة تقنية وتكنولوجية وعلمية.

وقد أوضح الخبراء الاقتصاديون أن الأنظار متوجهة إلى آفاق ما بعد 2020، حيث ستتبين الصورة لكل الخبراء حول ما سترسو عليه تكنولوجيات الطاقة الشمسية الحرارية، لذلك من الضروري على الجزائر أن تمضي إلى توطين صناعات الطاقات المتجددة بغرض التحكم في التكنولوجيات وتطويعها والمتابعة لتطوراتها عن كثب وعمليا بعيدا عن المتابعة النظرية، داعيا رجال المال والأعمال الجزائريين التعاضد فيما بينهم حتى يتمكنوا من تعبئة مواردهم المالية والمادية والبشرية والتقنية، خاصة أن رهان الطاقات المتجددة ليس رهانا بسيطا، وإنما يحتاج إلى ارتقاء إلى مستويات المنافسة الدولية التي لا ترحم، مثمنا عمل الخواص فيما يخص صناعات تركيب ألواح شمسية، مشددا على ضرورة الوصول إلى صناعة الألواح وتركيبها، يضيف المتحدث. [1]

وحول إمكانات الوصول إلى تصدير المعدات، حيث أن الجزائر تملك نواة ناضجة لبعث صناعة وطنية يتكفل بها القطاع الخاص، لكنه يحتاج إلى مرافقة خاصة من خلال التسهيلات والجوانب التشريعية، وكذا من خلال فتح الباب له للدخول في شراكات ناجحة مع المؤسسات العمومية الجزائرية الحاضرة في السوق حتى يستطيع هو أيضا الارتقاء إلى التحديات التكنولوجية التي ينتظرها القطاع الصناعي الجزائري في مجال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة، ويوضع هذا ضمن المنظور الوطني المستقبلي لتعزيز الأمن الطاقوي لبلدنا، وكذلك من خلال الاستفادة الطاقة الشمسية التي تزخر بها الجزائر.

وحول إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، في المنظور الوطني، التفكير في فكرة الاستغناء النهائي عن الوقود الفسفوري والتعويض عنه بالمصادر المتجددة في منظوري حتى آفاق 2030 هو تفكير سريالي وحالم، لا أساس له

[1] أم الخير حميدي، **الجزائر ستوفر 50 مليار دولار في آفاق 2030**، جريدة الحوار، الموقع: http://elhiwardz.com/national/100232/، تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

من الواقع، فكل الدراسات الاستشرافية الدولية حتى آفاق 2030 ستكتسب حصص هامة جدا في المنظومة الطاقوية، لكنها لا تصل للاكتفاء، ويبقى الوقود الفوسفوري مهيمنا، إلا أنها توفر حجما لا بأس به من العملة الصعبة. [1]

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر

تتواجد الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية في الجزائر من الآن إلى غاية 2030 وسيكون 40% من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك من الأصول المجددة وبالفعل تصبو الجزائر لأن تكون فاعلا أساسيا في انتاج الكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهرو-ضوئية والحرارية اللتين ستكونان محركا لتطوير اقتصادي مستدام من شأنه تحفيز نموذج جديد للنمو.

- **أولا: نظرة شاملة عن الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر:** إنه ومن المتوقع ان تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة ة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة البديلة آفاق 2020لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني، والمورد الأهم والأكبر في الخزينة العمومية بنسبة تتجاوز % 96حسب إحصائيات الصادرة في بنك الجزائر إما مركز الجزائر الطاقوي فإنه من القدرة ان يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة. كما يتوقع ان توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 36 بالمائة من حاجاتها بحلول عام 2040 وربما سيخفف هذا حاجاتها للبترول، إذا ما استغلت الطاقات المتجددة استغلالا صحيحا وبالتالي إمكانية انتقالها من بلد يعتمد على موارد نافذة إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة، وهو الرهان الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر وبقدرات تنافسية كبيرة.

وتعتزم الجزائر على انتاج أكثر من 30 %من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة آفاق 2050 في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده. حيث يقر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها 12000 ميغاواط توجه للسوق المحلية و1000 ميغاواط للتصدير. [2]

---

[1] المرجع السابق.

[2] عبد الرحمن عيد، **الجزائر تستطيع أن تصبح قوة عالمية في مجال الطاقة الشمسية**، الموقع:

http://www.djaairess.com/elayem/101771/، تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

● **ثانيا: برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر:** يشمل البرنامج من الآن الى غاية 2020على انجاز 60محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة ويكون انجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على 3 مراحل:

1- المرحلة الأولى ما بين 2011-2013: وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية، لاختيار مختلف التكنولوجيات المتوفرة.

2- المرحلة الثانية ما بين 2014-2016: وسوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج.

3- المرحلة الثالثة مابين 2016-2020: وسوف تكون خاصة بالنشر على مستوى واسع.

هذه المراحل تجسد استراتيجيات الجزائر التي تهدف الى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني، وتجميع للمعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية، كما يسمح بخلق عدة آلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وفي نفس السياق سيقدر انتا الكهرباء ما بين 75 إلى 800 كيلوواط ساعي في سنة 2020.

أما فيما يخص برنامج الطاقة المتجددة، بالمراحل التالية:

- في سنة 2014 يفوق تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 11 ميغاواط؛
- في آفاق 2015 سيتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط؛
- من الآن والى غاية 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2600 ميغاواط بالسوق الوطني، واحتمال تصدير 200 ميغاواط؛
- من الآن وال غاية 2030من المرتقب تأسيس قدرة اجمالية بقيمة 12000ميغاواط للسوق الوطني، ومن المحتمل تصدير ما يقارب 1000ميغاواط. [1]

ملخص هذا البرنامج يكون حسب كل نوع من فروع ومجالات الإنتاج والمتمثل كالتالي:

[1] نعيمة بوكلثوم، بوقسة سليمة، **واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وأهم التحديات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، د ت، ص 7.

1- تطوير مصادر الطاقة المتجددة:

- **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** تستند الإستراتيجية للجزائر على تسريع تطوير الطاقة الشمسية، فالحكومة تخطط إلى إلحاق عدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط من الآن إلى غاية 2020 وكذا إنتاج مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط، ذروة في الفترة ما بين 2021-2030.
- **الطاقة الشمسية الحرارية:** في المرحلة الممتدة بين 2016-2020: سيتم إنشاء وتشغيل 4 محطات شمسية وحرارية مع التخزين بقدرة إجمالية تقدر بحوالي 1200ميغاواط. ويتوقع في برنامج الفترة ما بين 2021 و2030 إنشاء قدرة تقدر بحوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا لغاية سنة 2023 ثم 600 ميغاواط في السنة لغاية 2030.[1]
- **طاقة الرياح:** يرتقب برنامج الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى الممتد ما بين 2011و 2013،تأسيس أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10ميغاواط بأدرار انجاز بين الفترة 2014-2015 مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما ب 20 ميغاواط، وسوف يشرع في اجراء الدراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز المشاريع الأخرى في الفترة الممتدة ما بين 2016 و2030 بقدرة تبلغ حوالي 1700 ميغاواط.[2]

2-تطوير القدرات الصناعية: عملا على مرافقة وإنجاح برنامج الطاقات المتجددة تعتزم الجزائر تقوية النسيج الصناعي حتى يكون في طليعة التغيرات الإيجابية سواءا على الصعيدين الناعي والتقني، أو الصعيدين الهندسي والبحثي، كما أن الجزائر عازمة على استثمار جميع الأقسام المبدعة وتطويرها محليا.

- **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** في الفترة الممتدة ما بين 2011-2013 بلغت نسبة 60% في إدماج الصناعة الجزائرية وسيتم بلوغ هذا الهدف بفضل إنتاج مصنع لإنتاج الألواح الكهروضوئية بقدرة تعادل 190 ميغاواط في السنة من طرف مجمد سونلغاز عبد شركتها الأوروبية الفرعية آنارا.

---

[1] أحمد حجازي، **الطاقة الشمسية بالجزائر**، الموقع: http://www.nemsakskeek.com/vb/showthread.php/، تاريخ الاطلاع: 2018/06/01.

[2] **الريح المحلية في الوطن العربي**، الموقع: http://amjadbeb.jerran.com/archiv/2007.07/27839.html/، تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

- كما تتميز هذه الفترة بأعمال تقوية النشاط الهندسي، ودعم تطري الصناعة الكهروضوئية من خلال تكوين شراكة تجمع مختلف الفاعلين الأوروبية الآنارا-سونلغاز، مركز البحث والتكوير الكهربائي ومركز التطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير التكنولوجيا اللسيليسيوم بشراكة مع مراكز للبحوث ويتمثل الهدف في الفترة الممتدة ما بين 2014-2020 إلى بلوغ نسية 80% مع إدماج القدرات الجزائرية، ولهذا الغرض يرتقب ناء مصنع لإنتاج السيليسيوم ومن جهم أخرى ينتظر إنتاج شركة وطنية للمقاولة لصناعة منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية، كما يجب ان تتوفر الجزائر في نفس الفترة على قدرات في تصميم والتزويد في النجاز قادر على بلوغ نسبة إدماج قدرتها 60% من طرف مؤسسات جزائرية، إما في الفترة الممتدة ما بين 2020-2030 يتمثل الهدف في بلوغ نسبة إدماج تفوق 80% ولهذا فيجب توسيع القدرة على إنتاج الخلايا الكهروضوئية لبلوغ 200 ميغاواط في السنة وسوف تتميز هذه الفترة لتطوير شبكة وطنية للمقاولة لصناعة الأجهزة الضرورية لبناء محطات شمسية كهروضوئية، كما ستميز بالتحكم الكامل بالنشاطات الهندسية وبناء محطات ووحدات تحلية المياه المالحة. [1]
- **الطاقة الشمسية الحرارية:** ستعرف الفترة الممتدة ين 2014-2020 ويرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر ب 50% من خلال انجاز 3 مشاريع أساسية والتي وسف تتم بالتوازي مع أعمال دعم القدرات الهندسية.
- بناء مصنع لصناعة المرايا.
- تشييد مصانع لصناعة أجهزة السائلة الناقلة للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة.
- بناء مصنع لصانعة أجهزة كتلة الطاقة.
- تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والترويد أما في الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030 نسبة تفوق نسبة الإدماج 80% بفضل تجسيد المشاريع الآتية:
  - ✓ توسيع قدرة صنع المرايا.
  - ✓ توسيع قدرة صنع السوائل الناقلة للحرارة
- **طاقة الرياح:** في الفترة الممتدة ما بين 2014-2020يكون الهدف هو التوصل إلى نسبة إدماج تقدر ب 50% يجب أن تفوق نسبة 80%في الفترة الممتدة بين 2021-2030بفضل توسيع قدرات صناعة الأعمدة

[1] المرجع السابق.

ودورات المياه وتطوير شبكة وطنية للمقاولة من الباطن، لصناعة أجهزة أرضية رافعة، كما يرتقب تصميم وتزويد ونجاز دوارات الرياح بإمكانيات خاصة وبناء محطات ووحدات تحلية المياه المالحة. [1]

المطلب الرابع: أهم المشاريع المستقبلية في الجزائر

هناك العديد من المشاريع الكبرى بين الجزائر وأمريكا تتعلق أساسا بمجال الفلاحة وبعيدا عن المحروقات، علما أن الولايات المتحدة تهتم كثيرا بالتعامل مع الجزائر وإقامة علاقات اقتصادية وذلك مثلما كان عليه الحال في مجال إنتاج الأدوية، وأن هناك لقاءات واتفاقيات بين كل من الجزائر وأمريكا تمخضت بعد الزيارات المتتالية التي قام بها العديد من رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين إلى الجزائر خاصة تلك التي قادتهم إلى الصحراء الكبيرة، الزيارات كانت ناجحة وأبدى الأمريكيون إعجابهم بالثروات التي تسخر بها الجزائر، أن المشاريع الستة الكبيرة بين كل من البلدين اقتصرت في مجال الفلاحة وأهمها إنتاج الحليب، اللحوم وكذا زراعة البطاطا ومواد غذائية أخرى ستنتج في بلادنا و ذلك من وفق القاعد الاقتصادية 51/49 و التي تبنتها الحكومة في مختلف تعاملاتها الدولية، أن المساحات التي خصصت من أجل انجاز هذه المشاريع الكبرى تقدر ب ما يفوق 20 الف هكتار متوزعة أساسا في كل من الولايات الداخلية و الصحراء كالوادي، بشار، أدرار شرط أن تكون قريبة من منطق الحياة و ذلك لتسهيل العيش فيها من قبل العمال و كذا لمواصلة البحث العلمي، التبادل الخبرات وكذا الشراكة بين الجزائر و أمريكا لم يعد يقتصر على قطاع المحروقات فقط بل تعداها ليصبح في العديد من المجالات كالنقل وإنتاج التجهيزات الخاصة بالفلاحة مشيرا في الوقت نفسه أن هناك أزيد من 114 شركة أمريكية تعمل في الجزائر منذ وقت بعيد وتخصص أغلبها في إنتاج الأدوية، أن الثروات التي تسخر بها الجزائر على غرار شساعة المساحة التي تتربع عليها البلاد إضافة استتباب الأمن و الاستقرار الذي فقد في العديد من بلاد العالم و كذا معتبرا إياها بوابة لأفريقيا. [2]

الفرع الأول: مشروع خليج الجزائر 2029:

ومن بين المشاريع التي عرفت وتيرة إنجازها تحسنا خلال السنة المنقضية، الاهتمام بالمشروع الاستراتيجي "خليج الجزائر 2029" الذي تم تحقيق جزء منه، ويتعلق الأمر باستكمال مشروع منتزه الصابلات الذي يمتد على مسافة 5 كلم

[1] برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس 2017، ص ص 10-11.

[2] إسماعيل شيخون، **6 مشاريع ضخمة بين الجزائر وأمريكا**، الموقع:

http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=5789، تاريخ الاطلاع: 2018/06/03.

من حدود جسر وادي الحراش على الطريق السريع إلى شاطئ "الرميلة" بمحاذاة مركب تحلية مياه البحر بالحامة، والذي أصبح قبلة العائلات العاصمية وحتى من الولايات المجاورة من ولاية بومرداس والبليدة، فالمنتزه يعرف تزايدا يوميا من حيث إقبال الوافدين إليه، حيث نافس منتزه سيدي فرج وكيتاني بباب الوادي، وبات مكانا لموائد العشاء خارج المنازل ووسط مساحة خضراء، كما صار شاطئه صيفا منتجعا للاصطياف، حيث يضم المنتزه ملاعب مهيأة بالعشب الصناعي على غرار ملاعب لكرة اليد وكرة القدم والسلة.

يضاف إلى ذلك تدشين أول مشروع للمدن الجديدة بالجزائر ويتمثل في المدينة الجديدة سيدي عبد الله التي تعتبر أول مدينة ذكيّة بالجزائر.

ويعد منتزه الصابلات امتدادا لمشروع وادي الحراش الذي كان في سنوات قريبة أكبر مصب لمياه الصرف الصحي التي تصب مباشرة في عرض البحر المتوسط، الذي تراهن الدولة على جعله أجمل واد في العاصمة بعد أن شهد عمليات تصفية وتهيئة من خلال استغلال المساحات بضفّتيه وتحويلها إلى مساحات خضراء بعد هدم الأكواخ القصديرية وترحيل شاغليها.[1]

الفرع الثاني: قفزة نوعية في مشاريع النقل:

من جانب آخر، تعرف مشاريع النقل هي الأخرى قفزة نوعية من حيث تنويع وسائل النقل بين الترامواي ومترو الجزائر العاصمة والتليفيريك وتوسيع الطرق وتهيئة محاطات النقل الحضري وشبه الحضري لمواكبة النمو الديمغرافي وارتفاع حظيرة السيارات، ويجد المنتقل اليوم بالعاصمة عدة خيارات للوصول إلى ضواحي العاصمة، أخرها تدشين خط السكة الحديدية المكهرب الذي يربط زرالدة ببئر توتة ومنه لقلب العاصمة، وبوسط العاصمة يعد مشروع التليفيريك الرابط بين منطقة تريولي بباب الوادي وأعالي بلدية بوزريعة بالغ الأهمية، حيث اختصر هذا "الخط الهوائي" مسافات طويلة واختزل الازدحام الذي تشهده طريق بوزريعة وباب الوادي وبينام ومنطقة سيدي يوسف ببلدية بني مسوس.

إلى جانب ذلك يجري إنجاز العديد من الهياكل القطاعية الكبرى، والتي تم تدشين بعضها، على غرار أوبرا الجزائر الذي أضخم مشروع ثقافي في إفريقيا، كما تقدمت خلال السنة الفارطة وتيرة أشغال بناء مسجد الجزائر

[1] رشيد كعبوب، **العاصمة... مشاريع تتجسد ووجه يتجدد**، جريدة المساء، الموقع:

https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/30967، تاريخ الاطلاع: 2018/06/03.

الأعظم ببلدية المحمدية لتوشك على نهايتها، حيث سيكون هذا الصرح الدينية والعلمي منارة ومعلم إشعاع ديني وفكري.[1]

الفرع الثالث: أهم المشاريع

- مسجد الجزائر الأعظم، سيكون من أكبر المساجد في العالم بعد الحرمين الشريفين بمكة والمدينة؛
- الطريق السيار شرق-غرب، يمتد من شرق البلاد إلى غربها على مسافة 1216 كم ، أكبر طريق سيار في العالم؛
- مدينة الألعاب دنيا بارك (الجزائر)، ستكون أكبر مدينة ملاهي في العالم، من إنجاز شركات إماراتية وأوروبية؛
- **المدن الجديدة:** وهي مشاريع كبرى أخرى مثل مدينة سيدي عبد الله (الجزائر)، مدينة بوغزول التي ربما ستكون العاصمة القادمة للجزائر (بالمدية .على الطراز العالمي المعاصر)؛
- مدينة الجزائر العصرية، الساحل الجديد للجزائر العاصمة، سيتم تغير خليج الجزائر العاصمة ليكون قبلة للسياح.[2]

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل نستنتج أن النفط يعتبر ثروة حقيقية تمكنت الجزائر بموجبها من النهوض اقتصاديا إلى فترة لم تدم طويلا، نظرا لمختلف الظروف التي سادت العالم على اثر الأزمة النفطية عام 2014، مما أعطى فرصة لاستخدام سياسة واضحة المعالم بالوسائل المتاحة لتحسين هيكلة الاقتصاد الوطني بعيدا عن القطاع الريعي، وهذا ما برز من خلال عدة سياسات حاولت الدولة من خلالها الدخول في حالة تقشف بعد أن كانت في البحبوحة المالية، إضافة إلى رفع رسوم الخاصة باستهلاك بعض الطاقات كالكهرباء والغاز، لكن ضعف البنى المؤسساتية القاعدية للدولة كان له الحظ الأوفر بحيث لم تستطع الجزائر إلى يومنا النهوض اقتصاديا خارج مجال المحروقات بالرغم من وجود إمكانيات هائلة قد تكون الحل.

حيث نجد أن الجزائر في سعي دائم لخلق طاقات أخرى متجددة بديلة عن النفط والمتمثلة في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، بالإضافة إلى محاولة تطوير قطاعات أخرى مثل القطاع الفلاحي وقطاع السياحة، حيث نجدها أبرمت اتفاقية بينها وبين أمريكا في مجال الإنتاج الفلاحي، وقامت بوضع خطط لإنجاز مشاريع مستقبلية متمثلة في ميترو الجزائر، ومشروع خليج الجزائر 2029، بالإضافة إلى مشاريع سياحية مثل مدينة الألعاب دنيا بارك أكبر مدينة ألعاب في العالم والتي تتكفل بإنجازها مؤسسات إماراتية وأوربية.

خاتمة

إن النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي، حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة.

وفي دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح واقع اقتصاديات الدول العربي في ظل تغيرات أسعار النفط، وخصصنا الدراسة على الجزائر، باعتبار أن الجزائر تعتمد على صادرات النفطية بشكل كبير فهي تتأثر بأي تغير في السعر النفط ولو كان صغيرا، ففي حالة ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية فسوف يعود بالسخاء على الاقتصاد الجزائري والرواج، أما في حالة العكس كما هو الحال الآن فسوف يعود على الاقتصاد الجزائري بالتراجع والدخول في أزمة، لأنه المورد الذي تعتمد عليه بصورة كبيرة.

1-اختبار الفرضيات:

وتمت الإجابة على جميع الفرضيات إما تأكيدا أو نفيا بالاعتماد على ما سبق من الفصول، فجاءت كما يلي:

الفرضية الأولى: يعد النفط المتحكم الرئيسي في اقتصاديات الدول العربية المنتجة له، لأنه من أهم هذه الموارد التي تحقق منها هذه الدول مداخيل لتحريك عجلة اقتصاديتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والأداء الاقتصادي للدول المنتجة له، لأنه كلما ارتفعت أسعار النفط حققت الدول المنتجة فوائض في موازينها، لأنه يعتبر من أكثر السلع تصديرا وأهمها، وكلما اخفض حدث العكس، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يعتبر النفط أحد أهم الموارد الاقتصادية في الجزائر، وذلك لأن الجزائر تعتمد على النفط لتمويل خزينتها بنسبة 95%، في ظل غياب الأداء الجيد للقطاعات الأخرى كالسياحة والصناعة والزراعة وكذا التطور البسيط للاستثمار في هذه القطاعات، وأي تغير سيحدث في أسعار النفط سيكون وقعه خطير على اقتصاد الجزائر وذلك بحجم نسبة مشاركته في الاقتصاد والناتج المحلي ككل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

وعليه يمكن تلخيص النتائج والتوصيات التي تم التوصل لها:

2- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع ودراسة الحالة لدولة الجزائر، توصلنا إلى عدة نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1- يعتبر النفط مادة ذو أهمية كبيرة في العالم لاحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذو ثقل كبير حيث يعد الاقتصاد النفطي علم لأنه يعتبر أحد موضوعيات الاقتصاد التطبيقي إذ لديه هدف وهو القيام بتحويل الثروة (المادة الخام) إلى منتجات سلعية تلبي حاجات الإنسان لديها؛

2- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب ولكن ليست كافية بل هناك عوامل أخرى مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق؛

3- تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل مؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار

4- يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقا لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصادياتها؛

5- تحتل الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، كما تبرز أهمية النفط العربي عالميا باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الآفاق المستقبلية؛

6- تتميز الدول النفطية ومنها العربية بشكل خاص عن غيرها من دول العالم بما يعرف بظاهرة المرض الهولندي الذي يظهر الآثار السلبية للثروة النفطية على اقتصاد البلد من خلال أثري الإنفاق وانتقال الموارد، إذ تتجلى عوارضه من خلال ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير تبادلية من جهة، وإلى دورية السياسة المالية والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش)زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل) من جهة أخرى؛

7- تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة ضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعتبر مصدرا ثانويا للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية والتي تتكون أساسا من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى؛

8- يعزى الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان العربية المصدرة للنفط إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار النفط، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط و إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية والتي أصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط إلى باقي المتغيرات الاقتصادية؛

9- تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي النفط وبنسبة تفوق95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط؛

10-من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في سنة2014 هي ظهور ما يسمى بالغاز الصخري والذي دخل إلى السوق النفطية بكثرة؛

11-لقد أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري كون أن الجزائر تعتمد على صادرات النفط بشكل كبير مما جعلها تدخل في حلة كساد وتطبيق السياسة الانكماشية؛

12-بذلت السلطات الجزائرية جهود وإجراءات من اجل الحد من آثار الأزمة ووضعت كخط دفاع أول صندوق ضبط الإرادات كما أنه بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون أن هذه المادة معرضة على تقلبات كثيرة.

3- الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها نحو تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تطور من اقتصاد الجزائر والدول العربية عامة بعيدا عن قطاع المحرقات:

1- ضرورة عمل الدول العربية النفطية على استقرار أسعار النفط لما لها من تأثير على خطط التنمية وموازناتها العامة من جهة، وعلى حصتها في أسواق النفط العالمية من جهة أخرى، وذلك لما لها من ثقل في السوق

المالية العالمية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعزيز الحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، بالإضافة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة من أوبك ومن خارج أوبك؛

2- يمثل التصدي للتراجع الحاد في أوضاع المالية العامة التحدي الأهم أمام السلطات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط وذلك بالعمل على أكثر من صعيد في هذا الإطار، ففي جانب الإيرادات العامة، فإن الضرورة تقتضي العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية في ظل التقلبات في الإيرادات النفطية، وفي مجال النفقات العامة، تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها، ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الإنفاق الجاري، وعدم التمادي في السخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي، والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم عنها؛

3- العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري؛

4- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها؛

5- تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترفيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة؛

6- تقليل من إنتاج هذه المادة بالنسبة للدول المنتجة للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية؛

7- وضع إستراتيجية لإنتاج هذه المادة وبيعها في الأسواق العالمية بسعر مرتفع؛

8- يمكن القول أن الزيادة في الأسعار بالنسبة للجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير ولكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والعائدات النفطية.

قائمة المراجع

1- الكتب:

1) حسين عبد الله، **البترول العربي "دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، 2003.

2) رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003

3) سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.

4) عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، جامعة جيجل، الجزائر، د ت.

5) علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

6) فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي (أطروحات تنموية للتخلف)** ، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2009.

7) فيليري مارسيل، **عمالة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**، تر: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

8) لونانسة سهام، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الجزائر**، جامعة باتنة 01، المركز الديمقراطي العربي، د ت.

9) محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 1983.

10) محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، فيفري 2018.

11) مصطفى ديبون، **ما هو البترول**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية رقم 280-08-1981.

12) ملخص دراسة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC)، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء: نوفمبر 2015.

13) نعيمة بوكلثوم، بوقسة سليمة، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وأهم التحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، د ت.

14) سعد الله داوود،الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر ،الجزائر ،2013 .

2- المذكرات والرسائل الجامعية:

1) بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015/2014.

2) خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية-العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (غير منشورة)، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

3- المداخلات:

1) زمام نور الدين، **approche culturelle de la question de l environnement en Algerie –etude critique**، يوم دراسي حول المسألة البيئية في الجزائر ,كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية , جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/05/09.

2) مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يوم 14 ماي 2015.

4- المقالات:

1) أسماء بن طراد، شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة ابن خلدون، العددان 73/72، تيارت، الجزائر، خريف 2015-شتاء 2016.

2) برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس 2017، ص ص 10-11.

3) البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إنخفاض أسعار النفط**، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد الرابع، جانفي 2015.

4) البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **إنخفاض أسعار النفط**، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد الرابع، جانفي 2015.

5) زايدي حسيبة، بن سماعين حياة، **أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 5، جوان 2016.

6) علي كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، د ت.

7) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2018**، نشرة فصلية، العدد 4، 2017.

8) موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016.

5- التقارير:

1) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2017.

2) صندوق النقد العربى، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2007 ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، عدد 28 ، سبتمبر 2016.

3) صندوق النقد العربي، **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**، سبتمبر 2015.

4) صندوق النقد العربي، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 1987، التقرير الاقتصادي الموحد 1987، سبتمبر 1987.

5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التقرير السنوي 2015**، المركز الرئيسي للمنظمات العربية، الكويت، 2015.

6) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التقرير السنوي 2016**، المركز الرئيسي للمنظمات العربية، الكويت، 2016.

6- المواقع الالكترونية:

1) قائمة الدول حسب الإنتاج، الموقع:
http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm، تاريخ الإطلاع: 2018/05/15.

2) http://www.orient.news.net/ar/news-show/81009 ، تاريخ الزيارة: 03-04-2018، 01:40.

3) محمود غربات (مصر)، حضر البترول العربي 1973 الحقيقة بعيدا عن الأسطورة، شباب الشرق الأوسط، الموقع: www.mideastyouth.com/pp=29856، تاريخ الزيارة: 2018/04/28.

4) وائل مهدي، **تقلبات أسعار النفط تاريخ طويل من التجارب الشرق الأوسط**، جريدة العرب الدولية، www.aawsat.com، تاريخ الزيارة: 2018/04/08.

5) النفط يودع عام 2014 عند أدنى سعر في 5 سنوات، www.arabic.RT.com، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

6) الجزيرة، **انهيار أسعار النفط وتداعياته**، الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015%2F1%2F17%2F%، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

7) http://www.elbassair.net/.../3AS/his-jio/2/العربي20%الوطن.doc, visiter le : 18/04/2018, 10 :30.

8) إتحاد المصارف العربية، **تطورات الاقتصاد العربي: تأثيرات كبيرة لتراجع أسعار النفط**، الموقع:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/15781591160815851

5751578157516041573160215781589 15/23450/0، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

9) جريدة البورصة، البطالة في الوطن العربية تتخطى الـ **29%**، الموقع: https://alborsanews.com/2017/04/11/1009064، التاريخ الزيارة: 2018/04/20.

10) عربي 21، **بالأرقام: تداعيات الحروب وأزمة النفط على اقتصاديات الدول العربية**، عدد 27 أفريل 2018، الموقع: https://arabi21.com/story/902209، تاريخ الزيارة: 2018/04/16.

11) أسامة مروة، **10 مشاريع اقتصادية ضخمة قيد الإنجاز في العالم العربي**، رصيف 22، نقلا عن: https://raseef22.com/economy/2015/08/20/10-mega-projects-in-the-arab-world/، تاريخ الزيارة: 2018/04/20.

12) https://www.traidnt.net/vb/traidnt1385929/, visiter le : 25/05/2018.

13) الخصائص الطبيعية للبيئة في الجزائر، نقلا عن: http://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع: 2018/05/15.

14) عبد الهادي ذباح، **الجزائر الخصائص الطبيعية**، الموقع: educdz.Com/montada، تاريخ الاطلاع: 2018/04/20.

15) عبد القادر زهار، **المؤشرات الرقمية لـ 2018 للمنطقة المغاربية**، الموقع: http://aljazairalyoum.com، تاريخ الاطلاع: 2018/05/25.

16) حفيظ صواليلي، **الجزائر بعيدة عن الاكتفاء الذاتي في الوقود**، جريدة الخبر، الموقع: http://www.elkhabar.com/press/article/134173/ /، تاريخ الاطلاع: 2018/05/25.

17) أخبار اليوم، **تراجع استهلاك الوقود في الجزائر**، الموقع: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/224857، تاريخ الاطلاع: 2018/05/26.

18) CNN بالعربية، **انهيار أسعار النفط وتهاوي الدينار الجزائري يضعان البلاد على حافة أزمة خانقة**، الموقع: https://arabic.cnn.com/business/algeria-dinar، تاريخ الاطلاع: 2018/05/25.

19) أم الخير حميدي، الجزائر ستوفر 50 مليار دولار في آفاق 2030، جريدة الحوار، الموقع:
http://elhiwardz.com/national/100232/، تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

20) عبد الرحمن عيد، الجزائر تستطيع أن تصبح قوة عالمية في مجال الطاقة الشمسية، الموقع:
http://www.djaairess.com/elayem/101771 /، تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

21) أحمد حجازي، الطاقة الشمسية بالجزائر، الموقع:
http://www.nemsakskeek.com/vb/showthread.php/، تاريخ الاطلاع: 2018/06/01.

22) الريح المحلية في الوطن العربي، الموقع:
http://amjadbeb.jerran.com/archiv/2007.07/27839.html/، تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

23) إسماعيل شيخون، 6 مشاريع ضخمة بين الجزائر وأمريكا، الموقع:
http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=5789، تاريخ الاطلاع: 2018/06/03.

24) رشيد كعبوب، العاصمة... مشاريع تتجسد ووجه يتجدد، جريدة المساء، الموقع:
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/30967،
تاريخ الاطلاع: 2018/06/03.

http://statistar.com/statistics202858/change.in-opec-crude-oil-price-since-196L2016.